جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية

حالة: الجزائر، تونس، المغرب

-دراسة تحليلية قياسية-

2017-1990

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب:

بهياني رضا

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د/ بختي فريد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
د/ فرحي كريمة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة	رئيسا
أ.د/ بختي فريد	أستاذ	جامعة البويرة	مقررا
د/ علام عثمان	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة	ممتحنا
د/ وعيل ميلود	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة	ممتحنا
أ.د/ تهتان موراد	أستاذ	جامعة المدية	ممتحنا
د/ بلبار احمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	ممتحنا
د/ حيدوشي عاشور	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة	مشرف مساعد

السنة الجامعية: 2021/2020

جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية

حالة: الجزائر، تونس، المغرب

-دراسة تحليلية قياسية-

2017-1990

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب:

بهياني رضا

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د/ بختي فريد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
د/ فرحي كريمة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة	رئيسا
أ.د/ بختي فريد	أستاذ	جامعة البويرة	مقررا
د/ علام عثمان	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة	ممتحنا
د/ وعيل ميلود	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة	ممتحنا
أ.د/ تهتان موراد	أستاذ	جامعة المدية	ممتحنا
د/ بلبار احمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	ممتحنا
د/ حيدوشي عاشور	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة	مشرف مساعد

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم، وأسبغ على الإنسان غزير النعم، وهداه إلى الصراط المستقيم، وجعل أمة محمد صلى الله عليه وسلم خير الأمم أما بعد:

أتشرف أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل: ***الأستاذ الدكتور بختي فريد*** الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة بالكثير من التوجيهات والنصائح القيمة التي ساهمت في إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ: ***الدكتور حيدوشي عاشور*** كمشرف مساعد على توجيهاته ونصائحه القيمة.

كما أتقدم مسبقا بجزيل شكري وتقديري إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة الأطروحة، والتضحية بجزء من وقتهم لقراءتها وتصويبها وتوضيح النقائص الموجودة فيها.

ولا أنسى في الأخير كل من ساندني من قريب أو من بعيد بمساعدة معنوية أو مادية كي أنجز هذا العمل في ظروف حسنة، فلهم مني ألف شكر.

إهداء

إلى التي حملتني وهنًا على وهن، إلى من سهرت وتعبت من أجل راحتي،

أمي العزيزة حفظها الله.

إلى الذي حثني على العلم والعمل كل هذه السنين،

أبي الكريم حفظه الله.

إلى إخوتي وأخواتي وكل أفراد عائلتي.

إلى كل الأصدقاء.

إلى كل طالب علم.

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتـــواضــع

** رضا **

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة (1990-2017)، وقد تم استخدام نموذج (*Panel-ARDL*) وطريقة متوسط المجموعة المدمجة (*PMG*) لتقدير نموذج الدراسة.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن كل من القوى العاملة والإنفاق الحكومي تعد من بين أهم محددات النمو الاقتصادي في المدى الطويل نظرا لتأثيرهما الإيجابي الكبير الذي يفوق باقي المحددات، كما أشارت النتائج أيضا إلى أن كل من رأس المال المادي والبشري، الصادرات، والمؤسسات يساهمون إيجابا في النمو، بينما كان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي. كما توصلت نتائج اختبار كل من فرضية التقارب *Sigma* وفرضية التقارب المطلق إلى وجود تقارب اقتصادي بين الدول المغاربية محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: نمو اقتصادي، تقارب، نموذج *Panel-ARDL*، متوسط المجموعة المدمجة، دول مغاربية.

Abstract:

The aim of this study was analyse and measure the determinates of economic growth in the Maghreb countries (Algeria, Tunisia, Morocco) during the period (1990-2017), were we used the Panel-ARDL model and The method of PMG to estimate the model of the study.

The results of the study indicated that both the workforce and government spending are among the most important determinants of economic growth in the long run due to their significant positive impact that exceeds the rest of the determinants, and the results also indicated that both material and human capital, exports, and institutions contribute positively to growth, While foreign direct investment had a negative impact on economic growth. the results of testing both the hypothesis of σ-convergence and the hypothesis of absolute β-convergence also found an economic convergence between the Maghreb countries under study.

***Keywords**: economic growth, convergence, Panel-ARDL model, PMG method, Maghreb countries*

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	IV
الإهداء	V
الملخص	VI
فهرس المحتويات	VII-XII
فهرس الجداول والأشكال والملاحق	XIII-XVII
قائمة المختصرات	XVIII-XIX
المقدمة	أ-ط
الفصل الأول: النمو الاقتصادي بين المفهوم والتأصيل النظري	2-36
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي	3
1- النمو والتنمية الاقتصادية	3
2- أنواع النمو الاقتصادي ومقاييسه	7
3- مصادر النمو الاقتصادي	10
4- أهمية وتكاليف النمو الاقتصادي	11
المبحث الثاني: نظرية النمو الكلاسيكية	13
1- آدم سميث (*Adam Smith*)	13
2- ديفيد ريكاردو (*David Ricardo*)	14
3- توماس مالتوس (*Thomas Malthus*)	15
4- كارل ماركس (*Karl Marx*)	16
المبحث الثالث: نظرية النمو النيوكلاسيكية	17
1- النمو الاقتصادي في الفكر الكينزي	17
2- نموذج كالدور (*Kaldor*)	23
3- نموذج سولو (*Robert* Solow)	23

4- نموذج ميد (*Mead*)	27
المبحث الرابع: نظرية النمو الداخلي	29
1- نموذج (*AK*) لروبيلو (*Robelo*)	29
2- نموذج ليكاس (*Lucas*)	31
3- نموذج رومر (*Romer*)	32
4- نموذج روبرت بارو (*Barro Robert*)	34
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدراسات التجريبية	80-38
تمهيد	38
المبحث الأول: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي	39
1- النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	39
2- مفهوم الانفتاح التجاري	41
3- مؤشرات قياس الانفتاح التجاري	44
4- أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدراسات التجريبية	45
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	49
1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	49
2- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	51
3- أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	53
4- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدراسات التجريبية	54
المبحث الثالث: رأس المال البشري والنمو الاقتصادي	58
1- مفهوم رأس المال البشري	58
2- نظريات رأس المال البشري	60
3- إشكالية قياس رأس المال البشري	63

4- أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدراسات التجريبية	65
المبحث الرابع: المؤسساتية والنمو الاقتصادي	68
1- مفاهيم حول المؤسسات	68
2- الأهمية الاقتصادية للمؤسسات	71
3- مؤشرات قياس النوعية المؤسساتية	73
4- أثر المؤسسات على النمو الاقتصادي في الدراسات التجريبية	76
خلاصة الفصل	80
الفصل الثالث: الأداء الاقتصادي في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة (1990-2017)	134-82
تمهيد	82
المبحث الأول: تطور أداء النمو الاقتصادي في الدول المغاربية	83
1- تطور الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في الجزائر وتونس والمغرب	83
2- تحليل تقلبات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر وتونس والمغرب	87
3- تطور متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر وتونس والمغرب	89
المبحث الثاني: الهيكلة الاقتصادية للدول المغاربية وخصائصها الاقتصادية المشتركة	91
1- التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	91
2- التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في تونس	94
3- التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في المغرب	97
4- الخصائص الاقتصادية المشتركة للجزائر وتونس والمغرب	100
المبحث الثالث: تحليل تطور المصادر الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول المغاربية	102
1- تطور الانفتاح التجاري في الجزائر وتونس والمغرب	102
2- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس والمغرب	108
3- التطور الكمي لمؤشرات رأس المال البشري في الجزائر وتونس والمغرب	114

4- تحليل المؤشرات المؤسساتية في الجزائر وتونس والمغرب	120
المبحث الرابع: اتجاهات مؤشرات التنمية الاجتماعية الرئيسية في الدول المغاربية	126
1- النمو الديمغرافي في الجزائر وتونس والمغرب	126
2- البطالة في الجزائر وتونس والمغرب	128
3- الفقر وعدالة توزيع الدخل في الجزائر وتونس والمغرب	131
خلاصة الفصل	134
الفصل الرابع: دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب)	170-136
تمهيد	136
المبحث الأول: الإطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التحليل	137
1- تعريف وأهمية السلاسل الزمنية المقطعية	137
2- تعريف نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية وطريقتي التقدير (*MG*) و(*PMG*)	138
3- اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية المقطعية	143
المبحث الثاني: دراسة الارتباط بين محددات النمو الاقتصادي باستخدام طريقة (*PCA*)	146
1- تعريف المتغيرات المستخدمة وإجراء الاختبارات الأولية لتطبيق طريقة (*PCA*)	146
2- دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة	148
3- التمثيل البياني ثنائي البعد لمتغيرات الدراسة	150
المبحث الثالث: التحليل القياسي لمحددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة	154
1- توصيف النموذج والمتغيرات المستعملة في الدراسة	154
2- دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة	156
3- تقدير نموذج *Panel-ARDL* باستخدام طريقة متوسط المجموعة المدمجة (*PMG*)	158
4- تحليل نتائج تقدير نموذج *Panel-ARDL*	160
5- تحليل واختبار فرضية التقارب بين دول عينة الدراسة	165

خلاصة الفصل	170
الخاتمة	178-172
المراجع	195-180
الملاحق	213-197

فهرس الجداول والأشكال والملاحق

1. الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1.3)	معدل النمو الاقتصادي: المتوسط والانحراف المعياري للدول المغاربية خلال الفترة (2017-1990)	87
(2.3)	تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	89
(3.3)	المساهمة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2016-1990)	91
(4.3)	المساهمة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي في تونس للفترة (2016-1990)	95
(5.3)	المساهمة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي في المغرب للفترة (2016-1990)	97
(6.3)	تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (2017-1990)	102
(7.3)	تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في تونس خلال الفترة (2017-1990)	104
(8.3)	تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في المغرب خلال الفترة (2017-1990)	105
(9.3)	تطور حجم الصادرات البينية للدول المغاربية خلال الفترة (2015-1995) الوحدة: مليون دولار	107
(10.3)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2017-1990) الوحدة: مليون دولار	108
(11.3)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس خلال الفترة(2017-1990) الوحدة: مليون دولار	109
(12.3)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب خلال الفترة (2017-1990) الوحدة: مليون دولار	111
(13.3)	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2017-2000)	113
(14.3)	نسبة الالتحاق بالتعليم في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (2017-1990)	114
(15.3)	تطور العمر المتوقع عند الميلاد في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (2017–1990)	118

(16.3)	اتجاهات دليل التنمية البشرية في الدول المغاربية خلال الفترة (1990–2017)	119
(17.3)	مؤشرات الدليل الدولي للمخاطر القطرية (مؤشرات النوعية المؤسساتية)	120
(18.3)	نتائج مؤشر مدركات الفساد في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (2012–2017)	121
(19.3)	نتائج مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (2012-2017)	122
(20.3)	تطور عدد السكان في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1990-2017) الوحدة: مليون	126
(21.3)	مؤشرات الفقر وعدالة توزيع الدخل في الجزائر وتونس والمغرب لسنوات مسح مختلفة	131
(1.4)	اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل	144
(2.4)	تعريف المتغيرات المستخدمة في التحليل	147
(3.4)	الاختبارات الأولية (مؤشر *KMO* واختبار *Bartlett's Test*)	148
(4.4)	مصفوفة معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة لحالة الجزائر	148
(5.4)	مصفوفة معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة لحالة تونس	149
(6.4)	مصفوفة معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة لحالة المغرب	150
(7.4)	نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة في المستوي	157
(8.4)	نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول	158
(9.4)	نتائج تقدير نموذج *Panel-ARDL* لعينة دول الدراسة	159
(10.4)	نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في الجزائر	163
(11.4)	نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في تونس	164
(12.4)	نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في المغرب	165
(13.4)	اختبار فرضية التقارب σ–*convergence* بين بلدان عينة الدراسة	168
(14.4)	اختبار فرضية التقارب المطلق *Absolute* β–*Convergence* بين بلدان عينة الدراسة	169

2. الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1.1)	نموذج *AK*	30
(1.2)	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة	52
(2.2)	تأثير المؤسسات على النمو	79
(1.3)	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1990-2017) بالأسعار الجارية (الوحدة: مليون دولار أمريكي)	83
(2.3)	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية	87
(3.3)	تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1990-2017)	90
(4.3)	تطور نسب المساهمة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2016)	94
(5.3)	تطور نسب المساهمة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي في تونس للفترة (1990-2016)	97
(6.3)	تطور نسب المساهمة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي في المغرب للفترة (1990-2016)	100
(7.3)	تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة 1990–2017	106
(8.3)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (2000–2017)	112
(9.3)	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، تونس والمغرب (2000–2017)	113
(10.3)	نسبة الالتحاق بالتعليم في الجزائر وتونس والمغرب في عام 2010	116
(11.3)	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وتونس والمغرب، حسب آخر سنة متوفرة	117
(12.3)	مؤشرات الحوكمة في الجزائر وتونس والمغرب لعام 2017	123
(13.3)	تطور مؤشر النوعية المؤسساتية (*IQI*) في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1996–2017)	124

(14.3)	مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر وتونس والمغرب لعام 2017	125
(15.3)	تطور معدلات النمو السكاني في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1990-2017)	128
(16.3)	تطور معدلات البطالة في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1990-2017)	128
(1.4)	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة لحالة الجزائر	151
(2.4)	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة لحالة تونس	152
(3.4)	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة لحالة المغرب	153
(4.4)	اختبار فرضية التقارب *σ–convergence* بين بلدان عينة الدراسة	167
(5.4)	اختبار فرضية التقارب المطلق *Absolute β–Convergence* بين بلدان عينة الدراسة	169

3. الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	تحليل المركبات الأساسية (*PCA*) لحالة الجزائر	197
(2)	تحليل المركبات الأساسية (*PCA*) لحالة تونس	199
(3)	تحليل المركبات الأساسية (*PCA*) لحالة المغرب	202
(4)	نتائج اختبارات جذر الوحدة	204
(5)	تقدير نموذج *Panel-ARDL*	211
(6)	تقدير التقارب σ بين الدول المغاربية	212
(7)	تقدير التقارب المطلق *Absolute β–Convergence* بين الدول المغاربية	213

قائمة المختصرات

المصطلحات باللغة العربية	باللغة الأجنبية	الاختصار
الاستثمار الأجنبي المباشر	*Foreign Direct Investment*	*FDI*
المؤسساتية	*institutions*	*INST*
دليل التنمية البشرية	*Human Development Index*	*HDI*
الدليل الدولي للمخاطر القطرية	*International Country Risk Guide*	*ICRG*
الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة	*General Agreement on Tariffs and Trade*	*GATT*
نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع	*Auto Regressive Distributed Lag*	*ARDL*
مقدرة وسط المجموعة المدمجة	*Pooled Mean Group estimator*	*PMG*
مقدرة وسط المجموعة	*Mean Group estimator*	*MG*
طريقة تحليل المركبات الرئيسية	*Principal Component Analysis*	*PCA*
طريقة المربعات الصغرى العادية	*Ordinary Least Square*	*OLS*
التقارب سيغما	*Sigma Convergences*	*σ–convergence*
التقارب المطلق	*Absolute β–Convergence*	*β–Convergence*
نموذج الانحدار التجميعي	*Pooled Regression Model*	*PRM*
نموذج التأثيرات الثابتة	*Fixed Effect Model*	*FEM*
نموذج التأثيرات العشوائية	*Random Effect Model*	*REM*
اختبار *LLC*	*Levin, Lin and Chu*	*LLC*
اختبار *IPS*	*Im, Pesaran and Shin*	*IPS*
حد تصحيح الخطأ	*Error Correction Term*	*ECT*

المقدمة

يعد النمو الاقتصادي (*Economic Growth*) من بين الأهداف الأساسية التي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقها، بغض النظر عن النظام الاقتصادي الذي يميز تلك الدول ومهما كان مستوى تقدمها أو تخلفها، ويعد تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام من بين الهواجس الكبرى لصناع القرار المهتمين بالشأن التنموي، نظرا لكونه عاملا رئيسيا لتحقيق الرفاهية والازدهار وأداة أساسية لتخفيف حدة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

ومن ناحية أخرى يشكل النمو الاقتصادي موضوع عدة أبحاث نظرية وتجريبية تعمل على البحث في مختلف مصادره وعوامل تحقيق استدامته، حيث أثار السؤال حول العوامل الرئيسية التي تعزز النمو الاقتصادي، وتحديدا على المدى الطويل، الكثير من الجدل والنقاشات على مر السنين بالرغم من الحجج المقدمة من قبل مختلف النظريات الاقتصادية، حيث خلصت بعض النظريات الاقتصادية إلى اعتبار أن عوامل الإنتاج كالرأس المال وقوة العمل والتكنولوجيا هي المحددات الأساسية للنمو، في حين أن ظهور نظرية النمو الحديثة أدى إلى إعادة النظر في أهمية العديد من العوامل الأخرى في تفسير النمو الاقتصادي التي لم تدرسها النظريات السابقة، كالإنفاق الحكومي والانفتاح على التجارة الخارجية وغيرها من العوامل، ومن جانب آخر، تعتبر النظرية الجديدة للاقتصاد المؤسساتي التي ظهرت في بداية التسعينات أن عوامل النمو التي جاءت بها النظريات السابقة ما هي إلا مظاهر للنمو وليست محدداته الرئيسية، وأن العوامل المؤسساتية هي التي تشكل المحدد الحقيقي للنمو الاقتصادي، حيث أثبتت العديد من الدراسات التجريبية أن للمؤسسات (*Institutions*) أهمية بالغة وحيوية في عملية التنمية والنمو الاقتصادي للبلدان، وقد وجدت هذه الدراسات أن مصدر الاختلافات في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بين بلدان العالم يرتبط بشكل وثيق بالاختلافات في نوعية المؤسسات عبر البلدان.

وتزامنا مع هذه التطورات التي عرفتها النظريات والدراسات المهتمة بالنمو الاقتصادي، اتجهت مختلف دول العالم نحو تبني العديد من الاستراتيجيات والسياسات التي تساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، ومن بين أهم هذه السياسات زيادة الانفتاح على التجارة الخارجية وتحسين المناخ الاستثماري والبيئة المؤسساتية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك الاهتمام برأس المال البشري وتحسين نوعيته من خلال رفع وتحسين المستوى التعليمي والصحي للأفراد.

وتعتبر الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) من بين الدول التي تسعى إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تطبيقها للعديد من السياسات والبرامج الاقتصادية التنموية، باعتبار أن هذه الدول تواجه العديد من التحديات الرئيسية في مساعيها من أجل زيادة معدلات النمو وتخفيف حدة الفقر

وتحسين مستويات المعيشة لسكانها، وزيادة فرص اندماجها في الاقتصاد العالمي، فالمعدلات المسجلة للنمو الاقتصادي في الدول المغاربية تعد غير كافية لإحداث تغييرات حقيقية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة وتمكين هذه البلدان من اللحاق بالبلدان النامية الأخرى.

أولا. الإشكالية:

بناء على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسة كالتالي:

ما هي محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية؟ وإلى أي مدى تساهم هذه المحددات في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى الطويل؟

ثانيا. الأسئلة الفرعية:

من أجل الإجابة على الإشكالية السابقة نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

1. ما هي محددات النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية الحديثة؟
2. هل حققت الدول المغاربية محل الدراسة نموا اقتصاديا مستداما خلال فترة الدراسة؟
3. ما هي العوامل الهامة التي تحفز النمو الاقتصادي في المدى الطويل للاقتصاديات المغاربية محل الدراسة؟ وهل هذه العوامل تساهم بشكل كبير في تحسين أداء النمو في هذه الدول؟
4. هل هناك تقارب (*convergence*) أو تباعد (*Divergence*) بين الاقتصاديات المغاربية محل الدراسة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؟

ثالثا. فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية السابقة يمكن إيجاد مجموعة من الفرضيات كالتالي:

الفرضية (1): يتميز النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، والمغرب) بعدم استدامة معدلاته وكثرة تقلباتها؛

الفرضية (2): من العوامل المهمة المحددة للنمو الاقتصادي في المدى الطويل في الدول المغاربية هي الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال البشري والنوعية المؤسساتية؛

الفرضية (3): تختلف محددات نمو الاقتصاديات المغاربية في المدى الطويل عن محدداتها في المدى القصير؛

الفرضية (4): يوجد هناك اتجاه نحو تقارب إقليمي (*convergence*) بين الدول المغاربية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

رابعا. أهداف الدراسة:

إن دراستنا لهذا الموضوع جاءت لتحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

1. عرض الجوانب النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي وتسليط الضوء على محدداته في ظل الدراسات التجريبية السابقة؛
2. استعراض واقع واتجاهات النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب؛
3. محاولة تحديد محددات النمو الاقتصادي في المدى الطويل في الدول المغاربية محل الدراسة، وذلك باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية؛
4. دراسة ما إذا كان هناك اتجاه لتقارب إقليمي بين الدول المغاربية محل الدراسة باستخدام كل من اختبار التقارب (*σ–convergence*) واختبار التقارب المطلق (*β–Convergence*).

خامسا. أهمية الدراسة:

يمكن توضيح أهمية هذه الدراسة في مجموعة من النقاط كالتالي:

1. تقوم هذه الدراسة بالكشف عن محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية المختارة، وبالتالي فهي توضح ما يدفع النمو الاقتصادي في هذه البلدان أو يعيقه بالفعل؛
2. تزايد الاهتمام بمسألة التكامل والتقارب الاقتصادي بين الاقتصاديات المغاربية، وبالتالي فإن هذه الدراسة مفيدة لمعرفة إن كان هناك تقارب أو تباعد بين هذه الاقتصاديات؛
3. يمكن من خلال هذه الدراسة تقديم سياسات مفيدة لتحفيز نمو الاقتصاديات المغاربية؛
4. يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في التخطيط للتنمية الاقتصادية طويلة الأجل في الدول المغاربية.

سادسا. أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

تم اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

1. المكانة الهامة التي يحظى بها موضوع النمو الاقتصادي في مجال اقتصاديات التنمية؛

2. محاولة إثراء الموضوع بكل الجوانب المتعلقة به نظريا وتجريبيا من أجل الوصول إلى معرفة محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية؛
3. من أهم دوافع اختيار هذا الموضوع هو رغبتنا في معرفة العوامل الأساسية المحددة للنمو الاقتصادي في الدول المغاربية ومحاولة دراسة ما إذا كان هناك تقارب اقتصادي بين هذه الدول، وهذا باستخدام مختلف الأساليب الكمية وطرق القياس الاقتصادي الحديثة.

سابعا. منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار مدى صحة فرضياتها، سوف نعتمد على المنهج الوصفي من خلال عرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي ومحدداته، وسيتم استخدام أسلوب التحليل الكيفي لتحليل أداء مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية والمحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة خلال الفترة (1990-2017)، كما سيتم الاعتماد على أسلوب التحليل الكمي، من خلال استخدام أساليب القياس الاقتصادي بتطبيق نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية لدراسة وقياس محددات النمو الاقتصادي في المدى الطويل لعينة دول الدراسة.

ثامنا. الدراسات السابقة:

حظي موضوع النمو الاقتصادي بالعديد من الدراسات النظرية والتجريبية خصوصا في السنوات الأخيرة مع تطور طرق القياس الاقتصادي، كما تناولت هذه الدراسات بقدر كبير من الاهتمام موضوع محددات النمو الاقتصادي، ومن أهم هذه الدراسات نذكر:

1. دراسة (*Robert Barro, 1991*):

Barro R, Economic Growth in a Cross Section of Countries, Quarterly Journal of Economics, 1991.

بحيث قام الباحث في هذه الدراسة بالبحث عن محددات النمو الاقتصادي لعينة مكونة من حوالي 100 دولة خلال الفترة (1960-1990)، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك العديد من العوامل ذات التأثير الهام والمعنوي على معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ومن بين هذه العوامل المستويات العالية من التعليم، والصحة الجيدة (العمر المتوقع عند الميلاد)، ونسب ولادة منخفضة، ونفقات حكومية منخفضة، والاستقرار السياسي، وشروط ملائمة فيما يتعلق بالتجارة.

2. دراسة (*Sala-i-Martin,* 1997):

Sala-i-Martin, X, I Just Ran Two Million Regressions, American Economic Review, 87 (2), 1997.

حيث هدفت هذه الدراسة أيضا إلى تحديد المتغيرات ذات التأثير الهام على معدل النمو الاقتصادي، وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على أسلوب الانحدارات من أجل معرفة الآثار المعنوية لمختلف المتغيرات على النمو الاقتصادي، ومن ضمن المتغيرات المستخدمة النوعية المؤسساتية مثل جودة الحكومة، المستوى التعليمي، درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة، بالإضافة إلى بعض متغيرات السياسة النقدية والمالية كمعدل التضخم وتغيرات أسعار الصرف، وعجز الموازنة العامة للدولة.

3. دراسة (*Anupam B, Evangelos A. C, Dhaneshwar G,* 2000)

Anupam Basu, Evangelos A. Calamitsis, Dhaneshwar Ghura, Promoting Growth in Sub-Saharan Africa Learning What Works, International Monetary Fund, August 2000.

هدفت هذه الدراسة إلى القيام بتحليل تجريبي للعوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في جنوب صحراء أفريقيا باستخدام بيانات للفترة من (1981-1997) وعينة تضم 32 بلدا. وقد تضمن هذا العمل التجريبي تقدير معادلة للنمو تستهدف تعيين المحددات الأساسية لنمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يتأثر إيجابيا بالسياسات الاقتصادية التي تعمل على رفع نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتشجيع تنمية رأس المال البشري، وتخفيض نسبة عجز الموازنة العامة، وتجنب المبالغة في تقييم أسعار الصرف، وحفز النمو في حجم الصادرات.

4. دراسة (*Tahari, Amor& Ghura, Dhaneshwar,* 2004)

Tahari A, Ghura D, Sources of Growth in Sub-Saharan Africa, IMF Working Paper 04/176, International Monetary Fund, 2004

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مصادر النمو الاقتصادي في دول الصحراء الكبرى بإفريقيا خلال الفترة (1960-2002)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن رأس المال يساهم ب 1.8% في نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين تساهم العمالة ب 1.5%، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لم يكن هناك أي نمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج خلال فترة الدراسة، وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي في دول منطقة الصحراء الكبرى يعود بدرجة كبيرة إلى عنصرين أساسين هما رأس المال والعمالة.

5. دراسة (*Ali raad*, 2006)

Ali raad, What Explains the Algerian Economic Growth Record?, A Cross-Country Approach over the Period 1970-00, Doctorate thesis in economic, Algiers University, Algeria, 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2000)، كما اختار الباحث إلى جانب الجزائر مجموعة من الدول وهي تونس ومصر ونيجيريا وفنزويلا وكوريا الجنوبية، وتم استخدام الأسلوب القياسي من خلال تطبيق مجموعة من الانحدارات بين النمو الاقتصادي ومجموعة من المحددات، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن العديد من المحددات لا تظهر تأثيرا معنويا وأن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بالجباية البترولية وبعيد عن الأثر المعنوي للعديد من المحددات الحديثة، وفي الأخير أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالجانب النوعي للتعليم وتحسين الجوانب السياسية والقانونية من أجل تحسين مناخ الاستثمار ومحاربة الاقتصاد الموازي.

6. دراسة (داليا حاكورة، 2007)

داليا حاكوره، النمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقائع الندوة حول المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، 19-20 ديسمبر 2006، الإمارات العربية المتحدة.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة شرح ضعف أداء النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (1980-2000)، وأشارت نتائج التحليل القياسي باستخدام طريقة (OLS) أن معدلات النمو الأعلى لدخل الفرد تواكب الحالات التي تتسم بمستويات أولية أدنى للدخل، وبمؤسسات أقوى، ونظم تجارية أكثر انفتاحا، وتقلبات أقل في شروط التجارة، ومعدلات أعلى لنمو عدد السكان في شريحة أعمار القوى العاملة، وتضخم أقل، وأسعار صرف أقل مغالاة، ومستويات أولية أعلى للالتحاق بالتعليم الثانوي.

7. دراسة (عماد الدين أحمد المصبح، 2008):

عماد الدين أحمد المصبح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن محددات ومصادر النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (1970-2004)، وباستخدام طرق القياس الاقتصادي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من العوامل التي تفسر النمو الاقتصادي في سوريا، والتي من أهمها الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، السياسة المالية والنقدية، الانفتاح على

التجارة الخارجية ورأس المال البشري، وأوصت الدراسة بضرورة الإصلاح المؤسساتي وتنويع مصادر الدخل، بالإضافة إلى الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم.

8. دراسة (وعيل ميلود، 2014/2013):

وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها. حالة: الجزائر، مصر، السعودية –دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.

وتهدف إلى دراسة المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في كل من الجزائر ومصر والسعودية خلال الفترة (1990-2010)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن الانفتاح التجاري له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في كل من مصر والسعودية، وبالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فكان له تأثير موجب ومعنوي في الدول الثلاثة محل الدراسة، أما رأس المال البشري فكان له تأثير موجب ومعنوي ضعيف على النمو الاقتصادي في الجزائر وتأثير موجب وضعيف على النمو الاقتصادي في مصر، بينما كان له أثر سالب وغير معنوي في السعودية، أما عن تأثير الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، فقد كانت هناك اختلافات معنوية بين الدول محل الدراسة.

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في البحث عن العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، غير أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أنها ستدرس محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية خلال الفترة (1990-2017)، بالإضافة إلى تطبيق نموذج *Panel-ARDL* لتحديد محددات النمو في المدى الطويل.

تاسعا. تقسيمات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول كالتالي:

الفصل الأول: النمو الاقتصادي بين المفهوم والتأصيل النظري

سيتم في هذا الفصل عرض أهم المفاهيم والنظريات الأساسية المتعلقة بالنمو الاقتصادي، حيث سنتناول في بداية هذا الفصل المفاهيم العامة المتعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية وأوجه الاختلاف بينهما، بالإضافة إلى أنواع النمو الاقتصادي ومقاييسه ومصادره، كما سنتطرق إلى أهميته وتكاليفه، وفي الجزء الثاني من هذا الفصل سيتم عرض أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي من خلال ثلاثة مباحث أساسية، حيث سيتم في المبحث الأول التطرق إلى النظرية الكلاسيكية، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى النظرية النيوكلاسيكية، أما المبحث الرابع والأخير سنخصصه لنظرية النمو الحديثة.

الفصل الثاني: المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدراسات التجريبية

سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي عبر أربعة مباحث أساسية، وسنقوم من خلال هذه المباحث باستعراض نظري لكل محدد وكذا علاقته بالنمو الاقتصادي على ضوء الدراسات التجريبية السابقة، وتتمثل المحددات الحديثة الأساسية التي سيتم التطرق إليها في هذا الفصل في كل من الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال البشري، والمؤسسات.

الفصل الثالث: الأداء الاقتصادي في الدول المغاربية خلال الفترة (1990-2017)

يهدف هذا الفصل إلى تحليل الأداء الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة (1990-2017)، حيث سيتم في المبحث الأول التطرق إلى تطور أداء النمو الاقتصادي في هذه الدول، كما سيتم في المبحث الثاني تحليل الهيكلة الاقتصادية للدول المغاربية محل الدراسة وخصائصها الاقتصادية المشتركة من خلال التركيز على ثلاثة قطاعات رئيسية ممثلة في كل من الصناعة والزراعة والخدمات ومساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وفي المبحث الثالث سيتم تحليل تطور المصادر الحديثة للنمو الاقتصادي التي تم التطرق إليها في الفصل الثاني، أما المبحث الرابع والأخير من هذا الفصل، فسوف نخصصه للقيام بتحليل اتجاهات مؤشرات التنمية الاجتماعية الرئيسية في الدول المغاربية محل الدراسة، من خلال تحليل اتجاهات كل من النمو الديمغرافي، البطالة، مؤشرات الفقر وعدالة توزيع الدخل.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب)

يهدف هذا الفصل إلى معرفة محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة خلال الفترة (1990-2017)، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى الإطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التقدير، من خلال عرض مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية (*Panel Dynamic*) وعرض عام لطريقتي التقدير، وسط المجموعة (*MG*) ووسط المجموعة المدمجة (*PMG*)، بالإضافة إلى مجموعة من اختبارات الاستقرارية الخاصة ببيانات البانل، وفي المبحث الثاني من هذا الفصل سيتم دراسة الارتباط بين مختلف المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي ومعدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الدول المغاربية باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية (*PCA*)، والمبحث الثالث والأخير نخصصه لمناقشة التحليل القياسي لنموذج محددات النمو الاقتصادي في المدى الطويل باستخدام نموذج *Panel-ARDL*، بالإضافة إلى القيام باختبار كل من فرضية التقارب–σ (*convergence*) وفرضية التقارب المطلق (*β–Convergence*) بين دول عينة الدراسة.

الفصل الأول: النمو الاقتصادي بين المفهوم والتأصيل النظري

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي من بين الأهداف الأساسية التي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقها، فهو يمثل أحد المؤشرات الهامة التي تشير إلى الوضعية الاقتصادية للدولة وأحد أهم العوامل التي تحدد التطور الاقتصادي للدول على المدى الطويل، مما جعله والتنمية الاقتصادية إحدى أهم سمات التقدم الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، حظي موضوع النمو الاقتصادي بالاهتمام المتزايد من قبل العديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها، وهذا للتعرف على مختلف المصادر والسياسات التي يمكن من خلالها تحقيق معدلات مرتفعة ومستمرة من النمو الاقتصادي.

ويمكن تتبع أهم المراحل التي مر بها موضوع النمو الاقتصادي عبر المدارس الاقتصادية، حيث كان أول ظهور على يد المفكرين الكلاسيك أو ما يسمى بالنظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي، ومن أشهر رواد النظرية الكلاسيكية أمثال (*Adam Smith, 1776*)، (*David Ricardo, 1817*) لتأتي بعدها النظريات النيوكلاسيكية التي جاءت بأبعاد جديدة للنمو الاقتصادي وأهمها النظرية الكينزية ونماذج النمو لكل من (*Harrod, 1939*), (*Domar, 1946*) بالإضافة إلى الإسهامات الشهيرة ل (*Solow, 1956*)، وبسبب فشل النظرية النيوكلاسيكية في تفسير أسباب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي واعتمادها على العوامل الخارجية في تفسير النمو دون غيرها، ظهرت في منتصف الثمانينات نماذج حديثة في النمو الاقتصادي تسمى بنماذج النمو الداخلي (نماذج النمو الحديثة) على يد كل من (*Lucas, 1988*)، (*Romer, 1990*)، (*Rebelo, 1991*) و (*Barro, 1991*) وغيرهم من الاقتصاديين، بحيث انصب اهتمامهم على البحث في تأثير العوامل الداخلية على النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس، سنستهل في هذا الفصل في مبحثه الأول المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى تعريف كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وأوجه الاختلاف بينهما، بالإضافة إلى أنواع النمو الاقتصادي ومقاييسه ومصادره، أما المبحث الثاني سنخصصه للنظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي وهذا باستعراض أهم النظريات والنماذج الخاصة بالنمو الاقتصادي، في حين سنناقش في المبحث الثالث النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي من خلال استعراض أهم النماذج التي تناولتها هذه النظرية، أما المبحث الرابع والأخير، فخصصناه للنظرية الحديثة للنمو الاقتصادي أو ما يسمى بنظرية النمو الداخلي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

لقد حظي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين، كما تباينت المفاهيم المتعلقة به باختلاف وجهات نظر الاقتصاديين والمدارس التي ينتمون إليها، نظرا لكونه مؤشرا يعتمد عليه في قياس النشاط الاقتصادي وباعتباره هدفا محوريا تسعى إلى تحقيقه كل الدول، وذلك بالبحث عن مختلف الوسائل والعوامل المادية والبشرية التي يمكن من خلالها تحقيق معدلات نمو مرتفعة، والتي تنعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لهذه الدول.

1- النمو والتنمية الاقتصادية

إن تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي يعد من بين الأهداف الأساسية التي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقها، خاصة الدول النامية التي تسعى إلى الرفع من معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا من أجل الخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقر وما يترتب عنه من معضلات اقتصادية واجتماعية.

1-1 تعريف النمو الاقتصادي:

لقد عرف النمو الاقتصادي على أنه "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي".[1] كذلك يعرف النمو الاقتصادي على أنه "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي ÷ عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي، وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي. وبالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلي) معدل النمو السكاني".[2]

ومن جانب آخر يعرف (سيمون كازنت) -الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971- النمو الاقتصادي بأنه: "القدرة على خلق وتقديم سلع اقتصادية متنوعة للسكان على المدى الطويل، وهذه القدرة على الإنتاج تعتمد في الأساس على التقدم التكنولوجي والمؤسساتي، وكذا التعديلات الإيديولوجية التي تتطلبها ".[3]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 73.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 11.

[3] *simon Kuznets, modern economic growth, finding and reflections, the American economic review, vol 63,june 1973, p 247.*

كما يعرف النمو الاقتصادي أيضا على أنه "توسع قدرة الدولة على إنتاج البضائع والخدمات التي يرغب سكانها"، وبما أن الطاقة الإنتاجية للاقتصاد تتوقف أساسا على كمية موارد ذلك الاقتصاد ونوعها، وعلى مستوى تقدمه التقني، فإن النمو الاقتصادي ينطوي على عملية توسيع هذه العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية، كما ينطوي على تحسينها. ومن أقرب تعريف إلى جوهر النمو الاقتصادي لا بد وأن يرتكز إلى قدرة الاقتصاد على إنتاج البضائع والخدمات، بيد أن مثل هذا التعريف ليس بكاف. فمن الواضح أن الطاقة الإنتاجية ذات أهمية أساسية بالنسبة لمفهوم النمو الاقتصادي، ولكن النمو الفعلي لا يتوقف على التغيرات التي تطرأ على قدرة الاقتصاد على الإنتاج فحسب، بل يتوقف أيضاً على مدى استعمال تلك الطاقة. وبتعبير آخر، يشتمل النمو الاقتصادي على ازدياد مطرد في الإنتاج الفعلي من البضائع والخدمات، فضلاً عن ازدياد قدرة الاقتصاد على إنتاج هذه البضائع والخدمات".[1]

وتجدر الإشارة إلى أن النمو العابر لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي، وعلى ذلك فإن النمو الاقتصادي يعني:[2]

أ. تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل؛

ب. أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية؛

ج. أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

1-2 تعريف التنمية الاقتصادية:

هناك العديد من التعاريف التي قدمت للتنمية الاقتصادية، وفيما يأتي بعض منها:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها "عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة. أو هي تلك الإجراءات والجهود التي تبذل في سبيل رفع معدل نمو الدخل القومي والفردي الحقيقي. أو هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء".[3]

[1] والاس بيترسون، ترجمة: صلاح دباغ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1968، ص ص 315-316.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص 75.

[3] إبراهيم متولى حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 58.

التنمية الاقتصادية هي عملية نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم أو بمعنى أدق هي عملية الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم، هذا الانتقال يقتضي تغيرا جذريا وجوهريا في أساليب الإنتاج المستخدمة (قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج التي تتلاءم مع مرحلة تطور قوى الإنتاج) وفي البنيان الثقافي الملائم مع هذه الأساليب الإنتاجية.[1]

وتعرف التنمية الاقتصادية أيضا على أنها "تتمثل في عملية متعددة الأبعاد تنطوي على تغيرات رئيسية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات الوطنية، فضلا عن تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والحد من عدم المساواة والقضاء على الفقر".[2]

كما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذه فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن".[3]

وتعرف أيضا بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج.[4]

وبالرغم من الاختلاف الظاهري في هذه التعاريف وقصور بعضها عن إعطاء صورة صحيحة لعملية التنمية، إلا أنها جميعا لا تخرج عن فكرة تحقيق زيادة في حجم السلع والخدمات المتاحة لمجتمع من المجتمعات لكي تشبع أكبر قدر من حاجات هذا المجتمع. فالمشكلة الاقتصادية التي يعاني منها أي مجتمع بصفة عامة تنحصر في التوفيق بين الحاجات والموارد المتاحة لهذا المجتمع، ويسعى الفكر الاقتصادي إلى زيادة موارد الدولة أي زيادة إنتاج السلع والخدمات، لكي يشبع هذه الحاجات. ويتم ذلك بطريقة أفضل عن طريق التنمية الاقتصادية.[5]

1-3 الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

عند الحديث عن التنمية الاقتصادية تثار قضية التفرقة بين التنمية الاقتصادية (*Economic development*) والنمو الاقتصادي (*Economic Growth*)، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل القومي الحقيقي في المجتمع. ويميل

[1] عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، (بدون سنة نشر)، ص 208.

[2] *Michael P. Todaro and Stephen C. Smith, Economic Development, Eleventh Edition, Boston: Addison Wesley, 2012, p 16.*

[3] محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1977، ص 15.

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، نفس المرجع السابق، ص 17.

[5] محمد خليل برعي، علي حافظ منصور، التخلف والتنمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1990، ص 32.

البعض إلى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، أي استخدامها كمترادفين، وربما يرجع ذلك إلى ظهور الكتابات الأولى في التنمية الاقتصادية في الدول الغربية التي قطعت شوطا كبيراً عن طريق التنمية بحيث تعني لديها التنمية والنمو نفس الشيء، كما يرجع ذلك إلى صعوبة وضع تعريف للتنمية يكون محل اتفاق من الجميع.[1]

إن تعبيري النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ليسا تعبيرين مترادفين، فتعبير النمو الاقتصادي لأحد الأقطار يعني الزيادة المتواصلة في دخله الحقيقي للفرد الواحد، عن طريق التحسين المتواصل في وسائل الإنتاج في كافة أنحاء القطر، أما التنمية الاقتصادية فتشمل التغيرات الاقتصادية العديدة الأخرى التي ترافق النمو الاقتصادي.[2] كما أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة أن هذا البلد قد حقق تنمية اقتصادية، إذ يمكن أن يحدث هذا النمو دون أن ترافقه تغيرات هيكلية في الاقتصاد، كما هو الحال في الدول الأقل تقدما التي كانت خاضعة للاستعمار وحصلت فيها معدلات نمو مرتفعة جدا بسبب توسع الصادرات دون أن ينسحب على القطاعات الأخرى، مما جعل الفوائض المحققة لا تسبب تغيرات في هياكل الإنتاج في تلك الدول، ومثال على هذه الحالة الدراسة التي قام بها الاقتصادي (*Robert Clawer, 1966*) بعنوان "النمو بدون تنمية" والتي أشارت إلى أن النمو لا ترافقه دائما تغيرات هيكلية مما يجعل النمو محدودا وقد لا يستمر طويلا.[3] وبالتالي، فإن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنيان الاقتصاد يؤدي إلى تحسين حياة المجتمع.[4]

ويمكن القول أن التفرقة الرئيسية بين النمو والتنمية ترتبط بالتلقائية والتدخل في تحقيقهما. فالنمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة، وسعيها الدائم للعيش، فالسكان ينمون، وتنمو احتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة، وبالتالي فإنهم يحاولون زيادة إنتاجهم منها. وبذلك ارتبط النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي، ومعدل نمو متوسطه لكل فرد من أفراد هذه التشكيلة التي تسمى مجتمعا. أما التنمية فهي فعل يستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنمي المجتمع اقتصاديا بشكل خاص، وتكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها هذا أو فشله باستعمالها إمكاناتها المادية والمالية

[1] إبراهيم متولى حسن المغربي، نفس المرجع السابق ، ص ص 58-59.

[2] إفيريت هاجن، ترجمة: جورج خوري، اقتصاديات التنمية، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1988، ص 24.

[3] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014، ص 13.

[4] محمد علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 46.

والتشريعية كافة، وبالتالي فإنها لا تترك المجتمع ينمو تلقائيا، بل توجهه نحو المجالات الملائمة، وتعمل على إحداث التغيرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية اللازمة لذلك.[1]

2- أنواع النمو الاقتصادي ومقاييسه

يعتبر النمو الاقتصادي العامل الأساسي المعتمد عليه في قياس تقدم اقتصاديات الدول، بحيث كلما توفرت لديها عوامل وظرف اقتصادية متطورة ومحفزة، كلما زادت لديها نسبة ارتفاع معدلات النمو وبذلك تحتل مراتب متقدمة في سلم الترتيب العالمي.

2-1 أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع أساسية للنمو الاقتصادي، النمو التلقائي، النمو العابر والنمو المخطط، وفيما يلي شرح لكل نوع من هذه الأنواع:[2]

أ. **النمو التلقائي**: هو ذلك النمو الذي ينبع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني أو القومي، ويكون هذا النمو عادة من النوع البطيء والتدريجي والمتلاحق، وبالرغم من مروره في بعض الأحيان بتقلبات عنيفة قصيرة المدى. وهذا هو نوع النمط الذي سارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية. ويتطلب هذا النمط من النمو مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي والثقافي الذي يقوم فيه، بحيث تنقل شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع إلى آخر؛

ب. **النمو العابر**: هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة، تكون عادة خارجية لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته. إلا أن هذا النمط يمثل الحالة العامة للنمو الذي تعرفه أكثر الدول النامية، حيث يأتي في الغالب استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية لا تلبث أن تتلاشى بنفس السرعة التي برزت بها؛

ج. **النمو المخطط**: هو ذلك النوع من النمو الذي ينشأ نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، لكن قوة وفعالية هذا النمط من النمو يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وبفعالية التنفيذ والمتابعة وبمشاركة الجماهير الشعبية في عملية التخطيط على جميع مستوياته.

[1] محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 28.

[2] شين لزهر، أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص ص 14-15.

ومن الجدير بالذكر بأن كلا من النمو التلقائي والنمو المخطط هو نمو ذاتي الحركة، في حين أن النمو العابر في معظم الدول النامية هو نمو تابع لا يملك الحركة الذاتية، ويمكن القول بأن النمو الذاتي إذ استمر خلال فترة تزيد عن بضعة عقود، يتحول عندها إلى نمو مطرد.

2-2 مقاييس النمو الاقتصادي:

يستخدم في قياس النمو الاقتصادي عدة معايير تعتمد في مجملها على الدخل، ومن أهم هذه المعايير نذكر:[1]

أ. **الدخل القومي الكلي**: يقترح الأستاذ ميد (*Meade*) قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب، وذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية) فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفاً اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان، كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة؛

ب. **الدخل القومي الكلي المتوقع**: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل؛

ج. **معيار متوسط الدخل**: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، كذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظرا لاختلاف الأسس والطرق.

د. **معادلة سنجر (*Singer*) للنمو الاقتصادي**: وضع الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952، ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل (هكس) و (هارود-دومار). وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي:

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، نفس المرجع السابق، ص ص 88-89.

- ✓ الادخار الصافي *Net Saving*
- ✓ إنتاجية رأس المال *Productivity of Capital*
- ✓ معدل نمو السكان *Population Growth*

وتتخذ هذه الدالة الشكل الآتي:

$$D = SP - R$$

حيث: D هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، S هي معدل الادخار الصافي، P هي إنتاجية رأس المال، R هي معدل نمو السكان السنوي.

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (معدل الادخار الصافي × إنتاجية الاستثمارات الجديدة) – معدل نمو السكان.

وقد أورد سنجر قيما عددية لهذه المتغيرات، إذ افترض: أن معدل الادخار الصافي (S) = 6% من الدخل القومي، وأن إنتاجية الاستثمارات الجديدة (P) = 0.2%، وأن معدل النمو السنوي للسكان (R) = 1.25%.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن حساب نوعين من معدلات النمو الاقتصادي، وهو معدل النمو البسيط ومعدل النمو المركب:[2]

- ✓ معدل النمو الاقتصادي البسيط والذي يحسب وفق العلاقة التالية:

$$TC = \frac{Y_n - Y_{n-1}}{Y_{n-1}} \times 100$$

حيث:

Y_{n-1}: متوسط الدخل الحقيقي في السنة $n-1$.

Y_n: متوسط الدخل الحقيقي في السنة n.

TC: معدل النمو البسيط.

- ✓ معدل النمو المركب فيحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$Y_n = (1 + TC_c)^N$$

$$TC_c = \sqrt[n]{\frac{Y_n}{Y_0}} - 1$$

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ص 100-101.

[2] بن قبلية زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2016/2015، ص 72.

حيث:

TC_c: معدل النمو المركب.

N: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

Y_0: الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_n: الدخل الحقيقي لآخر فترة.

وعموما يتم الاستدلال عن النمو الاقتصادي بطريقتين هما:[1]

- ✓ تحديد معدلات النمو (نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج القومي الصافي)؛
- ✓ أو تحديد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

هذا وتستخدم الطريقة الأولى لقياس التوسع في الإنتاج، أما الطريقة الثانية فتستخدم للتعبير عن تطور مستوى المعيشة المادي للأفراد في قطر معين ومقارنته بمستويات المعيشة في الأقطار الأخرى.

3- مصادر النمو الاقتصادي

تتعلق عملية النمو الاقتصادي بالسبل والوسائل التي تسلكها الدولة لتوسيع طاقتها الإنتاجية، ويمكننا أن نحدد أربعة عوامل أساسية في عملية النمو الاقتصادي وهي:[2]

أ. كمية القوة العاملة ونوعيتها؛

ب. كمية الموارد الطبيعية ونوعيتها؛

ج. كمية رأس المال الحقيقي ونوعيته؛

د. مستوى التقنية التي توصل إليها المجتمع.

ويمكن أن نعرف هذه المتغيرات بأنها العوامل الأساسية التي تحدد النمو الاقتصادي، وهي تحدد من ناحية أساسية الطاقة الإنتاجية الكامنة لأي اقتصاد.

ويلاحظ على العموم في تحليل التنمية أو النمو أن أسباب النمو الاقتصادي أو مصادره تتركز في عوامل مثل:[3]

[1] حربي محمد موسى عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 1997، ص 68.

[2] والاس بيترسون، نفس المرجع السابق، ص 327.

[3] عدنان وديع، اقتصاديات التعليم، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 68، 2007، ص 3.

أ. **تزايد في مدخلات العمل:** تنجم عن زيادة عدد السكان وتزايد معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي؛

ب. **تحسين في نوعية مدخل العمل:** فالناس أصبحوا أكثر تعليما مما كانوا عليه في الماضي. ونتيجة لذلك فان ما يمتلكه المجتمع من مخزون رأس المال البشري قد ارتفع مسهما في إنتاجية أكبر؛

ج. **الزيادة في رأس المال الطبيعي:** من أجل زيادة مخزون الأمة من رأس المال الطبيعي أن تدخر، أي أن تتخلى عن بعض من استهلاكها الحالي من أجل إنتاج السلع الرأسمالية التي تسمح باستهلاك مستقبلي أكبر. وتمكن الإضافات إلى مخزون رأس المال الفيزيائي الأفراد من إنتاج أكبر في ساعة العمل، أو بعبارة أخرى تزيد في الإنتاجية؛

د. **اقتصاد الحجم:** كلما زاد حجم المؤسسة والسوق ينمو الاقتصاد؛

هـ. **تحسين التقنية:** عند تطبيق المعلومات (المعارف) الجديدة على عمليات الإنتاج، فإنها قادرة على تقليص كمية الموارد الضرورية لإنتاج المنتجات. كما أنها تقدم منتجات جديدة وتستعمل موادا لم تكن ذات قيمة اقتصادية، أو لم تكن تستعمل الاستعمال الاقتصادي.

4- أهمية وتكاليف النمو الاقتصادي

يعتبر تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي من بين الأهداف الأساسية التي تسعى إليها مختلف دول العالم، نظرا للأهمية والفوائد التي تنجم عنه سواء بالنسبة للأفراد أو للدولة ككل، غير أن هناك تكاليف اقتصادية وغير اقتصادية تتحملها الدولة جراء سعيها لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

4-1 أهمية تحليل النمو الاقتصادي:

نعني بأهمية النمو الاقتصادي ما يحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن:[1]

أ. **بالنسبة للأفراد:** إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة. كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية؛

[1] أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، سلسلة كتب اقتصادية جامعية، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، 2014، ص 39.

ب. **بالنسبة للدولة:** إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد و الساهرة على أي منهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، وبما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة وبالتالي فإنه يسهل لها مهماتها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع. كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة إلى أن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناءاً على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

2-4 تكاليف النمو الاقتصادي:

على الرغم من أهمية النمو الاقتصادي ولاسيما فيما يتعلق بتوفير المزيد من السلع والخدمات لأفراد المجتمع وأهميته في تحسين شروط المعيشة (*Living Standard*)، إلا أن هناك تكاليف اقتصادية وغير اقتصادية للنمو ومن هذه التكاليف:[1]

أ. **الإضرار بالمحيط وبالموارد الطبيعية:** إن الإضرار أو إفساد المحيط ليس بحاجة إلى إثبات. فهو يتمظهر بعدد من المظاهر وأهمها: التلوث، الازدحام، الضجة، تشويه المناظر واختلاف توازن البيئة؛

ب. **التكاليف الاجتماعية:** لم يخفف النمو الاقتصادي بشكل ملموس الفوارق الاجتماعية في أكثر البلدان وفوق ذلك كان مصدراً لحالات فقر خاصة (مزارعون، صغار التجار، حرفيون). مما لا ريب فيه أن النمو الاقتصادي أوجب على بعض الفئات الاجتماعية تحمل تكاليف لا تطاق، وكذلك بالنسبة لبعض الدول (شروط العمل للعمالة المتخصصة والعمالة المهاجرة، استغلال الموارد الطبيعية للبلدان التي هي في طريق النمو...). في التحليل الاقتصادي الكلاسيكي، لا تؤخذ هذه التكاليف بعين الاعتبار. تلك هي بصورة خاصة حالة الكميات الاقتصادية المجمعة: الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي المفترض أنها تصور النمو الاقتصادي.

[1] عماد الدين أحمد المصبح، محددات النمو الاقتصادي في سورية، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2008، ص ص 28-29.

المبحث الثاني: نظرية النمو الكلاسيكية

استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، ويعتبر الكلاسيكيون من الأوائل الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع من خلال محاولاتهم في إيجاد تفسير للنمو الاقتصادي حسب اتجاهاتهم الفكرية والظروف الاقتصادية السائدة آنذاك، وسنتطرق في هذا الجزء إلى أهم أفكار وكتابات كل من آدم سميث، ركاردو، مالتس و ماركس.

1- آدم سميث (*Adam Smith*)

يعتبر (*Adam Smith*) أبا لعلم الاقتصاد الحديث بمؤلفه ثروة الأمم 1776، وتعتبر مساهمة "سميث" في العوائد المتزايدة من خلال تقسيم العمل إضافة هامة لعلم الاقتصاد، فقد ركز سميث على زيادة الإنتاجية من خلال التخصص في العمل وبالتالي زيادة الكفاءة، واعتبر أن الأرباح المحققة في الزراعة والصناعة تسهم في زيادة الادخار مما يقود إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو بشكل مباشر.[1] بالإضافة إلى ذلك، يركز تحليله على وفورات الحجم، والتخصص، والتجارة الدولية. ومع ذلك، فإنه يهمل التقدم التقني في عملية النمو.[2]

ويؤكد سميث على أن التجارة الخارجية تحفز (*stimulates*) النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك فإنه يؤكد على حجم السوق الداخلية باعتباره مصدرا للنمو، وليس من الضروري أن تكون التجارة مع العالم الخارجي، لأن السوق المحلية الكبيرة يمكن أن تلعب الدور نفسه الذي تلعبه الأسواق الخارجية.

إن النقطة الأساسية لنظرية سميث في النمو تتركز حول المنافع من تقسيم العمل، حيث لاحظ بأن تقسيم العمل يزيد في إنتاجية العمل دون أن يتطلب ذلك مزيدا من الجهد المبذول من قبل العمال، ويعود السبب في ذلك إلى المزايا التي يتمتع بها تقسيم العمل والتي عددها سميث بما يلي:

أ. زيادة مهارة العامل نتيجة تخصصه وممارسته لعمل معين؛

ب. الاقتصاد في الوقت وتقليل الجهد والحركة بين الأعمال المختلفة؛

ج. احتمال الوصول إلى الابتكارات وتحسين ظروف العمل الذي يقوم به الفرد؛

د. إمكانية استخدام الآلات.

وأشار سميث إلى أن تقسيم العمل يؤدي إلى ارتفاع عوائد عنصر العمل، ذلك لما ينتج عنه من تحسن في مهارة عنصر العمل، ادخار الوقت وتجنب تضييعه في الانتقال من عمل إلى آخر واختراع آليات جديدة، كما أكد

[1] ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005، ص 5.

[2] *Robert Ndokoula, les déterminants de la croissance économique en république centrafricaine, institut africain de developpement economic et de la planification en(IDEP), 2004, p 34.*

على أن تقسيم العمل مرهون بمدى اتساع حجم السوق، حيث أنه كلما اتسع حجم السوق كلما زادت إمكانية تقسيم العمل ما بين الأفراد والمؤسسات، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع في إنتاجية عنصر العمل على مستوى كامل المؤسسات الناشطة.[1]

وحول تأثير التعليم، فإن سميث ينطلق من التفريق بين كمية العمل ونوعيته من أجل التأكيد على أهمية التعليم ويعتبره أساس الكفاءة والنمو، عبر زيادة إنتاجية العمال. وبشكل عام، فإن آدم سميث يعزو النمو الاقتصادي إلى الزيادة الكمية والنوعية في عوامل الإنتاج الأساسية: العمل ورأس المال والأرض. وإلى يومنا الحاضر فإن الأبحاث التطبيقية حول محددات النمو الاقتصادي تأخذ هذه العوامل بعين الاعتبار.[2]

2- ديفيد ريكاردو (*David Ricardo*)

وضع (*Ricardo*) مبادئ لتوزيع مختلف الطبقات الاقتصادية مقسما المجتمع إلى ثلاث فئات: فئة الرأسماليين (*Capitalists*)، فئة العمال (*Workers*)، وفئة ملاك الأراضي الزراعية (*Landlords*)، والتي أصبحت فيما بعد لبنات أساسية في نموذج النمو الاقتصادي.[3] كما اعتبر (*Ricardo*) الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات، كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين لرأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو، أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف، وأما ملاك الأراضي فتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.

إن نظرية التوزيع الوظيفي (*Ricardo*) توضح أن حصتي الأجور والريع ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي، وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح، فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها، فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع وللاقتصاد الوطني ككل.

---

[1] *Neri Salvadori, The Theory of Economic Growth : a "Classical" Perspective, Edward Elgal Publishing, UK, 2003, pp 3-4.*

[2] عماد الدين أحمد المصبح، نفس المرجع السابق، ص 31.

[3] عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017، ص 67.

بالنسبة ل (*Adam Smith*) و (*David Ricardo*) يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي-اجتماعي (ينمو داخليا)، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال.[1]

3- توماس مالتوس (*Thomas Malthus*)

يرى (*Malthus*) أن مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في الهوة الموجودة بين الحاجات الإنسانية وبين قدرة الاقتصاد القومي على تلبية هذه الحاجات، والنمو الاقتصادي هو الذي يقلل من هذه الهوة باستغلال أحسن لموارد الثروة، ولقد قسم (*Malthus*) الاقتصاد إلى قطاعين، زراعي وصناعي، هذا الأخير الذي يرى (*Malthus*) أن النمو الاقتصادي ينتج عنه (أي القطاع الصناعي)، حيث أنه يتمتع بتزايد في الغلة، نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدم التقني فيه، في حين يتميز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي وتفاوت خصوبتها ونقص إمكانية إدخال التقدم التقني.[2]

وكان لمالتس آرائه المشهورة في النمو السكاني باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه (نظرية مالتس للسكان) في مقالته في مبادئ السكان (*An Essay on the Principale of Population*)، والتي تنص على أن عدد السكان إذا لم يضبط فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن (25 سنة) في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة.

وبخلاف النظرية السكانية، كان لمالتس آرائه للنمو من خلال الادخار والاستثمار، فنجده ينتقد قانون ساي للأسواق (*Say's Low*) والذي ينص على أن "كل عرض يخلق الطلب الخاص به"، مشيرا إلى إمكانية حدوث اختلافات بين مستويات الادخار بالقدر اللازم للاستثمارات المربحة المتاحة. أما عن النظرة المالتسية في التنمية والنمو فتتمثل في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحا إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية للاستثمارات فيه، هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي

[1] كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2013/2012، ص ص 35-36.

[2] هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017/2016، ص 65.

تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذه القطاع مع دوران عجلة النمو، ويندد مالتس بأهمية تقدم القطاعين معاً، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر.[1]

4- كارل ماركس (*Karl Marx*)

تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تتلخص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته. فلقد تعاقبت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض وتعكس مراحل التطور الاقتصادي. أما النظام الاجتماعي الذي ركز ماركس اهتمامه عليه فهو النظام الرأسمالي، الذي يرى أنه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية والتي تحول –في ظله– دون تحقيق عملية تنمية ناجحة، بل تجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة، ومن هنا تظهر نظرية في التطور الرأسمالي عند ماركس تقوم على تحليل انتقادي لعملية الإنتاج والتراكم في هذا النظام؛ فهذه المتناقضات تعمل على طي النظام الرأسمالي وانهياره، ليحل محله النظام الاشتراكي وفي ظل هذا النظام الجديد اللاطبقي سوف تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو، استخداما كاملا، وسوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة على ذلك.[2]

حسب (*Marx*) تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية. وبالتالي فإن تحليلات (*Marx*) بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، نفس المرجع السابق، ص 66.

[2] وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية –دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص 20.

يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقها معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله (*Marx*).[1]

يتضح مما سبق، أن النظرية الكلاسيكية تعتبر أن المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي هو التراكم الرأسمالي، وهذا الأخير ناتج عن التخصص وتقسيم العمل وزيادة معدل الأرباح، حيث ركزت هذه النظرية على أهمية كل من العمل ورأس المال، وأكدت أن كل زيادة في هذه العوامل تؤدي إلى زيادة الإنتاج.

المبحث الثالث: نظرية النمو النيوكلاسيكية

تعتبر النظرية النيوكلاسيكية من أهم نظريات النمو الاقتصادي، أين طور النيوكلاسيك آليات جديدة للنمو الاقتصادي تختلف عن الفكر السائد في النظرية الكلاسيكية، وذلك بإدخال العامل التكنولوجي والابتكارات في سير العملية الإنتاجية. وسنتطرق في هذا المبحث إلى التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى كل من نموذج كالدور ونموذج سولو ونموذج ميد.

1- النمو الاقتصادي في الفكر الكينزي

سيتم التطرق في هذا الجزء إلى النمو الاقتصادي في الفكر الكينزي، من خلال تحليل كل من نموذج (*Harrod*) ونموذج (*Domar*)، بالإضافة إلى النموذج العام المشترك ل (*Harrod-Domar*).

1-1 النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي:

سادت العالم الرأسمالي أزمة حادة أعقبها الركود الاقتصادي بين سنوات 1929-1933 وتعتبر هذه الفترة الزمنية من الفترات المظلمة في تاريخ الرأسمالية ومن خلال معطيات تلك الفترة وضع كينز نظريته المشهورة في العمالة لمعالجة أزمة النظام الرأسمالي وذلك عام 1936. وتعد آراؤه التي أعقبت أفكار المدرسة الكلاسيكية والماركسية منحنى جديدا ومنعطفا كبيرا في الفكر الاقتصادي فقد حدد عددا من الأسس لمعالجة عيوب النظام الرأسمالي ووضعه في طريق النمو الاقتصادي.[2]

إن نظرية كينز ترتكز على ثلاثة افتراضات رئيسية:[3]

أ. إن الادخار بالنسبة لبلد ما في مجموعه يتوقف أكثر على حجم الدخل الإجمالي لهذا البلد منه على سعر الفائدة الجاري في السوق؛

[1] كبداني سيد أحمد، نفس المرجع السابق، ص 37.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص 35.

[3] روبرت لافون، ترجمة: نادي خيرى، التنمية الاقتصادية، الناشر للطبعة العربية، جنيف، 1977، ص 65.

ب. إن سعر الفائدة لا يجب مع ذلك أن يهبط إلى أدنى من حد معين حتى إذا أدى ذلك إلى ارتفاع في سيولة النظام؛

ج. تنمو الاستثمارات عندما ينخفض سعر الفائدة. ولكن التجربة تبين أنه إذا كان سعر الفائدة قد هبط بالفعل إلى أقل من الحد الأدنى، فإن أية انخفاضات أخرى لا يكون لها أي تأثير على مجموع الاستثمارات.

لقد ظهر الخلاف بين الطريقة الكينزية والطريقة الكلاسيكية الجديدة في تحليل مشكلة النمو الاقتصادي بشكل واضح في ميدان تحديد العوامل الإستراتيجية الرئيسية للنمو الاقتصادي، التي يجب أن تتوجه إليها السياسة الاقتصادية. فالنظام الكينزي للتنهيج الاقتصادي يعتبر دائما أن المؤشر الحاسم في التوجيه هو الاستثمارات الرأسمالية، ويعتبر النظام الكينزي أن الاستثمارات الإنتاجية منها وغير الإنتاجية، الخاصة منها والحكومية بشكل أخص بصفتها خالقة للدخل، تشكل أساس نمو الدخل القومي في المدى القصير، وتعتبر بالتالي، العامل الرئيسي في التنهيج المضاد للأزمات، فالاستثمارات في النماذج الكينزية للنمو تعتبر المؤثر الأساسي على توسيع الطاقة الإنتاجية للبلاد والعامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.[1]

واهتم كينز بالاقتصاد القومي وبحث في الشروط اللازمة لنموه وحدد المتغيرات المؤثرة في نمو الدخل وعدة من المسائل الأساسية للنمو الاقتصادي، وقد أوجد علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي وأطلق على طبيعة هذه العلاقة مصطلح المضاعف (*Multiplier*) الذي يبين أثر الاستثمار. ذلك أن الزيادة في الإنفاق على الاستثمار ستؤدي إلى زيادة في الدخل القومي وذلك بكميات مضاعفة تقدر بالإضافة إلى هذه الزيادة الأولية في الاستثمار.[2]

وبشكل عام، إذا ربطنا بين نظرية كينز ومسألة النمو يمكن أن نلاحظ أن برنامج "كينز" يتلخص في النمو على حساب الاستغلال الأكمل للموارد المتاحة، وما إن تتحقق العمالة الكاملة حتى يستنفذ هذا البرنامج، ولم يقل "كينز" شيئا حول طرق التطور اللاحق للاقتصاد، وهذا هو سبب تأكيد نفاد الكينزية، بحق، على عدم

[1] إيرينام أسادتشايا، ترجمة: عارف دليلة، الكينزية الحديثة: تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص ص 138-139.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، نفس المرجع السابق، ص 36.

صلاحيتها لحل مسائل النمو الاقتصادي على المدى الطويل.* لقد ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في نظرية كينز وتكييفها لحل المهمات الأكثر تعقيدا، وهذا ما أنجزه منظرو الدينامية الاقتصادية.[1]

2-1 نموذج *Harrod-Domar*:

لقد اهتم كل من (روي هارود) و(أفسي دومار) بدراسة معدلات النمو الاقتصادي ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل القومي. وتنطلق الفكرة الأساسية في النموذج من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري والمتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع (والتي تعني جانب العرض)، والدخل (وتعني جانب الطلب) مع استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع، وقد وضع كل منهما نموذجه على حدى بناء على مجموعة افتراضات.[2]

1-2-1 نموذج *Harrod*: يعتقد هارود أن الاقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نمو مستقر إلا بالصدفة ويكون آني أو لحظي وفيما عدا ذلك يحصل ركود أو تضخم متتالي تنجر عنه ركود أو تضخم عام وأسباب ذلك كامنة في الاقتصاد نفسه. وتتلخص فكرة هارود في عدة نماذج أو تصورات خاصة بمعدلات النمو كالتالي:

- **معدل النمو الفعلي** *The actual growth rate*: ويقصد به معدل النمو الجاري ويتحدد ب: نسبة الادخار ونسبة رأس المال الناتج، أي معامل رأس المال ويساعد هذه المقياس في التعبير عن معدلات النمو على المدى القصير؛
- **معدل النمو المضمون** *The warranted of growth*: وهو معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال والذي يضمن معدل النمو المستهدف والمرغوب فيه بتحقيق وتوفير الاستثمارات اللازمة وهذا المعدل يسمح ببقاء الطلب الإجمالي مرتفع إلى غاية تمكن المنتجون من بيع منتجاتهم؛
- **النمو المتوازن** *balanced growth*: عندما يتساوى معدل النمو الفعلي G مع معدل النمو المضمون المرغوب فيه G_w. وعندما $G_w < G$ (معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو المضمون) فإن المجتمع يعاني من التضخم وذلك لأن الدخل الحقيقي يزيد بمعدل أسرع من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية

[1] ز.ف. سوكولينسيكى، ترجمة: عارف دليلة نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص 68.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، نفس المرجع السابق، ص 95.

*يمكن الاطلاع على تحليل معمق لهذا الاتجاه في كتاب "إيرينام أسادتشايا، ترجمة: عارف دليلة، الكينزية الحديثة: تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979".

للاقتصاد. وإذا كان $G_w > G$ (النمو الفعلي أقل من معدل النمو المضمون) في هذه الحالة يعاني المجتمع من الكساد لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أقل من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية.

ويعتقد هارود أنه في ظل أحسن الظروف لا بد من اختلاف المعدلين السابقين عن بعضهما، لأنه عندما تكون المدخرات الفعلية جزء ثابت من الدخل بينما يتوقف الاستثمار على الزيادة في الدخل فسوف يقع المنتجون بالاستثمار الفعلي إلا إذا كان الدخل يزيد بزيادة مناظرة، وعندما يكون G مساويا ل G_w وهو معدل التوازن يعني أن العلاقة بين الدخل والاستثمار ثابتة، وأن أي زيادة في الناتج ترفع من قيمة الطلب على الاستثمار بنفس النسبة والعكس صحيح؛

- **معدل النمو الطبيعي** *The natural rate of growth*: ملخص القول صعوبة تحقيق التساوي بين المعدلين انطلاقا من المفهومين السابقين، عمد هارود إلى تقديم مفهوم ثالث وهو معدل النمو الطبيعي G_n ويعني به أقصى معدل تسمح به التطورات الفنية وحجم السكان والتراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ وحسب فرضية الشغل العام، وهذا يظهر أهمية الميل المتوسط والميل الحدي للادخار، كما أن معدل النمو الطبيعي قد يساوي أو يختلف عن المعدل المضمون ولا يميل المعدلان إلى التطابق.[1]

1-2-2 نموذج دومار *Domar*: يقوم بناء نموذج دومار على السؤال التالي: طالما أن الاستثمار يخلق الدخل من جهة، ويزيد الطاقة الإنتاجية من جهة أخرى، فما هو المعدل المطلوب للزيادة في الاستثمار حتى تتحقق المساواة بين الزيادة في الدخل والزيادة في الطاقة الإنتاجية للوصول إلى مستوى الاستخدام التام ؟. وكان جواب دومار على السؤال هو العمل على ربط الطلب الكلي والعرض الكلي من خلال الاستثمار.

أولا: الزيادة في الطاقة الإنتاجية: قام دومار بتوضيح جانب الطلب بالشكل التالي، حيث يرمز إلى المعدل السنوي للاستثمار بالمقدار (I)، وإلى الطاقة الإنتاجية لكل دولار مستثمر في الأجهزة الرأسمالية الجديدة بالمقدار (S) (يعبر عن النسبة بين الزيادة في الدخل الحقيقي أو الإنتاج إلى الزيادة في رأس المال)، أي معامل رأس المال/الإنتاج (*Capital out put ratio*)، وهو عبارة عن عدد وحدات رأس المال اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناحية الفنية. وعلى ذلك فإن الطاقة الإنتاجية للاستثمار عن كل دولار مستثمر سيكون مساويا إلى المقدار $(A.S)$ من الدولارات لكل سنة.[2]

[1] محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 7، 2014، ص 8.

[2] ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص ص 90-91.

واعتبر دومار العوامل الثمانية الآتية العناصر الرئيسية المحددة لزيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد وهي:[1]

أ. زيادة اليد العاملة، أي زيادة ساعات العمل المتوافرة؛

ب. تحسين المستوى الصحي والمستوى العلمي لليد العاملة وتحسين تدريبها؛

ج. تقديم المعارف، بما في ذلك المعارف الفنية وتطبيقها؛

د. تحسين الإدارة؛

هـ. تجميع رأس المال وتحسين نوعيته؛

و. التغيرات في عوامل اقتصادية أخرى، كتركيب الناتج، والبنيان الصناعي، والتنافس؛

ز. اكتشاف موارد جديدة واستعمالها بشكل أكفأ.

ثانيا: الزيادة المطلوبة في الطلب الكلي: يعتمد الطلب الكلي على قيمة المضاعف الكينزي، يرمز إلى الزيادة في الدخل بالمقدار (ΔY)، وإلى الزيادة في الاستثمار بالمقدار(ΔI)، وإلى الميل الحدي للادخار بالمقدار (α)، ألفا، $(\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \alpha)$. ثم إن الزيادة في الدخل ستساوي المضاعف $(1/\alpha)$ مضروبا في الزيادة في الاستثمار.

$$\Delta Y = \Delta I \frac{1}{\alpha} \dots\dots\dots\dots (1.1)$$

التوازن: حتى يتحقق المستوى التوازني للدخل عند مستوى الاستخدام التام، لابد من أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، وبهذا نصل إلى معادلة التوازن في النموذج:

$$\Delta Y \frac{1}{\alpha} = I\alpha \dots\dots\dots\dots (1.2)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على المقدار(I) ، ثم الضرب بالمقدار (α) نحصل على: $\frac{\Delta I}{I} = \alpha\sigma$

تبين المعادلة الأخيرة أن الوصول إلى مستوى الاستخدام التام يتطلب أن يكون معدل نمو الاستثمار المتحقق $(\Delta I/I)$ مساويا إلى المقدار $(\alpha\sigma)$ (الميل الحدي للاستهلاك مضروبا في إنتاجية رأس المال). وهذا هو معدل الذي يجب عنده أن ينمو الاستثمار حتى يضمن استخدام الطاقة المحتملة من أجل الوصول إلى معدل نمو مستقر في الاقتصاد عند مستوى الاستخدام التام.[2]

1-2-3 النموذج العام المشترك ل *Harrod-Domar*: يقوم نموذج هارود-دومار للنمو الاقتصادي على افتراضين أساسين، أولهما: أن الدخل القومي للدولة يتناسب مع رصيدها من رأس المال. وثانيهما: أن الزيادة

[1] والاس بيترسون، مرجع سابق، ص ص 421-422.

[2] ضياء مجيد الموسوي، نفس المرجع السابق، ص 91.

في رصيد رأس المال مصدرها مدخرات الأفراد التي من المفترض أنها تمثل نسبة معينة من الدخل القومي.[1] وبناء على الانتقادات الموجهة لكل نموذج من النموذجين السابقين، قام عدد من الاقتصاديين بتطوير نموذج يكون أكثر قابلية للتطبيق، ومن أهم الجهود التي بذلت في هذه المجال تلك التي قام بها هارود نفسه بوضعها وتم نشرها في طبعات تالية من كتابه وتمثلت في إدخال عنصر تغير سعر الفائدة كعامل مؤثر على كل من العرض والطلب للمدخرات ومن ثم نتج لديه المعادلة التالية:

$$R_N = P_C \cdot G_N / e \dots\dots\dots\dots (1.3)$$

حيث: R_N: تمثل معدل الفائدة الطبيعي، P_C: تمثل نصيب الفرد من الناتج، G_N: تمثل معدل النمو الطبيعي، e: تمثل المنفعة المتناقصة للدخل (وهي دائما أقل من الواحد).

من هذه المعادلة بين هارود أن المعدل الطبيعي لسعر الفائدة يتحدد أساسا بقيمة المنفعة المتناقصة للدخل e، وعلى ذلك فإن كل من R_N و e يرتبطان في علاقة عكسية مع بعض، إذ كلما صغرت قيمة e ارتفعت قيمة R_N والعكس بالعكس.[2]

وقد نتج عن النموذج العام المشترك ل *Harrod-Domar* العديد من الآثار الهامة على المستوى الاقتصادي العام أهمها:[3]

أ. أثر هذا النموذج بشكل إيجابي على التخطيط الاقتصادي في العديد من الدول النامية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، فقد تم التركيز على المتغيرات الرئيسية للنمو الاقتصادي عند صياغة وتنفيذ العديد من المخططات الخماسية المتعاقبة، ومن هذه المتغيرات التي تم التركيز عليها، معدل الادخار المحلي، والاستثمار الرأسمالي في القطاع الخاص، والاستثمار الرأسمالي في القطاع العام، وكثافة رأس المال التي تقاس من خلال نسبة رأس المال إلى الناتج؛

ب. ساهمت زيادة معدل الاستثمار المحلي الناتجة عن زيادة معدل الادخار المحلي في كثير من الأحيان في نهضة الاستثمارات المحلية في الصناعات الرأسمالية مثل الآلات والكيماويات والأدوات الآلية التي تخدم متطلبات وأهداف النمو الاقتصادي في العديد من الدول النامية.

---

[1] *Lakhera, Mohan L, Determinants of Economic Growth in Developing Economies, Economic Growth in Developing Countries, London: Palgrave Macmillan, 2016, p 25.*

[2] إسماعيل محمد بن قانة، نفس المرجع السابق، ص 98.

[3] *Sengupta, Jati, Understanding Economic Growth: Modern Theory and Experience, First Edition, Springer-Verlag New York, 2011, p 20.*

2- نموذج كالدور (*Kaldor*)

يعتبر نيكولاس كالدور *(Kaldor)* المجري الأصل، الأمريكي الجنسية من أبرز اقتصاديي كامبردج الذين انتقدوا فكر النيوكلاسيك والنقديين، وأدخلوا المفاهيم الريكاردية (نسبة لدافيد ريكاردو) في أفكارهم المتعلقة بالنمو والتوزيع، وقد انطلق كالدور من مقولة أساسية تقول بأن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم ومعدل التراكم يتوقف على الادخار.[1] ويعتبر كالدور أول من درس التقدم التكنولوجي كمتغير داخلي ذي علاقة بالتراكم، ووتيرة النمو. هذا ما يعرف بقانون (*Loi Kaldor*).[2]

إن نقطة البداية عند كالدور هي الارتباط الوثيق بين النمو والتراكم من ناحية، وتوزيع الدخل القومي من ناحية أخرى. إن معدل النمو وتوزيع الدخل أمران مترابطان (وقد كان كالدور في ذلك متأثراً بالفكر الكلاسيكي)، حيث أن معدل التراكم الذي يحدد في النهاية معدل النمو، يتوقف على نصيب الأرباح من الدخل القومي، وبناء على هذا الإطار، انطلق كالدور يحلل مسألة التوازن الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وذلك على النحو الذي يجعل النظام قادراً على استعادة توازنه واستقراره، وبشكل تلقائي.

ومما يؤخذ على نموذج كالدور، افتراضه ثبات معدل الادخار عبر الزمن وتجاهله دور زيادة كفاءة عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) في تحسين معدلات النمو، إضافة إلى تجاهله الحركات الدورية (*Cycles*) التي تطرأ على النظام الاقتصادي، وأخيراً، افتراضه لتحرك الأسعار والأجور في حالات عدم الاستقرار الاقتصادي علماً بأن التحركات لا تحدث إلا عرضاً.[3]

3- نموذج سولو (*Robert* Solow)

يمثل نموذج [4](*Solow,1956*) أحد نماذج النمو النيوكلاسيكية، ويعد هذا النموذج امتدادا لنموذج (*Harrod-Domar*)، فكلا النموذجين يركز على أهمية الادخار والاستثمار كمحددين أساسين لعملية التراكم الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي، غير أن نموذج سولو يقوم بتوسيع إطار نموذج هارود–دومار بإضافة عنصر العمل كعنصر إنتاجي وإضافة المستوى التكنولوجي كمتغير مستقل إلى معادلة النمو الاقتصادي.

---

[1] إسماعيل محمد بن قانة، نفس المرجع السابق، ص 100.

[2] حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المنا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، 2013/2012، ص 31.

[3] عماد الدين أحمد المصبح، نفس المرجع السابق، ص 38.

[4] *Solow ,R.M, A Contribution of the Theory of Economic Growth, Quarterly Journal of Economics, Vol 70 No 1, 1956, PP 65-94.*

1-3 فرضيات نموذج *Solow*:

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات:[1]

أ. الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة في جميع أسواقه، وينتج منتجا مركبا واحدا؛

ب. دالة الإنتاج هي دالة "*Cobb-Douglas*" ذات غلة الحجم الثابتة، وحيث يمكن الإحلال بين عنصري الإنتاج K وL ؛

$$y = F(K, L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha} \quad \dots\dots\dots\dots (1.4)$$

ج. الاستهلاك يأخذ شكل دالة (*Keynes*)؛

$$C = cY \Longrightarrow S = (1 - c)Y = \delta Y$$

د. نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، حيث إذا كان معدل نمو السكان هو (n) فإن عرض العمل ينمو كذلك ب (n) وذلك لأن:

$$\frac{d\ log\ L}{dt} = \frac{\frac{d\ L}{L}}{dt} = \frac{\dot{L}}{dt} = n$$

هـ. فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال، ووجود مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما؛

و. التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ.

لقد اعتمد سولو على نموذج هارود-دومار، فهناك ثلاثة عناصر أساسية في هذا النموذج هي:[2]

أ. قوة العمل؛

ب. الناتج الفردي (إنتاج السلع الاستهلاكية والإنتاجية)؛

ج. كمية رأس المال المتاح.

أما التوازن وفقاً لمفهوم سولو فإنه يحصل عند تساوي معدل النمو المرغوب مع معدل النمو الطبيعي في الأجل الطويل بناء على عدم ثبات نسب عناصر الإنتاج حيث يتم المزج بين عنصري العمل ورأس المال لإنتاج كمية محددة من سلعة معينة.

[1] كبداني سيد أحمد، نفس المرجع السابق، ص ص 43-44.

[2] توفيق عباس المسعودي، دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق-دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة كرباء، العراق، العدد 26، 2010، ص 29.

2-3 عرض نموذج *Solow*:

يوجد منتوج وحيد ينتجه مجمل الاقتصاد بمستوى إنتاج (y_t) كما أن جزء من هذا المنتوج يستهلك وجزء يدخر ويستثمر وحجم المدخرات هو (sy)، ومخزون رأس المال (k_t). كما أن الاستثمار الصافي ما هو إلا معدل نمو مخزون رأس المال أي (k^*) أو $\frac{dk}{\mathrm{dt}}$.

لدينا:

$$\mathrm{k}^* = \mathrm{sy} \quad \dots\dots\dots (1.5)$$

المنتوج ينتج بعنصري إنتاج هما العمل ورأس المال هي:

$$y = f(K, L) \dots\dots\dots\dots (1.6)$$

بتعويض (1.6) في (1.5) نجد:

$$k^* = sf(K, L) \dots\dots\dots\dots (1.7)$$

حيث:

L: مستوى التشغيل الكامل.

كما أن نمو القوة العاملة متغيرة خارجية وتزيد بمعدل نسبي ثابت (n) ومع انعدام أثر التغير التكنولوجي:

$$L_t = L_0 e^{nt} \dots\dots\dots (1.8)$$

L_t: عرض العمل.

على افتراض أن التشغيل الكامل يساوي عرض العمل نعوض (1.8) في (1.7) فنجد:

$$k^* = sf(K, L_0 e^{nt}) \dots\dots\dots\dots\dots (1.9)$$

والإنتاجية الحدية للعمل تحدد معدل الأجر: $\frac{f(K,L)}{\partial L} = w$

W: معدل الأجر.

في كل فترة زمنية عرض العمل المتوفر يعطى بالمعادلة (1.8) ومخزون رأس المال أيضا لأن المردود الحقيقي للعوامل يزيد بنسبة تضمن التشغيل الكامل للعمل ورأس المال. ويمكن استعمال دالة الإنتاج من العلاقة (1.6) لإيجاد حجم الإنتاج.[1]

وطبقا لهذا النموذج، فإن النمو في الناتج المحلي يكون مصدره واحدا أو أكثر من العوامل الثلاثة التالية:

أ. حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني و/ أو التعليم؛

ب. حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار؛

[1] هدروق أحمد، أثر الاستثمار الأجنبي ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي بعيد المدى دراسة تحليلية قياسية لحالة شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2017/2016، ص 48.

ج. حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

ووفقا لهذا النموذج، فإن زيادة معدل الادخار المحلي، ومن ثم، الاستثمار يؤديان إلى زيادة التراكم الرأسمالي بالمجتمع، مما يترتب عليه زيادة معدل النمو في الناتج المحلي، وهذا الأمر يتحقق بصورة أفضل في الاقتصاديات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية، مقارنة بالاقتصاديات المغلقة، تلك التي يكون فيها معدل الاستثمار قيد المدخرات المحلية –فقط– وتكون منخفضة بسبب انخفاض مستويات الدخول بها.[1]

لقد طور سولو (*Solow*) النموذج النيوكلاسيكي للنمو في محاولة لتفسير الشواهد التاريخية عن أنماط النمو الاقتصادي في العالم، وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية، ثبات معدل العائد الحقيقي على رأس المال، وثبات أنصبة رأس المال والعمل في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك ثبات معدل نمو دخل الفرد عند قيمة موجبة، بمعنى استمرارية نمو دخل الفرد بطريقة منتظمة. وكانت إحدى أهم نتائج هذا النموذج هي أن معدل النمو الاقتصادي طويل المدى يعتمد على معدل نمو التقدم التقني، الذي يتحدد بقوى خارجة عن نطاق النمو الاقتصادي.[2]

يمكن استخلاص أهم ما جاءت به هذه النظرية من خلال النموذج الشهير ل *Solow* سنة 1956 حول تراكم رأس المال، فالاقتصاد ينمو بسبب تخصيص جزء من مصادره وإنتاجه لزيادة مخزون رأس المال والذي يسمح بتعاظم الاستهلاك في المستقبل كنتيجة لإنقاص الاستهلاك الحاضر، ومن ثم زيادة معدل النمو، ويلعب التراكم الرأسمالي حسب هذه النظرية دورا هاما وكاملا في إحداث النمو القصير الأجل، أما في الأجل الطويل فيتجه معدل النمو نحو الثبات، مما يعني ذلك أن النمو طويل الأجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد وإنما لابد من حدوث صدمات خارجية تتمثل أساسا في التقدم التكنولوجي الذي يأتي من خارج النظام الاقتصادي وكذا تزايد حجم السكان.[3]

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 147.

[2] علي عبد القادر علي، ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية، مجلة عمران *Omran*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد الأول، 2012، ص 10.

[3] ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، مجلة التراث، جامعة الجلفة العدد العاشر، ديسمبر 2013، ص 165.

4- نموذج ميد (*Mead*)

قام الدكتور جوهان ميد (*J.E Mead*) وهو من أنصار مدرسة النيوكلاسيك أثناء فترة عمله كأستاذ بجامعة كمبردج بمحاولة لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي، وقد نشر محاولته تلك التي عرفت بعد ذلك باسم نموذج ميد عام 1961، في كتابه الصادر بعنوان (النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي).[1]

4-1 فرضيات النموذج:

يستند نموذج ميد على الفرضيات التالية:[2]

أ. سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق ولا وجود للتجارة الخارجية؛

ب. ثبات عوائد السعة وكل من السلع الرأسمالية والاستهلاكية يتم إنتاجها محليا وثبات أسعار السلع الاستهلاكية؛

ج. تشابه جميع الآلات والماكينات في المجتمع وهي الشكل الوحيد لرأس المال وثبات نسبة الإهتلاك السنوية؛

د. استخدام كامل للأرض والعمل، ونسبة العمل للآلات التي يمكن تغييرها في المدى الطويل والقصير؛

هـ. إمكانية إحلال كامل بين السلع الرأسمالية وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض، في حين أن بناء النموذج اعتمد على أن إنتاج مختلف السلع في المجتمع يعتمد على أربعة عناصر رئيسية:

- ✓ المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال المتاح والمتجسد في الآلات k؛
- ✓ الكمية المتاحة من قوة العمل L؛
- ✓ الكمية المتاحة للاستخدام من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى N؛
- ✓ عامل الزمن المؤثر خلال الفترة T.

4-2 الشروط الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي:

يعتبر ميد أن الشروط الرئيسية لتحقيق معدل نمو اقتصادي مستقر تتمثل في:[3]

أ. أن تكون مرونة الإبدال مساوية للواحد؛

ب. أن يكون التقدم التقني حياديا بالنسبة لجميع العوامل؛

[1] هند سعدي، نفس المرجع السابق، ص 72.

[2] محمد الناصر حميداتو، نفس المرجع السابق، ص 11.

[3] إيرينام أسادتشايا، نفس المرجع السابق، ص ص 113-114.

ج. أن يكون نصيب الادخارات من مداخيل جميع العوامل الثلاث نسبة واحدة.

وينطلق ميد في محاكماته من الشكل الجديد لدالة كوب-دوغلاس الذي أدخل إليه عامل الزمن والذي يتضمن التغيرات النوعية في الاقتصاد من خلال مفهوم التقدم التقني، ويأخذ النموذج الشكل التالي:[1]

$$y = \alpha k + \beta l + r \dots\dots\dots (1.10)$$

حيث أن:

y: المعدل السنوي الوسطي لنمو الدخل القومي.

k: المعدل السنوي الوسطي لنمو رأس المال.

l: المعدل السنوي الوسطي لنمو قوة العمل.

β و α على التوالي: نصيب (نسبة) كل من رأس المال والعمل في الدخل القومي.

r: معدل التقدم التقني.

واستنادا إلى هذه المعادلة، وافتراضا بأن l وr ثابتان، يعمل ميد إلى استنتاج بأن ثبات y سيكون محققا في حالة ما إذا كانت معدلات نمو رأس المال أيضا مستقرة، وبالإضافة إلى ذلك، مساوية لمعدل نمو الدخل القومي، وبكلمات أخرى يمكن صياغة هذا الاستنتاج على الشكل التالي: في الشروط المفترضة أعلاه سيتحقق استقرار نمو الدخل القومي عندما تكون معدلات نموه مساوية لمعدلات نمو الموجودات الرأسمالية، ويسمى هذا بتعبير ميد (المستوى الحرج لمعدل نمو الدخل القومي).[2]

وبناء على ما سبق، فإن نظرية النمو تبعاً للنظرية الكلاسيكية الحديثة ترى أن المصدر الأساسي للنمو هو التقدم التكنولوجي، إلا أنها لم توضح الكيفية أو الطريقة التي تحقق مثل هذا التقدم والتطور التكنولوجي، حيث أنها افترضت أن التطور التكنولوجي -كأحد أهم عناصر مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج- ينمو بمعدل تلقائي (*Exogenous Rate*) وبالتالي فإن هذا التفسير غير مقنع نظرياً لأن النظرية الكلاسيكية الحديثة في نهاية الأمر ترى أن المصدر النهائي للنمو لا يمكن تفسيره، ونظراً لذلك فمنذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، بدأ الاقتصاديون يبتعدون عن افتراضات النظرية الكلاسيكية الحديثة في محاولة منهم لتحديد المصدر الأساسي لعملية النمو، وبالتالي نشأ ما يسمى بنظريات النمو الحديثة (*New Growth Theeories*) أو أدبيات النمو الحديثة (*New Growth Literature*) أو الأدبيات الخاصة بالنمو الداخلي (*Endogenous Growth*).[3]

[1] إيرينام أسادتشايا، نفس المرجع السابق، ص 114.

[2] نفس المرجع السابق، ص 115.

[3] محمد عمران، أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، صندوق النقد العربي، 2002، ص 38.

المبحث الرابع: نظرية النمو الداخلي

برزت نظرية النمو الداخلي أو ما يسمى بالنظرية الحديثة للنمو الاقتصادي خلال منتصف الثمانينيات من القرن الماضي على يد كل من (*Romer*)، (*Loucas*) وغيرهم بحيث انصب اهتمامهم على محاولة فهم تأثير العوامل الداخلية على النمو الاقتصادي، بعدما فشلت النظرية النيوكلاسيكية في تفسير أسباب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة دون غيرها من الدول. حيث تسعى هذه النظريات إلى تفسير أسباب الزيادة في النمو الاقتصادي للناتج الداخلي للفرد الواحد من عملية التراكم نفسها دون اللجوء إلى العوامل الخارجية.[1] وتسمى نماذج النمو الحديثة بنماذج النمو الداخلي لأنها تتحدى الافتراض الأساسي لنموذج سولو –الذي ينص على أن التقدم التكنولوجي يتحدد خارج إطار النموذج بمعنى أنه لا يتأثر بالأرباح وقوى السوق– فهي تفترض أن التقدم التكنولوجي يتحدد داخل إطار النموذج ويتحدد بقوى السوق.[2] وسنتطرق في هذا المبحث إلى كل من النماذج الخاصة ب: (*Rebelo, 1991), (Lucas,1988), (Romer, 1990), (Barro,1991*).

1- نموذج (*AK*) لروبيلو (*Robelo*)

يعتبر نموذج (AK) المطور من قبل (*Rebelo, 1991*)[3] أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل.

عندما نحلل نماذج النمو النيوكلاسيكية نجد أن المشكل فيها يتمثل في انخفاض النمو على المدى الطويل وذلك يرجع إلى تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة إنتاجية رأس المال، فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج (*AK*) جاءت لتعالج هذا المشكل أي مشكل تناقص المردودية الحدية لرأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذج (*AK*) إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي أن $\alpha = 1$، ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج (*AK*) تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:

$$Y = AK \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1.11)$$

حيث A معامل ثابت، أما K فتمثل رصيد رأس المال، وهذه الدالة تقودنا إلى وضع أين يكون فيها العائد ثابت، وتراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في نموذج سولو أي أن:

$$\dot{K} = sY - \delta K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1.12)$$

مع افتراض أن عدد السكان ثابت أي:

$$\dot{L} = nL = 0$$

[1] *Robert Ndokoula, op.cit, p 36.*
[2] *Sengupta, Jati, op.cit, p 21.*
[3] *Rebelo, long-run policy analysis and long-run growth, journal of political economy, vol 99, n 03, 1991 , pp500-521.*

من (1.11) و (1.12) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta \dots\dots\dots\dots (1.13)$$

أو:

$$\frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \dots\dots\dots\dots (1.14)$$

أو:

$$\frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta \dots\dots\dots\dots (1.15)$$

فتمثل Y حجم الإنتاج، أما K رأس المال الموسع والذي يتضمن رأس المال العيني –الآلات والمعدات– ورأس المال البشري أي العمالة، ويعبر s عن معدل الادخار، أما A فهي متغيرة ثابتة وموجبة تعبر عن التكنولوجيا السائدة.[1]

الشكل رقم (1.1): نموذج AK

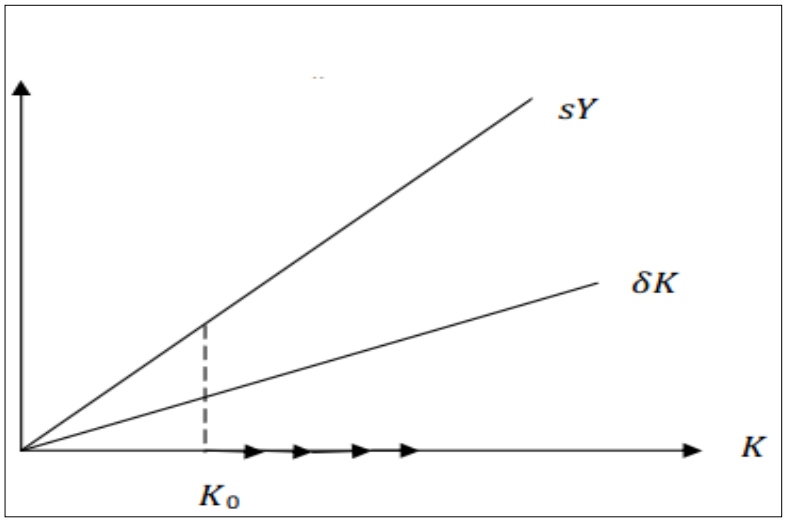

Source : *Charles Jones, introduction to economic growth, 1st edition, Norton & company, USA, 1998, p 149.*

إن الخط δK يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى sY فيعطينا الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما أن Y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج (AK).

[1] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي –حالة الاقتصاد الجزائري–، ورقة مقدمة في منتدى الاقتصاديين المغاربة حول تطورات نظريات النمو الاقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008، ص ص 14-15.

لنفترض أن اقتصادا ما يبدأ من النقطة K_0 ففي حالة نموذج سولو الذي رأيناه سابقاً كان تراكم رأس المال خاضعاً للمردودات المتناقصة (α <1)، أي أن كل وحدة جديدة في رأس المال تكون إنتاجيتها أقل من سابقتها، فالاستثمار الكلي ينتهي بالوصول إلى مستوى δ مع توقف تراكم رأس المال الفردي K، أما في هذا النموذج – نموذج (AK) – فيتميز تراكم رأس المال بمردودات ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها والتي بعدها، وتكون دائما مساوية ل A، حيث:

$$A = \frac{Y}{K} \text{ و } \frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta$$

وبالتالي:

$$\frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta = g_Y \dots\dots\dots (1.16)$$

ومن المعادلة (1.13) و (1.14) نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، و(g_Y) لاقتصاد ما هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار–الادخار– ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد في معدل الاستثمار سيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي.[1]

ويمكن القول أن الفكرة الأساسية لنموذج (AK) هي أن معدل النمو هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار، ولذلك فإن السياسات الحكومية المدعمة لتراكم رأس المال والتي تساهم في رفع مستمر لمعدل الاستثمار في النشاط الاقتصادي ستؤدي بالضرورة إلى تحقيق معدلات نمو مستمرة على المدى الطويل.[2]

2- نموذج ليكاس (*Lucas*)

لقد طور روبرت لوكاس[3] (*Robert Lucas*) الحائز على جائزة نوبل من جامعة شيكاغو نموذجاً فعالاً جديداً للنمو الاقتصادي، معتمداً على الفرضية بأنه على عكس رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري، والمحافظة على عوائد حدية ثابتة عوضاً عن تناقصها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف.[4]

ويعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:[5]

$$h^* = \beta(1-\mu)h \dots\dots\dots (1.17)$$

[1] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، نفس المرجع السابق، ص 15.

[2] *Charles Jones, introduction to economic growth, 1st edition, Norton & company, USA, 1998, p 150.*

[3] *Lucas ,Robert , On the Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary Economics, No 22,1988, PP 3-42.*

[4] فريدريك م. شرر، ترجمة: عُلى أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 55.

[5] كبداني سيدي أحمد، نفس المرجع السابق، ص 55.

حيث أن μ هي الزمن المسخر للعمل، وأما $(1-\mu)$ فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف، وأما β فهي مقدار الفعالية، ومنه:

$$\frac{h^*}{h} = \beta(1-\mu) \dots\dots\dots\dots (1.18)$$

أما دالة الإنتاج فتأخذ شكل دالة "$Cobb\ Douglas$" وهي:

$$Y = K^{\beta}(hL)^{1-\beta} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1.19)$$

وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسر اختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غنى وفقر بعض البلدان، فإن هذا النموذج يشبه نموذج (*Solow*)، إذ تلعب h دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد $(1-\mu)$، الأمر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم (تفضيل تراكم رأس المال البشري) سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني.

3- نموذج رومر (*Romer*)

بني النموذج المقترح من طرف رومر (1990) بناءا على أعمال (*Ethier 1982*) و (*Judd 1985*)، حيث لا يتوقف مستوى إنتاج السلع الاستهلاكية على كمية العمل ورأس المال فقط، وانما أيضا على تنوع السلع الرأسمالية (آلات مختلفة)، وارتفاع مخزون رأس المال له الأثر على الإنتاج، لذا يفترض أن الاقتصاد تسوده المنافسة الاحتكارية.[1] ويعتبر رومر (*Poul, M. Romer, 1990*)[2] في نموذجه للنمو أن الأفكار والمعارف والمعلومات يمكن أن تنتقل بتكلفة شبه معدومة (أي انعدام التكلفة الحدية للمعرفة). ويمكن أن تكون التكلفة الأولية للإنتاج المرتبط بالمعرفة مرتفعة جدا لكن تكلفة الوحدات الإضافية تكون أقل لأنه يمكن الحصول عليها بسهولة عبر نسخ الوحدة الأولى، وانتهى بذلك إلى أن الإنتاج مرتبط بمردودات غلة الحجم المتزايد (*increases return to scale*) وبالمنافسة غير التامة. ويبني رومر نموذجه على الافتراضات التالية:

أ. التقدم التقني اعتبره عامل داخلي وينجم عن إنتاج المعارف عن طريق البحث والتطوير بهدف الربح؛

[1] *Dominique Guellec, Pierre Ralle, les nouvelles théories de la croissance, 5e édition, La Découverte-Paris,2003, p71.*
[2] *Romer, P.M, Endogenous technological change, Journal of Political Economy, Vol. 98 No.5, 1990, pp 71 -102.*

ب. يمكن الوصول إلى تفسير النمو المضاعف للبلدان المتقدمة لأنها تحصل على نمو مساند بسبب عنصر المعرفة المتوفر لديها وهو أساس التفسير؛

ج. تكون دالة الإنتاج مختلفة التركيب عنده لتصبح كالتالي:

$$Y = K^{a} * (AL_Y)^{1-a} \dots\dots\dots (1.20)$$

حيث أن (A) هنا يعبر عن رصيد الأفكار وليس التقدم التقني، ورغم أن الدالة تخضع لنفس شروط دالة الإنتاج المقيدة لكوب دوغلاس، أي ثبات مردود الحجم لكنه عندما يتم اعتبار (A) كعنصر إنتاج تتحول إلى دالة مردود غلة حجم متزايدة. كما أن رأس المال في نموذج رومر يتراكم بنفس طريقة تراكم (δ) في نموذج سولو واعتمادا على منهج كينز بعلاقة الاستهلاك بالادخار.

لكن معدل الإهلاك الذي يؤثر على معدل التراكم يكون عاملا خارجيا أي أن:

$$K^{*} = sY - \delta K$$

إن مكمن الاختلاف بين هذا النموذج ونموذج سولو هو أن المتغير الخارجي (A) عند سولو حل محله عنصر العمل عند رومر وأن (A) هو رصيد المعارف ومخزونها ويتراكم عبر الزمن وأن (A^{*}) هو مشتقة المعارف إلى الزمن لدى الباحثين عن الأفكار الجديدة أي أن:

$$A^{*} = \frac{A^{*}}{A} = \gamma * L_A$$

حيث أن:

L_A= إنتاج الباحثون عن الأفكار الجديدة.

γ = المعدل الذي يحصل عليه الباحثين على الأفكار.

ويفرق رومر بين الإنتاج المباشر (L_Y) الذي ينتجه الأشخاص وبين الإنتاج الذي تولده المعارف (L_A) أي أن: $(L = L_A + L_Y)$، والمعدل الذي يحصل عليه الباحثون على الأفكار يكون دالة في رصيد الأفكار:

$$\gamma = b \cdot A^{P}$$

توصل "رومر" إلى أنه في المدى الطويل فإن معدل النمو (g^{*}) يحدد بعوامل دالة الإنتاج للمعارف ومعدل نمو الباحثين، وأن إنتاجية الباحثين تزداد حتى مع ثبات عددهم.[1]

[1] جعفر باقر محمود علوش، حساب معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج سولو المطور للمدة (1980-2014)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، العدد 31، 2015، ص 23-24.

4- نموذج روبرت بارو (*Barro Robert*)

وهو نموذج وضعه روبرت بارو (*Robert. J. Barro*) سنة 1991 في مقال بعنوان " *Economic Growth in a Cross Section of Countries*"[1] حيث حاول فيه بارو إثبات الرابطة التي تربط رأس المال العام بالنمو، فرأس المال العام المتمثل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو لأشخاص اعتباريين (هم المؤسسات العمومية)، والتي يمكن تكوينها بفضل اختيار معدلات للضرائب على الدخل من جهة ومن جهة أخرى من خلال الحصة المخصصة للنفقات العامة الإنتاجية يمكنها أن تسهم في الرفع من النمو الاقتصادي لأنها تهيئ للقطاع الخاص بنية تحتية تساعد في زيادة إنتاجية رأس ماله وبالتالي الاقتصاد ككل.[2]

ويقوم نموذج بارو على مجموعة من الفرضيات:[3]

أ. يفترض بارو أن النفقات العمومية للمنشآت القاعدية وليس البنى التحتية العمومية ويسميها G؛

ب. هذه النفقات هي استثمار عمومي بحت؛

ج. اعتمد على دالة الإنتاج كوب دوغلاس في صياغة البنية البديهية وهي ذات مردودية سلمية ثابتة تجاه العوامل من أجل المؤسسة الممثلة (i).

$$y_i = A_i k_i^{\alpha} L_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots (1.21) \quad \text{مع} \quad 0 < \alpha < 1$$

Y: الإنتاج، K :رأس المال الخاص، L: اليد العاملة، G: النفقات العمومية للدولة للمنشآت القاعدية.

وعلى المستوى التجميعي الدالة:

$$Y = AK^{\alpha} L^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots (1.22)$$

وعليه المردودية الحدية لرأس المال الخاص منخفضة ومتناقصة $K'_k = \alpha \frac{y}{k}$ في حين أن المردودية الحدية متصلة برأس المال الخاص والنفقات العمومية ثابتة $AL^{1-\alpha}$ إذا كان L ثابت حسب ما افترضه بارو، وباعتبار أن النفقات العمومية للمنشآت القاعدية هو عامل إنتاج خارجي للمؤسسة يكون معطى ومتاح بدون تكلفة فقط يمول باقتطاعات جبائية.

أما تقديم النموذج بوجهه سياسة اقتصادية نجده في حالتين: معدل ادخار ثابت، اقتصاد داخلي.

ونموذج بارو يتشابه مع نموذج (AK) في الحصول على تطوير لمخزون رأس المال:

---

[1] *Robert. J. Barro, Economic Growth in a Cross Section of Countries, The Quarterly Journal of Economics, Volume 106, Issue 2, May 1991, Pp 407–443.*

[2] بن قانة إسماعيل، بوخلوة باديس، رأس المال البشري في نماذج النمو الذاتي (من الداخل)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أدرار، العدد الأول، 2017، ص 12.

[3] محمد الناصر حميداتو، نفس المرجع السابق، ص ص 16-17.

$$\frac{\dot{K}}{K} = \delta(1-\tau)\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}A^{\frac{1}{\alpha}}L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta \dots\dots\dots\dots (1.23)$$

ونجد الدولة تثبت معدل الضريبة بما يحدد معدل النمو الاقتصادي وعليه المعدل الضريبي الذي يعظم النمو أو المعدل الأمثل للضريبة.

بناء على ذلك، فإن بارو وصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي:[1]

أ. تأكيد وجود وفرات إيجابية للنفقات العامة، مما يعني أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج..؛

ب. مع ثبات الإيرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فإن النمو لا يولد إلا نموا ذاتياً؛

ج. إن معدل الضريبة له دور إيجابي كما له دور سلبي في التأثير على النمو، فهو من جهة عند ارتفاعه إلى حد الكفاف يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العام (بفضل الإيرادات العامة الناجمة عنه) ومن ثم المساهمة في نمو الإيرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص وبالتالي تطور النمو، ومن جهة أخرى، فإن ارتفاعه إلى حدود لا يقدر عليها القطاع الخاص تؤدي إلى تثبيط أنشطة هذا الأخير ومن ثم انخفاض معدل النمو.

[1] بن قانة إسماعيل، بوخلوة باديس، نفس المرجع السابق، ص 13.

خلاصة الفصل الأول:

يشير النمو الاقتصادي إلى حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي، بما يحقق زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مع مرور الزمن، وهو يمثل إحدى أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن المستوى الاقتصادي لأي دولة، كما يعد النمو الاقتصادي عنصرا أساسيا من عناصر التنمية الاقتصادية وأحد مكوناتها الجوهرية. وقد حظي موضوع النمو الاقتصادي بالاهتمام من قبل العديد من الباحثين الاقتصاديين عبر فترات مختلفة من الزمن، مما أدى إلى ظهور العديد من النظريات والنماذج الاقتصادية التي تهتم بتحليل النمو الاقتصادي بالبحث في مختلف العوامل المحددة له، ويعتبر الاقتصاديون الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا إلى موضوع النمو الاقتصادي أين حاولوا إيجاد تفسير لمختلف العوامل المحددة له حسب اتجاهاتهم الفكرية والظروف الاقتصادية السائدة آنذاك، بحيث ركز رواد النظرية الكلاسيكية على أهمية كل من رأس المال والعمل باعتبارهما من العوامل التقليدية للإنتاج، وأكدوا أن كل زيادة في هذه العوامل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج، كما اعتبروا أن تراكم رأس المال هو العامل الرئيسي للنمو الاقتصادي.

وأما رواد النظرية النيوكلاسيكية من خلال نماذج النمو التي تم التطرق إليها سابقا والتي تعتبر بمثابة امتداد لنماذج النمو الكلاسيكية، فقد حاولوا دراسة النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وقاموا بإضافة عامل جديد يتمثل في مستوى التقدم التكنولوجي، كما اهتموا أيضا بتحليل مدى مساهمة كل من رأس المال، العمل والتقدم التكنولوجي في العملية الإنتاجية، وقد اعتبر رواد النظرية النيوكلاسيكية أن استمرار الزيادة في معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل يكون بفضل عوامل خارجية تؤثر على زيادة كل من رأس المال المادي والبشري، وهذا ما يشار إليه بنماذج النمو الخارجي.

في حين أن النماذج الحديثة (نماذج النمو الداخلي) والتي ظهرت مع نهاية الثمانينات جاءت لتخالف نظريات ومناهج النمو النيوكلاسيكية، فهي تقوم أساسا على أن النمو الاقتصادي يتولد من عوامل موجودة ضمن النموذج أو داخل العملية الإنتاجية مثل التقدم التكنولوجي والعوائد المتزايدة، وهي ترى أن التقدم التكنولوجي يمكن الحصول عليه من خلال الاستثمار في العنصر البشري عن طريق التعليم والتدريب أو الاستثمار في رأس المال الفكري عن طريق الابتكار، كما تقترح نماذج النمو الداخلي دورا فعالا للحكومات والسياسات العامة في تحفيز النمو الاقتصادي، بحيث تعتبر هذه النماذج أن النمو الاقتصادي يحدث لأسباب وعوامل داخلية في النموذج كتراكم رأس المال البشري حسب (*Lucas*) والنفقات العامة الموجهة لتمويل المنشآت القاعدية حسب (*Robert. J. Barro*).

الفصل الثاني: المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدراسات التجريبية

تمهيد:

تعتبر معرفة محددات النمو الاقتصادي من أكثر الإشكاليات التي أثيرت حولها العديد من الدراسات النظرية والتجريبية، ونجد أن أغلب الدراسات تمحور اهتمامها حول النمو الاقتصادي طويل الأجل، الذي حظي بالاهتمام الواسع من قبل الباحثين الاقتصاديين المتأثرين بالنظريات النيوكلاسيكية في فترة الخمسينات مثل (*Solow, 1956*) و(*Swan, 1956*)، ومنذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي نشأ ما يسمى بنظريات النمو الداخلي (*Endogenous Growth*)، حيث ترى هذه النظريات أن هناك العديد من مصادر النمو الاقتصادي تنشأ من عوامل داخلية موجودة ضمن النموذج أو داخل العملية الإنتاجية، كما اقترحت دورا فعالا للحكومات والسياسات العامة في تحفيز النمو الاقتصادي.

على الرغم من حقيقة عدم وجود نظرية موحدة تبين كل المحددات الخاصة بالنمو الاقتصادي، فإنه من الممكن إيجاد عدد من الدراسات التجريبية التي تناقش دور العديد من العوامل الاقتصادية والغير اقتصادية في النمو، وقد قام العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين تناولوا موضوع النمو الاقتصادي بنشر العديد من الدراسات الأكاديمية خاصة مع تطور أساليب القياس الاقتصادي في هذا المجال، ومن أهم هذه الأعمال نجد كل من دراسات (*Blassa, 1971*) و(*Lucas 1988*) و(*D. North, 1973*) و(*R. Barro, 1991*) و(*Sala-i-Martin, 1997*) و(*Barro & Lee, 2000*)، ولعل من أبرز هذه الدراسات تلك التي قام بها *R. Barro* باعتباره أحد الخبراء الاقتصاديين المحدثين البارزين وأكثرهم اهتماما بدراسة محددات النمو الاقتصادي. واستنادا إلى هذه الدراسات ونظريات النمو الداخلي، يمكننا اعتبار كل من الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال البشري والمؤسساتية كمحددات حديثة مهمة للنمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي التي تناولتها الدراسات التجريبية السابقة من خلال التطرق إلى جانبها النظري وكذا علاقتها بالنمو الاقتصادي على ضوء الدراسات التجريبية، وسنستهل في هذا الفصل في مبحثه الأول الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني سنخصصه للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثالث سنخصصه لرأس المال البشري والنمو الاقتصادي، في حين سنناقش في المبحث الرابع المؤسساتية والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

لقد أكدت النظرية الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية على أهمية الانفتاح التجاري (*Trade Openness*) في تحسين كفاءة توزيع عناصر وكمية الإنتاج والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة، كما أن الاقتصاديات التي تتميز بدرجة كبيرة من الانفتاح التجاري تحقق في الغالب معدلات نمو أعلى مقارنة بالاقتصاديات التي لديها درجة انفتاح أقل على التجارة الخارجية، وعليه نجد أن أغلب الدول توجهت نحو تحرير تجارتها الخارجية وفك القيود عنها وزيادة انفتاحها على العالم الخارجي وربط أسواقها بأسواق الدول الأخرى.

1- النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

تختلف النظريات المفسرة للتجارة الخارجية فيما بينها من حيث الأسس والضوابط التي ينبغي أن تحكم التجارة الخارجية، ومن هذه النظريات من جاءت لتطور الأفكار السابقة وتضيف عليها بعض التعديلات ومنها من جاءت لتناقض النظريات التي سبقتها، ويمكن التمييز بين ثلاثة نظريات أساسية كالتالي:

1-1 النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية:

تعد النظرية الكلاسيكية أولى النظريات التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين البلدان منذ ظهورها في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حيث تشكل الأساس النظري الذي تقوم عليه النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، فقد حاول رواد هذه النظرية بحث أهمية وحقيقة القضايا المتعلقة بالسياسات التجارية بناء على أساس ظهور المكاسب من التجارة، واستندوا في ذلك على مجموعة من الفرضيات المرتبطة بالمذهب الاقتصادي الحر، الذي نشأ على أنقاض أفكار المدرسة التجارية، منذ القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن الثامن عشر، والمدرسة الطبيعية (الفيزوقراطية) التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر.[1] وتتمثل النظريات الكلاسيكية في كل من نظرية *Adam Smith*، *David ricardo* سنة 1817 وميل *Jon Stuat Mill*، حيث يرى *Smith* في نظريته الميزة المطلقة (*Avantage Absolu*) أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تتميز فيها بميزة مطلقة. حسب هذه النظرية، الدول التي لا تتميز بميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة فلا يمكنها أن تدخل ميدان التجارة الدولية، وهذا ما نفته نظرية-الميزة النسبية-(*Comparative Avantage*) لريكاردو، حيث يفترض أن كل دولة يمكنها أن تتخصص في إنتاج السلع التي يمكن أن تنتجها أرخص مما يمكن أن تحصل عليها

[1] رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 5، العدد 17، 2013، ص ص 125-126.

من خلال التجارة، أما النظرية الثالثة فترى أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل صادرات وواردات كل دولة متساوية.[1]

1-2 النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الدولية:

حيث نجد من أبرز الإسهامات التي وردت في هذا الاتجاه إسهامات كل من (إيلي هكشر) و(برتل أولين) من خلال "نظرية توافر واختلاف نسب وكثافة عوامل الإنتاج"، فبالرغم من أهمية الأفكار التي جاء بها رواد المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) إلا أنها وجهت بالنقد، وذلك لأن المزايا النسبية التقليدية بالنسبة للتجارة الحرة تعد نموذج ساكن (استاتيكي) قائم على عامل واحد متغير هو تكلفة العمالة، إضافة إلى منهج التخصص الكامل لبيان المكاسب من التجارة، ومنه لتلافي النقص الذي وقعت فيه النظرية السابقة وتعديله جاء كل من الاقتصاديين (إيلي هكشر) و(برتل أولين) ليتناولوا وليأخذوا في الحسبان الفروق في المعروض من عوامل الإنتاج (الأرض، العمالة، رأس المال) وآثارهما على التخصص الدولي، وبالتالي فإن هذا الاتجاه الجديد حاول الإجابة على نقطتين على قدر كبير من الأهمية، حيث تتمثل الأولى في شرح وتحليل أساس المزايا النسبية من وجهة نظر العناصر المشاركة في الإنتاج (الأثر الإنتاجي والتجاري الدولي)، والثانية في تحديد الآثار التي ترتبها التجارة الدولية على توزيع الدخل أو على عوائد عناصر الإنتاج المشاركة في التبادل الدولي (الأثر التوزيعي).[2] ويؤخذ على نظرية هيكشر-أولين أن صحتها تتوقف على ما توصلت إليه من تساوي أسعار عناصر الإنتاج في الدول محل التبادل التجاري. ومن ثم فإن صحتها لا تثبت إذا ما تدخلت عوامل تؤدي إلى اختلاف تكاليف الإنتاج عند التوازن (مثل تكاليف النقل والسياسات التجارية). بالإضافة إلى أن غياب المنافسة التامة، وتباين التقنيات تؤدي إلى تفاوت تكاليف الإنتاج والأسعار. وبالتالي لا ينتج من النظرية توازن عام بل جزئي.[3]

1-3 النظريات الحديثة للتجارة الدولية:

ظهر هذا الاتجاه كتيار جديد يقوم بتفسير نظرية التجارة الخارجية على أساس ديناميكية العوامل الداخلية فيه خلافا للتحليل الساكن الذي قدمته النظريات السابقة، وهو يعمل على الاستعانة بالأساليب والأدوات العلمية

[1] حمزة علي، حفيظ إلياس، إمكانية جعل قطاع التجارة محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي: حالة الجزائر خلال الفترة 1998-2010، مجلة التنظيم والعمل، العدد 5، 2014، ص 7.

[2] عبد الغفار غطاس وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، مجلة الباحث، العدد 15، جامعة ورقلة، 2015، ص 284.

[3] أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، جسر التنمية، العدد الواحد والثمانون (مارس 2009/ السنة الثامنة)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 5.

متجاهلا الفروض غير الواقعية التي طرحتها هذه النظريات، ومن بين هذه النظريات نجد نظرية (ستيفان ليندر) والتبادل الدولي، نظرية (فرنون) ودورة حياة المنتج، نظرية (بوسنر) ونظرية (جونسون) والديناميكية للتبادل الدولي، وهذه النظريات جاءت لتقوم بتحديد العوامل الرئيسية لنمط التبادل الدولي، عن طريق اكتساب ميزة نسبية في عامل مهم متمثل في دور البحوث والتطوير وأهميته بالنسبة لقطاع التجارة الدولية، وهي بذلك تعد أكثر واقعية في تفسيرها للظواهر في الاقتصاد العالمي ونمط التجارة الدولية.[1] إضافة إلى أفكار هذا الاتجاه، ظهرت معالم نظرية حديثة للتجارة الخارجية في نهاية السبعينات من القرن الماضي من قبل بعض الاقتصاديين مثل كروكمان (*Krugman*)، دكست ونورمان (*Dixit and Norman*) ولانكستر (*Lancaster*) وهلبمان (*Helpman*) وغيرهم، ومن بين أهم نقاط الاختلاف بين هذا الاتجاه والنظرية التقليدية الحديثة هي الخاصة بالسياسات اللازمة للتنمية الصناعية والتأثير اللاحق على النمو.[2]

2- مفهوم الانفتاح التجاري

ظهرت في الأدبيات الاقتصادية خاصة الأدبيات التي تتناول دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية عدة مصطلحات في هذا الشأن، فقد نجد مصطلح التحرير التجاري (*Trade Liberalization*) ومصطلح الانفتاح التجاري (*Trade Openness*) ومصطلح الانفتاح نحو التجارة الدولية (*Openness to International Trade*)، وكلها مصطلحات يقصد بها سياسة حرية التجارة الخارجية.[3]

2-1 تعريف الانفتاح التجاري:

تعرف التجارة الخارجية على أنها عملية تبادل السلع والخدمات عبر الحدود وبين الدول والمناطق المختلفة سواء كانت عمليات منظورة أو غير منظورة، أي أن هناك دولة مصدرة وأخرى مستوردة، وتسمى أحيانا بالتجارة العالمية أو التجارة الدولية، وتشمل التجارة الخارجية أيضا التبادل التجاري للسلع والخدمات بين العالم بهدف تحقيق المنافع المتبادلة بين البلدان في كافة المجالات الزراعية والصناعية.[4] كما تنبع أهمية التجارة الدولية من حقيقة هامة هي أنه لا يوجد دولة يمكن أن تنتج جميع السلع والخدمات التي تحتاجها، وهذا بسبب اختلاف الموارد

[1] عبد الغفار غطاس وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 284.

[2] أحمد الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، جسر التنمية، العدد الثالث والسبعون (ماي 2008/ السنة السابعة)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 3.

[3] دليلة طالب، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2013)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، 2015/2014، ص 167.

[4] المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، دليل المؤشرات الوطنية: مؤشرات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، سلطنة عمان، ماي 2019، ص 5.

والمعوقات التي تواجه الدول. ونتيجة لذلك، فإن العلاقة التجارية تشير إلى أن الاقتصاديات تحتاج إلى تصدير السلع والخدمات من أجل توليد حصيلة من الإيرادات لتمويل السلع والخدمات التي يتم استيرادها والتي لا يمكن إنتاجها محلياً.[1] أما بالنسبة للانفتاح التجاري، فقد قدمت مجموعة من التعاريف ويمكن تقديم أهمها كالتالي:

حسب (*Bhagawati-Krueger*) فإن الانفتاح التجاري هو تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصادا مفتوحا ومحررا وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية.[2]

ويعرف الانفتاح التجاري حسب المعهد العربي للتخطيط على أنه تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات محايدة بين التصدير والاستيراد، وتخفيض قيمة التعريفة الجمركية العالية، وتحويل القيود الكمية إلى تعريفات جمركية والاتجاه نحو نظام تعريفة جمركية موحد، يشمل برنامج تحرير العديد من الإجراءات المتعلقة بسياسات الاستيراد وسياسات ترويج سعر الصرف وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين.[3]

وحسب صندوق النقد الدولي، يقصد بالانفتاح التجاري تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية.[4]

مما تقدم من تعاريف، يمكن تعريف الانفتاح التجاري على أنه مختلف الإجراءات التي تقوم بها الدولة قصد تخفيف القيود المفروضة على القطاع الخارجي وزيادة المعاملات التجارية الخارجية مع الدول، وهو ما يمسح بزيادة حجم تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج.

---

[1] *Adeleye J. O., Adeteye O. S. & Adewuyi M. O, Impact of International Trade on Economic Growth in Nigeria (1988-2012), International Journal of Financial Research, Vol. 6, No. 3; 2015, p 163.*

[2] عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–، 2011/2010، ص 44.

[3] *Saad Saleh Issa, Attia Mohamed Ismail, Measuring the impact of trade openness on economic growth in Iraq For the period (2003-2016) using the ARDL model, Tikrit Journal of Administration & Economic Sciences, Vol.3 ,No.43 , 2018, p 4.*

[4] حيدوشي عاشور، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990–2014)، مجلة معارف، العدد 19، 2015، ص 356.

2-2 الأهمية الاقتصادية لسياسة الانفتاح التجاري:

تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي لما تتضمنه من تدفق للسلع والخدمات من وإلى الدولة وما تخلقه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي. فالتجارة الخارجية تتمتع بأهمية مميزة لما لها من قدرة على المساهمة في عملية التنمية، وتبرز هذه الأهمية في دورها الآني لخلق التوازن بين العرض الإنتاجي غير المرن والطلب شديد المرونة، بالإضافة إلى دورها من خلال توفير متطلبات التنمية من السلع الرأسمالية اللازمة لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي على نحو متناسب في إطار تحقيق المقاربة الإنتاجية لصالح بقية القطاعات وخاصة السلعية منها وتوزيع هيكلها الإنتاجي. فالدول النامية خصوصا لا يمكنها إنتاج سلع وخدمات تساهم في رفع مستوى الرفاهية أو التنمية بتكاليف مقبولة، وقد يزيد الطلب على المواد الغذائية عما هو ممكن إنتاجه محليا، وهناك بعض الدول تحتاج إلى المواد الخام، وتحاول معظم دول العالم الثالث الحصول على معدات رأسمالية وخبرات إدارية وفنية من الدول الصناعية، وتساهم في عملية التنمية بما تدره من عملة صعبة كعنصر من عناصر الإنتاج، وبما تمثله من قدرة على شراء السلع والخدمات، لذلك فإن قدرة الدولة في الحصول على العملات الأجنبية من خلال تصديرها للسلع والخدمات تحدد قدرتها على شراء السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد العالمي.[1] وفي هذا الصدد، تكمن أهمية تحرير التجارة في الدول النامية في تحقيقها للعديد من المكاسب منها:[2]

أ. تغطية تكاليف الواردات من خلال العمل على تنمية الصادرات أي العمل على موازنة الميزان التجاري؛

ب. تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية بما يدفع بالمنتجين إلى التحسين والابتكار في المنتجات؛

ج. العمل نحو تحقيق أكبر مستويات من الكفاءة بالإضافة إلى تقديم أو منح المستهلكين نطاق أوسع من الاختيار؛

د. السماح للشركات من أن تشغل مقدرتها بشكل كامل بما يتوافق مع ميزتها النسبية واقتصاديات الحجم الكبير؛

هـ. إن العمل على فتح الباب أمام التجارة يمكن من دخول التكنولوجيات الجديدة واستخدامها، كما أن تحرير كل من الصادرات والواردات يعمل على جعل الأسعار المحلية منافسة للأسعار العالمية بما يؤدي إلى انخفاض إحداهما على الآخر وهذا يسمح للمستهلكين بشراء السلع منخفضة الأثمان والعالية الجودة.

[1] وعيل ميلود، نفس المرجع السابق، ص ص44-45.

[2] دليلة طالب، نفس المرجع السابق، ص 185.

3- مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

هناك العديد من المؤشرات التي تستخدم لقياس درجة الانفتاح التجاري، وأهمها ما يعرف باسم نسبة كثافة التجارة (*Trade Intensity Ratio*) وهو حاصل قسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج الداخلي الخام. ويعتبر من أكثر المقاييس استخداما نظرا لبساطته، وتوفر المعلومات الإحصائية التي تسمح بحسابه، استخدمت أيضا نسبة الواردات إلى الناتج الداخلي الخام، ونسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام، كمقاييس تدل على الانفتاح التجاري. على الرغم من الاستخدام الواسع لمقياس نسبة كثافة التجارة، إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات، من بينها أن هذا المقياس في الحقيقة ما هو إلا مقياس لحجم الدولة ودرجة اندماجها في الأسواق العالمية، وليس للسياسة التجارية.[1] وفيما يلي شرح لأهم هذه المؤشرات:

- **مؤشر التجارة الخارجية (كثافة التجارة)**: يدل هذا المؤشر على درجة الانفتاح على القطاع الخارجي، كما يدل أيضا على الأهمية التي تحتلها التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي للدولة، ويظهر هذا من خلال مدى مساهمة حجم المبادلات الخارجية في إجمالي الناتج المحلي، ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$OPEN = \frac{X + M}{Y} * 100 \dots\dots\dots\dots (2.1)$$

حيث: X تمثل الصادرات، M تمثل الواردات، Y تمثل إجمالي الناتج المحلي.

تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يبين مدى مساهمة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) في تكوين الناتج الداخلي الخام للدول، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد على العالم الخارجي، وعليه إذا كان هذا المؤشر مرتفعا دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضا للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية "انكشاف" للعالم الخارجي، ويشير أيضا ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منه على حاجته من سلع وخدمات استهلاكية واستثمارية والتبعية للخارج ومن ثم مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية التجارية للشركاء والتجاريين والاتفاقات والتكتلات الاقتصادية.[2]

[1] بلوكاريف نادية، العقريب كمال، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الدول الصاعدة: دراسة قياسية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 1، جوان 2018، ص 357.

[2] دليلة طالب، نفس المرجع السابق، ص 173.

- **مؤشر نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي**: ويعبر هذا المؤشر على مدى مساهمة الواردات في تلبية الطلب الكلي، وبالتالي فهو يعكس مدى اعتماد اقتصاد الدولة على الخارج في تلبية الطلب المحلي. ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$OPEN = \frac{M}{Y} * 100 \dots\dots\dots\dots (2.2)$$

- **مؤشر نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي**: ويعبر هذا المؤشر عن مدى مساهمة الصادرات في حجم النشاط الاقتصادي للدولة، حيث كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما دل ذلك على ارتفاع درجة اعتماد الاقتصاد المحلي على الصادرات، ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية:

$$OPEN = \frac{X}{Y} * 100 \dots\dots\dots\dots (2.3)$$

- **مؤشر قيود التجارة**: وهو عبارة عن مؤشر يتضمن جميع القيود التي تشوه التجارة الدولية، ويشمل كل من متوسط معدلات التعريفات الجمركية، والضرائب على الصادرات، ومجموع الضرائب على التجارة الدولية، وهناك مؤشر آخر لقياس الانفتاح التجاري يتمثل في مؤشر القيود غير التعريفية (كإعانات الدعم، نظام الحصص وتراخيص الاستيراد والاتفاقيات التجارية)، وقد استخدم ***Edwards (1992,1998)*** القيود غير التعريفية كمقياس لقيود التجارة واعتبرها مؤشرات ضعيفة للتوجه التجاري رغم زيادة استخدام بعض هذه الأدوات في العقود الأخيرة، وقد قام كل من ***Anderson and Neary (1992)*** بإعداد مؤشر القيود التعريفية وغير التعريفية إلا أن هناك صعوبة في تجميع هذه القيود في رقم قياسي واحد.[1]

4- أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدراسات التجريبية

تشير نظرية النمو الداخلي القائمة على نماذج التغير التكنولوجي الداخلي إلى وجود العديد من القنوات التي يمكن للتجارة من خلالها أن تؤثر على النمو الاقتصادي. فالانفتاح التجاري يعمل على توفير المدخلات المستوردة التي تجسد التكنولوجيا الجديدة، مما يرفع عوائد الابتكارات للمنتجين المحليين عن طريق زيادة الحجم الفعال للسوق الذي يواجهونه. علاوة على ذلك، يواجه الاقتصاد الأكثر انفتاحا تنافسية أكبر، مما يحفز على رفع الإنتاجية والتي تحفز بدورها النمو الاقتصادي.[2]

[1] طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 33.

[2] أمين حواس وآخرون، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014، ص 9.

وقد كان لنظرية النمو الداخلي الدور الكبير في دراسة العلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل وهذا من خلال:[1]

- ✓ استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع؛
- ✓ زيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج؛
- ✓ تقليل تشوهات الأسعار يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية؛
- ✓ تحقيق تخصيص أكبر وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطية وتقديم منتجات وخدمات جديدة.

أما عن آليات التأثير، فهناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو، فزيادة الصادرات من شأنها التعظيم من نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق، وكذلك خفض الواردات، كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها التعظيم من فرص العمل وتعظيم الأجور، وبالتالي تعظم من نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول، بالإضافة إلى تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجه للصادرات من شأنها أن تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة، أضف إلى ذلك التأثيرات غير المباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية (باعتبارها مصدراً رئيسيا من مصادر النمو)، وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، وغيرها من الآليات غير المباشرة.[2]

وحسب البنك الدولي (2018)، فإن التجارة هي عامل أساسي في السعي للقضاء على الفقر في العالم. وتحقق البلدان التي تفتح أبوابها أمام التجارة العالمية في العادة نموا أسرع، وتكون قادرة على الابتكار، وتحسين الإنتاجية، وتوفير دخول أكبر ومزيد من الفرص لشعوبها، ويعود الانفتاح التجاري بالنفع أيضا على البلدان منخفضة الدخل بتوفير سلع وخدمات بأسعار معقولة للمستهلكين فيها، ومن خلال التجارة وسلاسل القيمة العالمية*، يساعد الاندماج في الاقتصاد العالمي على تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر على المستويين المحلي والعالمي.[3]

---

[1] رفيق نزاري، هارون الطاهر، أثر الانفتاح على النمو الاقتصادي في دول جنوب المتوسط باستخدام تحليل بيانات البانل، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 34، جامعة باتنة 1، جوان 2016، ص 60.

[2] أحمد الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، نفس المرجع السابق، ص 6.

[3] البنك الدولي (2018)، تدعيم سياسات الانفتاح التجاري يسهل النمو الاقتصادي من أجل الجميع، الموقع الالكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/results/2018/04/03/stronger-open-trade-policies-enables-economic-growth-for-all تاريخ الإطلاع: (2020/04/1).

* يقصد بسلاسل القيمة العالمية حسب البنك الدولي على أنها نمط إنتاج متوزع على عدد من البلدان، حيث تتخصص كل شركة في مهمة معينة ولا تنتج السلع كلها.

قامت العديد من الدراسات العلمية باختبار العلاقة بين درجة الانفتاح على التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، ومن بين أبرز هذه الدراسات نذكر:

دراسة أجراها (*Blassa, 1978*)[1] حيث اهتم فيها بدراسة عينة مكونة من (11) دولة من الدول التي لديها قاعدة صناعية راسخة وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الصادرات وبين النمو الاقتصادي، وفي نفس السياق، جاءت دراسة (*Bairam, 1988*)[2] التي قام فيها بدراسة نموذج لعينة كبيرة من الدول المتقدمة، وتوصلت الدراسة إلى أن أداء النمو الاقتصادي في دولة ما يتم تعريفه من قيمة مرونة الدخل لكل من الصادرات والواردات، وفي عام 1972 قدم (*Massel*)[3] دراسته التي تهدف إلى التحقيق في نمط النمو الاقتصادي في عدد من الدول النامية المختارة باستخدام أساليب الانحدار، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ملاحظة وجود درجة عالية من الارتباط بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وقد أشارت النتائج إلى أن الدول ينبغي عليها استهداف التوسع في أنشطة التصدير بنسبة 2.5% وذلك من أجل الحصول على زيادة مقدارها 1% في الأداء.

دراسة أخرى أعدها كل من (*Abubakar O, Shuaibu S, Tsalla S, 2016*)[4] لمعرفة آثار التجارة الدولية على النمو الاقتصادي على عينة مكونة من 16 دولة من دول غرب أفريقيا خلال الفترة (1991-2011)، وبالاعتماد على نماذج (*Panel*)، أشارت النتائج إلى أن التجارة الدولية لديها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في دول منطقة غرب أفريقيا على وجه التحديد، وأن الصادرات هي العامل الوحيد الذي له تأثير إيجابي كبير مقارنة بالواردات، إذ أن ارتفاع الصادرات بنسبة 1% يؤدي إلى نمو إجمالي الناتج المحلي ب 5.11%.

وفي دراسة أخرى أعدها (*Sinha, D. and Sinha, T, 2000*)[5] لتحليل أثر الاستثمار والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لعينة مكونة من 15 دولة من دول آسيا خلال الفترة (1950-1992)، حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في بعض الدول، في حين توجد علاقة سلبية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول الأخرى؛

[1] *Balssa, B, Exports and economic growth, further evidence, Journal of Development Economics, 5(2), 1978, pp 181-189*

[2] *Bairam, A, Balance of payments, the Harrods foreign trade multiplier and economic growth; the European and North American Experience, 1970-1985 Applied Economics, 1988.*

[3] *Massel, E, Foreign exchange and economic development: An empirical study of selected Latin American countries, Review of Economics and Statistics, 1972, pp 208-212*

[4] *Abubakar O, Shuaibu S, Tsalla S, International Trade and Economic Growth: an Empirical Analysis of West Africa, IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Volume 7, Issue 2, 2016, PP 12-15.*

[5] *Sinha, D. and Sinha, T, Openness, Investment and Economic Growth in Asia, the Indian Economic Journal, Vol.49, No.4.7, 2000.*

كذلك استقصت دراسة (*Eleanya Kalu Mduka, 2013*)[1] أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (1970-2008)، وباستخدام تقنية التكامل المشترك (*Engle & Granger, 1987*) أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، كما أشارت النتائج أيضا إلى أن زيادة الانفتاح التجاري ب 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 5% في الاقتصاد النيجيري؛

دراسة أخرى قام بها (*Baboo M Nowbutsing, 2014*)[2] لتقدير أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على عينة مكونة من 15 دولة خلال الفترة (1997-2011)، وباستعمال ثلاثة مؤشرات للانفتاح التجاري (مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) وطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (*FMOLS*) في تقدير نموذج الدراسة، أشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل مؤشرات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في عينة دول الدراسة.

على عكس ذلك، تدعي بعض الدراسات النظرية أن الانفتاح التجاري قد يضر في الواقع بالنمو الاقتصادي. فبوجود التكامل الاقتصادي، تزيد حدة المنافسة وتنخفض الأرباح المتوقعة، وبالتالي يتم تثبيط الابتكار عندما تقود زيادة انفتاح الاقتصاد إلى التخصص في القطاعات ذات "التخلف النسبي *Comparative Disadvantage*" في أنشطة البحث والتطوير. علاوة على ذلك، يمكن للانفتاح أن يخفض من معدلات النمو على المدى الطويل إذا تخصص اقتصاد ما في القطاعات ذات التخلف النسبي، أو في القطاعات ذات الابتكارات التكنولوجية أو التعلم بالممارسة المتقادمة. لذلك، في هذه الحالة إذا وجدت الحماية التي تشجع الاستثمار في قطاعات الأبحاث المكثفة، فيمكن لهذا التدخل أن يحفز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.[3]

[1] *Eleanya Kalu Mduka, Openness and Economic Growth in Nigeria, Journal of Education and Practice, Vol4. No.1, 2013.*

[2] *Baboo M Nowbutsing, The Impact of Openness on Economic Growth : Case of Indian Ocean Rim Countries, Journal of Economics and Development Studies, Vol 02, N 02, June 2014.*

[3] أمين حواس وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 10.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر *(Foreign Direct Investment : FDI)* باختلاف صوره وأشكاله أحد أهم مظاهر العولمة الاقتصادية في العالم، حيث نجد أن معظم السياسات الاقتصادية للدول تسعى إلى استقطاب هذا النوع من الاستثمارات في شتى المجالات، كونه يعتبر القناة الرئيسية لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية للدول المضيفة وأداة فعالة لتحفيز التنمية الاقتصادية والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، فضلا عن توفيره لأصول غير ملموسة كالتكنولوجيا والخبرات الفنية والمهارات التنظيمية والإدارية.

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

سنتطرق في هذا الجزء إلى أهم التعاريف المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر والفرق بينه وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر، إضافة إلى أهم أشكاله.

1-1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت وتنوعت التعاريف المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن تقديم أهم التعاريف الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية كالتالي:

حسب برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (*UNCTAD*) فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين (البلد المضيف)، بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله والرقابة عليها من بلد الأم أو المضيف وقد يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا.[1]

ويعرف صندوق النقد الدولي (*FMI*) الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10 في المائة أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة.[2]

بينما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*O.E.C.D*) على أنه الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إدارياً.[3]

---

[1] حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص ص 69-70.

[2] حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر-تعريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 3.

[3] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 33.

أما منظمة التجارة العالمية (*WTO*) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر (*Foreign Indirect Investment*) والذي يسمى أيضا الاستثمار المحفظي (*Portfolio Investment*) يعرف على أنه تلك المشاركة في توظيفات استثمارية خارجية من دون أن يكون للمستثمر الحق في إدارة موجودات الشركة المستثمر فيها ومن دون أن يكون له الحق في الرقابة والسيطرة في إدارة أعمال ذلك المشروع، وتكون الدوافع الرئيسية للمستثمرين في محافظ الأوراق المالية الحصول على الأرباح من خلال الاستفادة من فروقات الأسعار وكذلك تقليل المخاطرة من خلال تنويع المحافظ الاستثمارية وعادة ما تقوم الأسواق المالية بالوساطة في عمليات ذلك الاستثمار.[2]

مما تقدم من تعاريف، يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن استثمار طويل الأجل، أين يقوم مستثمر مقيم في بلد ما بالاستثمار في أصول إنتاجية أو في إحدى مؤسسات الأعمال في بلد آخر بنسبة مساهمة تساوي أو تفوق 10%، على أن ترتبط هذه المساهمة بالقدرة على التأثير الفعال في إدارة المؤسسة.

1-2 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة أشكال تختلف باختلاف الشركات المتعددة الجنسيات والبلد المضيف، ويمكن إجمال أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:[3]

أ. **الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:** يعني هذا النوع من الاستثمار، احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري، واحتفاظه كذلك بحق إدارته والتحكم في كل عملياته، وازدادت الأهمية النسبية لهذه الاستثمارات بشكل واضح منذ عقد السبعينات، بعد أن كانت الدول النامية تنفر في الماضي من هذا النوع من الاستثمارات وتنظر إليه نظرة الشك والريبة، ترجع في الأصل لأسباب تاريخية، حيث كانت ترى أن هذا النوع من الاستثمارات تتسبب في ربط اقتصادياتها باقتصاديات الدول المتقدمة مما أدى إلى تبعيتها لها، وكان ذلك سببا في تخلفها، وعلى الرغم من صحة ذلك إلا أن الملاحظ حاليا هو اتجاه تدفقات هذه الاستثمارات إلى التزايد بشكل واضح؛

[1] سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، دراسات اقتصادية، العدد 36، صندوق النقد العربي، أبريل 2017، ص 9.

[2] حسن كريم حمزة، نفس المرجع السابق، ص 111.

[3] أحمد هدروق، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد (حالة الجزائر 1970-2012)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014، ص 86.

ب. **الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية:** هو شكل من أشكال التعاون يتجسد في شكل مشروعات مشتركة، يقوم ما بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي، أما فيما يتعلق بالطرف الوطني فقد يكون فرداً أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها، أو خليطا ما بين الاثنين، في حين قد يكون الطرف الأجنبي مستثمرا خاصا أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية، إلا أنه غالبا ما يكون مستثمرا خاصا؛

ج. **مشروعات أو عمليات التجميع:** يمكن أن تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، حيث يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتوج معين لتجميعها، لتصبح منتوجا نهائياً؛

د. **الاستثمار في المناطق الحرة:** يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، من خلال إنشاء مناطق جذابة للاستثمار الأجنبي تستفيد المشاريع الاستثمارية فيها من مجموعة من الحوافز والمزايا والإعفاءات، وتعمل من خلال قوانين خاصة منظمة لها.

2- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من العوامل التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف وهذه العوامل منها الاقتصادية وأخرى سياسية وتشريعية وقانونية وإدارية. لكن قبل التطرق إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، نشير إلى أن مناخ الاستثمار يرتبط بمجموعة من العوامل التي تخص موقع محدود والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها، ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية التحتية، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية، وبشكل عام يمكن إدراج مفهوم المناخ الاستثماري المناسب تحت عنوانين كبيرين أحدهما مرتبط بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي ويرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين والثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطر. وتعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجموع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار.[1] وبالنسبة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، هناك ثلاث عوامل رئيسية تعتمدها الشركات المتعددة الجنسيات

[1] محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي العاشر حول: التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، 11-13 أبريل 2011، بيروت، الجمهورية اللبنانية، ص 5.

للمفاضلة بين الدول للاستثمار وهي: سياسات الدولة المضيفة والتي يكون لها تأثير مباشر على قرارات المستثمر؛ الإجراءات الأولية التي قامت بها الدولة المضيفة في سبيل تشجيع وتسهيل الاستثمارات من خلال تحسين مناخ الاستثمار؛ المزايا الاقتصادية التي تمتاز بها الدولة المضيفة. والشكل التالي يوضح هذه المحددات الثلاثة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (*UNCTAD*):

الشكل رقم (1.2): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

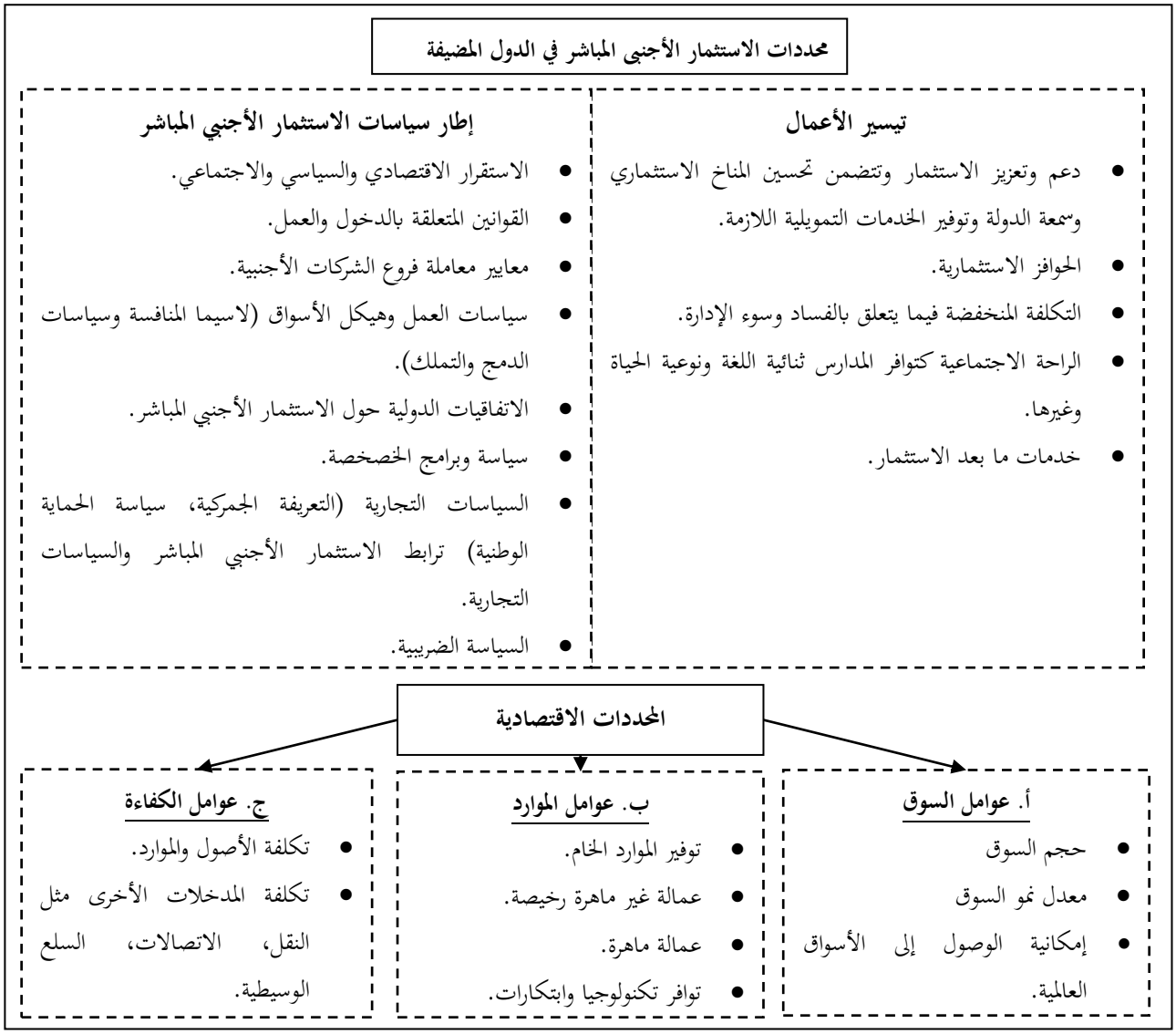

Source: *World Investment Report: Trends and Determinants, Overview, New York and Geneva: UNCTAD, 1998, p. 91.*

إن عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الدول المضيفة تعتمد على العديد من المحددات التي تحدد القرار الاستثماري بالنسبة للمستثمر الأجنبي، هذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري والمناخ الاستثماري السائد في البلد المضيف، باعتبار أن المناخ الاستثماري عامل أساسي في جذب مثل هذه الاستثمارات وله تأثير سلبي أو إيجابي على نجاح المشروع الأجنبي.

3- أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد وتتنوع أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات أو بالنسبة للدول المضيفة لهذا النوع من الاستثمارات، ويمكن توضيح أهم أهداف كالتالي:

3-1 أهداف الشركات الأجنبية من الاستثمار الأجنبي المباشر:

تهدف الشركات متعددة الجنسيات من وراء قيامها بالاستثمار في الدول الأجنبية إلى تحقيق العديد من الامتيازات والمنافع التي لا تتمكن من تحقيقها في بلدها الأم نذكر منها:[1]

أ. البحث عن التموقع والتمركز بالقرب من مصادر المواد الخام أو المواد الأولية، ذلك تعظيما لأرباحها وتقليلا لتكاليف الإنتاج؛

ب. إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها؛

ج. الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، فتكلفة الأيدي العاملة في الدول الأصلية باهظة؛

د. الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الكثير من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية لها؛

هـ. الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها؛

و. الاحتكار وهو هدف الشركات الأجنبية أو المستثمرين الأجانب.

3-2 أهداف الدولة المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر:

أما أهداف ودوافع الدول المستثمر فيها وراء قبولها وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية المباشرة فيمكن تلخيصها كما يلي:[2]

أ. الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية في الدول الأجنبية إذ أن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دولة معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأموال؛

[1] أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة -1-، 2017/2016، ص 17.

[2] محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، ص 124.

ب. الإسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها؛

ج. الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها، وكذا التقليل من الواردات من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا؛

د. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛

هـ. الاستغلال والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية والمتوفرة لهذه الدول؛

و. المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدول المعينة، خلق أسواق جديدة للتصدير؛

ز. نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتوقف عند كونه مصدراً لتمويل المشاريع، بل تتعدى إلى كونه إطاراً يتم من خلاله نقل تقنية الإنتاج، والمهارات، والقدرة الابتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية، إضافة إلى أنه يتيح فرصة الدخول لشبكات التسويق الدولية، ويمكن للشركات المحلية والاقتصاديات المستقبلة الاستفادة من منافع الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت البيئة مواتية.[1]

4- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدراسات التجريبية

إن الأساس النظري للدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي يتم اشتقاقه من النماذج النيوكلاسيكية للنمو أو نماذج النمو الداخلي. ففي النماذج النيوكلاسيكية للنمو ينتج النمو الاقتصادي من عاملين هما: التقدم التكنولوجي و/أو نمو القوة العاملة. وهذين العاملين يُعالجا كمتغيرات خارجية، ويعني ذلك أن قيم كل من العاملين المذكورين تتحدد بقيم متغيرات أخرى خارج هذا النموذج. وطبقاً لهذا النموذج يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج في الأجل القصير فقط. حيث أنه في الأجل الطويل، وفي ظل افتراض تناقص الغلة لرأس المال، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف لا يكون له أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي في ظل افتراض تناقص الغلة لرأس المال، ومن ثم فإن التقدم التكنولوجي يعتبر القناة الأساسية الذي من خلالها يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.[2] وتبعا لنظرية النمو الاقتصادي، تقوم

[1] سفيان قعلول، نفس المرجع السابق، ص 10.

[2] مجيد الشوربجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005، جامعة يوسف بن خدة، ص 259.

هذه العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو على افتراض أن هذا النوع من الاستثمار يجلب معه تحسينات في التكنولوجيا، والكفاءة والإنتاجية وهذه العناصر تؤدي إلى حدوث نمو اقتصادي حسب وجهة النظر هذه، ويعتقد بانتقال المعرفة من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الشركات المحلية. ويعرف هذا في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، بانتشار المعرفة. يؤدي نشر المعرفة هذا عندما تعزز الشركات المحلية من إنتاجيتها ببساطة من خلال نسخ التكنولوجيا التي تستخدمها شركات الاستثمار الأجنبي التي تعمل معها في السوق المحلي.[1]

ومن ناحية أخرى، فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يعتمد على عاملين رئيسين هما نوع القطاع المستثمر فيه، والشروط الواجب توفرها في الدولة المستضيفة، فمن ناحية أن تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو يعتمد على القطاع المستثمر فيه، فالاستثمار في القطاعات الأساسية قد يكون ذو تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وعلى العكس فإن الاستثمار في القطاع الصناعي يعزز من النمو الاقتصادي، بينما الاستثمار في قطاع الخدمات غير واضح التأثير فقد يكون سلباً وقد يكون إيجاباً، أما من ناحية الشروط الواجب توفرها في البلد المستضيف، فقد بينت عدد من الدراسات أن التأثير الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو مشروطة بعدة عوامل تخص البلد المستضيف منها جودة التعليم ومخرجاته وتطور رأس المال البشري، وحجم الثروة، وتطور السوق المالية، ودرجة الانفتاح التجاري، والاستقرار السياسي والاقتصادي، والبيئة المحفزة للاستثمار.[2]

لقد حظي الأدب الاقتصادي التجريبي بالعديد من الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي، ومن بين أهم هذه الدراسات نجد:

دراسة أعدها [3](*Abdel Hameed M.Bashir, 1999*) على عينة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1975-1990)، حيث هدفت إلى دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي باستخدام نماذج (*Panel*). أشارت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي وأن هذا الأثر يختلف باختلاف المناطق ومع مرور الوقت؛

[1] حسن كريم حمزة، نفس المرجع السابق، ص ص 139-140.

[2] صلاح الصيعري، أحمد البكر، الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة عمل مقدمة لإدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، و.ع/8/16، ديسمبر 2016، ص 14.

[3] *Abdel-Hameed M. Bashir, Foreign Direct Investment and Economic Growth in Some MENA Countries: Theory and Evidence, Topics in Middle Eastern and North African Economies, Paper 9, 1999.*

وفي دراسة [1](*Alaya Marouane, 2006*) على عينة من دول منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة (1975-2002)، أين حاول دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي على عينة مكونة من 7 دول باستخدام نماذج بانل وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (*2MCO*)، وأشارت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر على نمو اقتصاديات كل من تركيا، مصر والمغرب تأثيرا إيجابيا، في حين كان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في تونس.

في دراسة أخرى أعدها [2](*Adams, 2009*)، أين حاول من خلالها دراسة تأثير الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي على دول جنوب صحراء إفريقيا وهذا باستخدام نماذج (*Panel*) خلال الفترة (1990-2003). أشارت نتائج الدراسة إلى أن لكل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر تأثير موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي؛

كما هدفت دراسة [3](*Sauwaluck. K, 2012*) إلى تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد خلال الفترة (1980–2009)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي قوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كما أشارت نتائج تأثيرات التفاعل بين رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن نقل التكنولوجيا والمعرفة العالية له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية؛

في دراسة أخرى أعدها[4](*Kamal A. El-Wissal, 2012*) حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية، قام الباحث بتطبيق نماذج بانل الديناميكي *(Panel Dynamic)* على عينة من البيانات القطاعية تغطي 16 دولة خلال الفترة (1970-2008). أشارت نتائج الدراسة إلى أن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول العربية ضعيف أو لا يكاد يذكر، كما أشارت نتائج اختبار شروط تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي أن التنمية المالية والانفتاح التجاري ورأس المال البشري وجودة البنية التحتية لا تحسن بشكل كبير قدرة الدول العربية على تحصيل فوائد النمو من الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أوصت الدراسة ببذل المزيد من الجهود لتحسين شروط التأثير الإيجابي للاستثمار

[1] *Alaya Marouane, Investissement Direct Etranger et Croissence Economique, une estimation a partir d'un model structurel pour les pays de rive sud de la méditerrané (19752002)), 7émes journées scientifiques du réseau, Analyse Economique et Développement de L'AUF, Paris, 2006.*

[2] *Adams, S, Foreign Direct Investment, Domestic Investment, And Economic Growth In Sub-Saharan Africa, Journal Of Policy Modelling, N°31, 2009.*

[3] *Sauwaluck. K, The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth : A Caze Study of South Korea, international journal of business and social science, vol 5, N°21, 2012.*

[4] *Kamal A. El-Wissal, Foreign Direct Investment and Economic Growth in Arab Contries (1970-2008), jornal of economic development, vol 37, N°4, 2012.*

الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية، وهذا من خلال إصلاح وتحسين الجودة المؤسساتية، سياسات الاقتصاد الكلي، والأسواق المالية المحلية.

وعلى عكس ذلك، أشارت نتائج دراسات تجريبية أخرى إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى القصير، أما في المدى الطويل، فسيؤدي إلى حدوث تشوهات في الدول المضيفة مما ينعكس سلبا على أداء النمو الاقتصادي، ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة كل من (*Wajdi B, Saif Eddine and Mekki H, 2019*)[1] والتي هدفت إلى تحديد العلاقة بين السياسات الهيكلية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث قامت الدراسة بتطبيق نماذج بانل الديناميكية *(Panel-ARDL)* لعينة مكونة من 8 دول. وأشارت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير مباشر إيجابي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، أما في المدى الطويل، فقد أشارت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي على النمو. وفسرت الدراسة هذه النتيجة، على أن القيمة المضافة للاستثمارات التي تم إجراؤها في معظم دول جنوب البحر الأبيض المتوسط منخفضة، وأن هذه البلدان تحتاج إلى استثمارات أجنبية مباشرة ذات تكنولوجيا عالية بدلاً من الاستثمارات التقليدية، وأوصت الدراسة بأنه يجب على هذه البلدان أن تعزز جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية عالية الجودة والتي يمكنها أن تسد الفجوة التكنولوجية وكذلك ضمان المشاريع ذات القيمة المضافة الهامة.

[1] *Wajdi B, Saif Eddine A & Mekki H, Are structural policies in countries bordering mediterranean appropriate to economic convergence: Panel ARDL application, Cogent Economics & Finance, 7:1, 2019, p1-20.*

المبحث الثالث: رأس المال البشري والنمو الاقتصادي

حظي عنصر رأس المال البشري (*Human Capital*) بالاهتمام الكبير من قبل العديد من الاقتصاديين، أين حاولوا دراسة علاقته بالنمو الاقتصادي ومختلف المتغيرات الاقتصادية الأخرى، حيث أدرك الاقتصاديون منذ فترة طويلة أن العنصر البشري يشكل مكونًا مهمًا لثروة الأمم. كما أن النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي تؤكد بشكل أساسي على رأس المال البشري في تفسيرها للنمو، لذلك تحول التركيز من "رأس المال المادي" –الذي لم يعد كافيا لشرح النمو الاقتصادي– إلى "رأس المال البشري"، نظرا لدوره الفعال في الحد من عدم تكافؤ الفرص بين الأفراد وتقليص مستويات الفقر وتحقيق منافع متعددة للمجتمع.

1- مفهوم رأس المال البشري

يعد مفهوم رأس المال البشري من المفاهيم التي لاقت اهتماما واسعا من قبل العديد من الاقتصاديين، باعتباره من أهم الموارد التي تمتلكها الأمم والمحرك الأساسي لكافة خطط التنمية ومشاريع الاستثمار التي تهدف إلى تحقيقها.

1-1 تعريف رأس المال البشري:

هناك العديد من التعريفات لرأس المال البشري المستخدمة في الأدبيات، لكن معظمها يشدد على العوائد الاقتصادية للاستثمار في رأس المال البشري. حيث قام شولتز (*Schultz, 1961*)، على سبيل المثال، بتعريف رأس المال البشري على أنه "المهارات والمعرفة المكتسبة". وبالمثل، عرف قاموس (*Penguin of Economics*) رأس المال البشري بأنه "المهارات والقدرات التي يمتلكها الفرد والتي تسمح له بكسب الدخل"، وهو تعريف يؤكد على تحسين الوضع الاقتصادي للناس بسبب استثمار رأس المال البشري. وبالمثل، عرف البنك الدولي (2006) رأس المال البشري على أنه "القدرة الإنتاجية المجسدة في الأفراد، مع التركيز بشكل خاص على مساهمته في الإنتاج الاقتصادي".[1]

وتقدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*O.E.C.D, 2001*) تعريفا أوسع لرأس المال البشري على أنه يشمل: "المعرفة والمهارات والكفاءات والسمات المتجسدة في الأفراد والتي تسهل خلق الرفاهية الشخصية والاجتماعية والاقتصادية".[2]

[1] *united nations, guide on measuring human capital prepared by the task force on measuring human capital, new york and geneva, united nations economic commission for europe, 2016, p 9.*

[2] *D Robinson, H Hooker, M Mercer, Human Capital Measurement: Approaches, issues and case studies, institute for employment studies, mantell building, university of sussex campus brighton BN1 9RF, 2008, pp 54-55.*

كما عرف رأس المال البشري على أنه يمثل القدرات الفطرية والمكتسبة لدى كل فرد والتي تؤدي إلى زيادة القيمة الاقتصادية المضافة لكافة مجالات الأعمال إذا أحسن استثمارها مثل باقي الأصول.[1]

ويشير رأس المال البشري أيضا إلى المعرفة والقدرات التي تتجسد في الأشخاص، والتي يمكن استخدامها للمضي قدما في تقنيات الإنتاج والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. حيث يستخدم مصطلح "رأس المال البشري"، لأنه لا يمكن للأشخاص أن ينفصلوا عن معارفهم أو مهاراتهم بالطريقة التي يمكن فصلهم عن أصولهم المالية والمادية.[2]

ويعد العنصر البشري عنصراً رئيسيا من عناصر الإنتاج وفي الدول النامية يعتبر العنصر البشري حاليا من أهم ما تملكه الدولة من عناصر الإنتاج المتاحة، وبالتالي يصبح الاهتمام بهذا العنصر واجبا وطنياً ملحاً، ويعتبر ما يوجه إلى القوى البشرية من إمكانات وطاقات وتدعيم هذا الاستثمار عملاً منتجاً، ومن ثم فهو كغيره من نواحي الاستثمار في حاجة ملحة إلى التدعيم والتخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة بأسلوب علمي سليم. إن دراسة رأس المال البشري تتضمن الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة والهجرة والرفاهية الاجتماعية وإذا كان العلماء الاقتصاديون قد أهملوا القوى العاملة إلى عهد قريب جداً فإنهم قد بدئوا يوجهون جهودهم الهائلة لدراسة أهمية رأس المال البشري في الجسم الرئيسي للفكر الاقتصادي.[3]

2-1 مكونات رأس المال البشري:

يمكن التمييز بين ثلاثة مكونات لرأس المال البشري كالتالي:[4]

أ. **المؤهلات العامة** (*Les compétences générales*): والمرتبطة بتعليم الأميين القراءة والكتابة ومفاهيم الحساب، وأكثر توسعا القدرة على معالجة المعلومات واستعمالها في حل المشاكل، والتدريب؛

ب. **المؤهلات النوعية** (*Les compétences spécifiques*): والمرتبطة بالتكنولوجيات وسيرورة الإنتاج الخاصة، كالقدرة على العمل ببرامج الإعلام الآلي بمختلف درجات التعقيد وصيانة قطع الآلات... إلخ؛

[1] إتحاد الخبراء والاستشاريون الدوليون INTEC، عائد الاستثمار في رأس المال البشري "قياس القيمة الاقتصادية لأداء العاملين"، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص 171.

[2] *Human Capital Accumulation in OIC Member Countries, Organisation Of Islamic Cooperation Statistical, Economic And Social Research And Training Centre For Islamic Countries(SESRIC), OIC Outlook Series No: 29, April 2011, p1.*

[3] نواف العدواني، اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007، ص 60.

[4] *Angel de la Fuente et Antonio Ciccone, Le Capital Humain dans une Economie Mondiale fondée sur la Conaissance, RAPPORT FINAL, Luxembourg: Office des publications officielles des Communautés européennes, 2003, p 7.*

ج. **المعارف التقنية والعلمية** (*Les connaissances techniques et scientifiques*): وتتمثل في التحكم وتنظيم المعارف والتقنيات التحليلية النوعية والتي يمكن أن تكون مهمة للإنتاج والتقدم التكنولوجي، كالفيزياء والهندسة المعمارية وغيرها.

1-3 الخصائص الأساسية لرأس المال البشري:

يتميز رأس المال البشري بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

أ. يتكون رأس المال البشري من جزأين: جزء فطري وجزء مكتسب؛

ب. المعارف والكفاءات تعد من المركبات الأكثر أهمية في رأس المال البشري، ويمكن أن يصنف وفقها من حيث نوعية المعارف والمؤهلات والكفاءات إلى صنفين أساسيين هما:

- ✓ رأس مال بشري عام: وهو الذي ينشأ من اكتساب المعارف والكفاءات العامة مثل معرفة القراءة والكتابة والحساب؛
- ✓ رأس مال بشري خاص: وهو الذي ينشأ من اكتساب معارف وكفاءات خاصة بوظيفة أو مهنة معينة، أو بمؤسسة بحد ذاتها.

ج. يتطلب اكتساب وتكوين رأس المال البشري استثمار موارد مالية، تخصيص وقت، وبذل جهد أكثر؛

د. يتطور رأس المال البشري بالاستعمال والخبرة في مجال العمل، أو عن طريق التكوين كالتعليم بكل أنواعه؛

هـ. يتعرض رأس المال البشري للتقادم ويحتاج للتجديد؛

و. يختص رأس المال البشري بالفرد الذي يكتسبه؛

ز. يعتبر رأس المال البشري مصدرا أساسيا من مصادر الدخل.

2- نظريات رأس المال البشري

سنقوم بالتركيز على أهم نظريات رأس المال البشري والمتمثلة أساسا في نظرية شولتز (*Schultz*) وإسهامات كل من بيكر (*Beker*) ومينسر (*Mincer*).

1-2 نظرية شولتز (*Schultz*):

يعود الفضل الكبير في وضع الأسس الأولى للمفهوم العام لمصطلح رأس المال البشري إلى الاقتصادي الأمريكي شولتز *Theodore Schultz*، من خلال محاضرة شهيرة بعنوان:" *Investment in Human*

[1] محمد دهان، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري: مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010، ص ص 58-59.

Capital–الاستثمار في رأس المال البشري" ألقاها في الملتقى الثالث والسبعين للجمعية الاقتصادية الأمريكية في 28 ديسمبر 1960 والمنشورة عام 1961، وذلك على الرغم من استخدام مصطلح رأس المال البشري من طرف الاقتصادي الأمريكي *Mincer, Jacob*، في مقال له عام 1958، تحت عنوان: " *Investment in Human Capital and Personal Income Distribution*"، وقد ظهر رأس المال البشري وتطور مفهومه ليصبح جزء لا يتجزأ من استراتيجيات النمو الاقتصادي، وفي ذلك يقول شولتز: "رغم أنه كان من المعروف أن الأفراد يكتسبون مهارات ومعارف مفيدة، إلا أنه لم يكن من المعروف أن هذه المهارات والمعارف هي شكل من أشكال رأس المال، وأن هذا الشكل من رأس المال هو في جزء هام منه نتاج عملية استثمار مخطط". وأضاف شولتز: "رأس المال البشري قد نما في المجتمعات الغربية بمعدل أسرع بكثير من رأس المال التقليدي (المادي)، وأن هذا النمو كان أحد أهم السمات التي ميزت النظام الاقتصادي في تلك الدول".[1]

لقد أحدث تحليل (*Schultz, T, W*) ثورة في التحليل الاقتصادي المعاصر للنمو الاقتصادي، وأضاف إلى النظرية التقليدية للاستثمار نوعا جديدا من النفقات الاستثمارية التي كانت تعتبر نفقات استهلاكية، مثل: التعليم والصحة والهجرة الداخلية للاستفادة من فرص أفضل للعمل، كما أعطى لنظرية الأجر بعدا آخر في تحديد مستوى الأجور من غير الجهد المبذول ونفقات اكتساب المعارف والكفاءات، وذلك عندما ألح على ضرورة احتساب الوقت المستغرق في اكتساب المعارف والكفاءات لما له من دور في تحسين إنتاجية الفرد، ومع كل هذا الاهتمام الذي أولاه للأدوار الاقتصادية الكبيرة للتعليم، فهو يعترف بأغراض التعليم الأخرى كالغرض الثقافي على سبيل المثال.[2]

2–2 الأبحاث المكملة لنظرية شولتز:

تتمثل الأبحاث المكملة لنظرية شولتز في إسهامات كل من بيكر (*Beker*) ومينسر (*Mincer*).

2–2–1 إسهامات بيكر (*Beker*): يعد بيكر *Gary Stanly Becker* واحدا من أهم الباحثين الذين أدوا بإسهاماتهم وأبحاثهم في تطوير نظرية رأس المال البشري، فالكثير من الكتابات ظهرت بعد نشر كتابه رأس المال البشري سنة 1964 فقد حاول بيكر التركيز على دراسة الأنشطة المؤثرة في الدخل المادي وغير المادي من خلال

[1] محمد فلاق، عبد الهادي مداح، دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية –قراءة لدراسات سابقة واقتراح نموذج للاستثمار في رأس المال البشري–، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017، ص 17.

[2] صلعة سمية، اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان–، 2015–2016، ص 28.

زيادة الموارد في رأس المال البشري حيث بدأ الاهتمام بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري من تعليم وهجرة ورعاية صحية مع تركيز محور أبحاثه بصفة خاصة على التدريب.[1]

كانت أبحاث بيكر *S.Becker* في مجال الاستثمار في التدريب من أهم الإسهامات في مجال الاستثمار البشري، وقد قام بيكر بتحليل الجانب الاقتصادي للتدريب حيث قسم التدريب إلى عام ومتخصص، ودرس العلاقة بين الاستثمار في التدريب وإيرادات الفرد وأيضا علاقة دوران عمل الأفراد المتدربين وتكلفة الاستثمار في التدريب، وقد دفع الاهتمام بمفاهيم الاستثمار البشري بعض الباحثين ومنهم مينسر إلى محاولة قياس التكلفة والمنفعة الاقتصادية المترتبة عن الاستثمار في التعليم والتدريب.[2]

2-2-2 إسهامات مينسر(*Mincer*): يرجع الفضل في تطوير نظرية رأس المال البشري التي راج تطبيقها في مجال قياس معدل العائد على رأس المال البشري إلى مينسر (1958)، ومنذ ذلك الحين تراكمت الأدبيات التي قامت بشرح وتطبيق النظرية، ولعله من المهم استذكار أن الحافز لتطوير مقاربة رأس المال البشري قد كان محاولة فهم الدور الذي تلعبه القرارات الفردية، على أساس من السلوك الاقتصادي الرشيد، في تفسير التفاوت المشاهد في الأجور وذلك في مقابل نظريات توزيع الدخل التي تعتبر مثل هذا السلوك خارجاً عن نطاق التحليل، وترتكز نماذج رأس المال البشري على قرارات الاستثمار في رأس المال البشري بواسطة الأفراد وذلك باستبعاد كل القوى غير التنافسية التي يترتب عليها تفاوت في الدخول.[3]

أما فيما يخص تعريف مينسر للتدريب، فقد اتسع ليشمل كذلك كلا من التدريب الرسمي وغير الرسمي في مجال العمل وأيضا التعلم بالخبرة، وقد برر ذلك بزيادة وتحسين مهارات وإنتاجية الأفراد عن طريق التدريب الرسمي وغير الرسمي، بالإضافة إلى أن الفرد يحصل على عمل ما نتيجة الخبرة المكتسبة.[4]

وقد توصل (*Mincer*) من خلال نموذجه إلى الاستنتاجات التالية:[5]

[1] نادية خضير كناوي، الاستثمار في التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 6، 2013، ص 5.

[2] غربي صباح، الاستثمار في التعليم ونظرياته، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 32، 2008، ص ص 15-16.

[3] علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، أكتوبر 2001، ص 4.

[4] أحمد هدروق، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي بعيد المدى دراسة تحليلية قياسية لحالة دول شمال إفريقيا، نفس المرجع السابق، ص 25.

[5] بن ونيسة ليلى، اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر –دراسة مقارنة-، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطنبولي-معسكر-، 2015-2016، ص 74.

أ. كلما زادت مستويات الفرد التعليمية كلما زادت احتمالات الحصول على المزيد من التدريب في مجال العمل (تنمية رأس المال البشري تتأثر إيجابا بمستوى التعليم والموظفين، ومستوى رضاهم الوظيفي)؛

ب. كلما زاد معدل دوران العمل ومعدل البطالة كلما زادت تكلفة الاستثمار في التدريب؛

ج. كلما زاد الاستثمار في التدريب خاصة التدريب المتخصص كلما زادت احتمالات بقاء الفرد في المنظمة واحتمالات استقرار العمالة.

3- إشكالية قياس رأس المال البشري

نظرا لأهمية رأس المال البشري كعنصر حاسم في مراحل التنمية الاقتصادية، يتعين تقييم مساهمته الاقتصادية والاجتماعية في تنمية المجتمعات. فمن خلال الاستثمار في رأس المال البشري وتنميته، يمكن محاربة الفقر والفوارق الاجتماعية وبناء مجتمعات الرفاه وتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة. ولتقييم تأثير رأس المال البشري على النمو والتنمية، يجب إيجاد قياس دقيق وموحد لهذا المؤشر بهدف تخصيص الاستثمارات اللازمة له. غير أن ما يجعل الأمر مفتوحا للاجتهاد وتعدد القياسات، كما هو الحال بالنسبة لتعدد التعاريف، هو صعوبة تبني قياس موحد نظرا لصعوبة القياس نفسه. يرجع ذلك بالأساس إلى أن المعرفة والقدرات والمهارات التي تتجسد في الأشخاص والتي تستخدم في تقنيات الإنتاج لخلق الرفاه الشخصي والمجتمعي كما جاء في تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لا يمكن فصلها عن الأشخاص مقارنة بالأصول المالية والمادية التي يمكن فصلها وبالتالي وضوح قياسها.[1] وفي الأدبيات، يتم استخدام بدائل مختلفة في تحليل تطورات رأس المال البشري، ويعد التحصيل المدرسي هو الأكثر شيوعا ولكن أيضا الطريقة الأسهل لقياس رأس المال البشري. وتقترح أدبيات النمو الاقتصادي وسائل بديلة لبناء مثل هذه البيانات.[2]

وفي هذا الصدد، هناك العديد من المؤشرات المستخدمة لقياس مخزون رأس المال البشري، ويمكن التمييز بين مقياسين رئيسيين حسب الدراسات التجريبية التي اهتمت بدراسة رأس المال البشري كالتالي: مؤشرات خاصة بالتعليم ومؤشرات صحية.

[1] مصطفى بنتور، منهجيات بناء وحساب مؤشرات رأس المال البشري مع الإشارة إلى وضع الدول العربية، صندوق النقد العربي، أكتوبر 2019، ص 7.

[2] منظمة التعاون الإسلامي، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي 2016، مركز الأبحاث الإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية *SESRIC*، 2016، ص 60.

3-1 المؤشرات الخاصة بالتعليم:

يمكن توضيح أهم المؤشرات التعليمية التي تستخدم كمؤشرات لقياس مخزون رأس المال البشري في النقاط التالية:

أ. **مؤشر نسبة التمدرس (الالتحاق بالمدارس)**: بحيث تشير معدلات الالتحاق إلى كفاءة نظام التعليم لالتحاق الطلاب من عمر محدد، وتستخدم لعكس المستوى العام للمشاركة في المستوى التعليمي المحدد. ويعبر معدل الالتحاق عن نسبة إجمالي الالتحاق (لمستوى محدد من مستويات التعليم) من عدد السكان الذين في عمر مرحلة الدراسة؛[1]

ب. **مؤشر متوسط عدد سنوات الدراسة**: يعبر عن متوسط عدد سنوات التعليم التي أتمها الأشخاص من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر محسوبا بمستويات التحصيل العلمي على أساس الفترات الرسمية لكل مرحلة. وتعد قاعدة البيانات الدولية الخاصة بالتعليم التي يشرف عليها روبرت بارو *(Robert Barro)* من جامعة هارفرد، وجونغ وا لي *(Jong-Wha Lee)* من جامعة كوريا، من أهم المصادر التي يستند إليها في الحصول على هذا المؤشر. كما تم استخدام هذا المؤشر في العديد من الدراسات التجريبية التي قام بها روبرت بارو *(R. Barro)* لدراسة تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي؛

ج. **مؤشر الأمية**: يعرف معدل الأمية على أنه عدد السكان البالغين من العمر 15 سنة فما فوق وغير الملمين بالقراءة والكتابة، معبرا عنه كنسبة مئوية من مجموع السكان في عمر 15 سنة فما فوق.[2]يعد هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لقياس مخزون رأس المال البشري؛

د. **مؤشر الرقم القياسي للتعليم**: وهو عبارة عن توليفة من معدلات الالتحاق بالمراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، ومعدل معرفة القراءة والكتابة؛[3]

هـ. **مؤشر الإنفاق على التعليم**: وهو يعبر عن مجموع الإنفاق الحكومي (الجاري والرأسمالي) على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. حيث يشكل الإنفاق على التعليم مؤشرا على الأهمية النسبية التي توليها الدولة لتكوين رأس المال البشري والاستثمار فيه، ومؤشرا هاما يستخدم في العديد من الدراسات للمقارنة بين الدول لمعرفة مقدار الأهمية المعطاة للعنصر البشري. كما يستخدم في العديد من الدراسات التجريبية كمؤشر للاستثمار في رأس المال البشري باعتبار أن الإنفاق على التعليم استثمار طويل المدى، وفي هذا

[1] مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التعليم والتنمية العلمية في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز أنقرة، بدون تاريخ، ص 16.

[2] معهد اليونيسكو للإحصاء، مؤشرات التربية: توجيهات فنية /تقنية، *unesco*، 2009، ص 3.

[3] أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص 4.

الصدد، قام (*G. Poilon, 2006*) بدراسة تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي لعينة متكونة من ستة دول أوروبية، وباستخدام نماذج بانل، أشارت نتائج الدراسة إلى أن رأس المال البشري والمقاس بالنفقات النظامية على التعليم له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي.[1]

3-2 المؤشرات الخاصة بالصحة:

يعد مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الميلاد من أهم المؤشرات الصحية المستخدمة لقياس رأس المال البشري. وهو يشير إلى عدد السنوات التي سيعيشها رضيع حديث الولادة إذا ظلت أنماط الوفيات السائدة وقت ولادته على حالها طوال حياته. ويعد روبرت بارو *(R. Barro)* من بين الباحثين الذين استخدموا هذا المؤشر الصحي لقياس رأس المال البشري الصحي.[2] بحيث توجد هناك علاقة سببية تبادلية بين الصحة والنمو، فالصحة تؤثر بطريقة مباشرة على النمو من خلال تأثيرها على الإنتاجية، حيث أن الصحة الجيدة تعطي الفرد المقدرة على بذل مجهود أكبر خلال نفس وحدة الزمن، والعمل لوقت أطول خلال اليوم نفسه، والعيش حياة إنتاجية أطول وكل هذه عوامل تساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية.[3]

4- أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدراسات التجريبية

لقد ركزت النماذج الاقتصادية التي تطورت في فترة الستينات من القرن العشرين على تحليل النمو الاقتصادي وعلى العوامل التي تحدد ذلك النمو. وكان يتم تفسير النمو الاقتصادي في ضوء عوامل الإنتاج التقليدية وهي: الأرض والعمل ورأس المال. وقد بذلت محاولات باستخدام تلك النماذج لمقارنة البيانات الإمبيريقية* الخاصة بنمو الدخل القومي بالبيانات الخاصة بهذه العوامل التقليدية. ولكن هذه المقارنات كشفت عن أن هناك نسبة كبيرة من النمو في الدخل القومي لا ترجع إلى الزيادة في عوامل الأرض والعمل ورأس المال، وإنما ترجع إلى عامل آخر لم تستطع تلك النماذج تفسيره أطلق عليه العامل الباقي في النمو الاقتصادي.[4]

---

[1] *Gwenaelle Poilon, éducation, investissement public et croissance en Europe; une étude de panel, Paris, Septembre 2006.*

[2] روبرت بارو، ترجمة: نادر إدريس التل، محددات النمو الاقتصادي دراسة تجريبية عبر البلدان، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 17.

[3] عبد الحميد علي الفضيل، أحمد سعد أبو فناس، قياس أثر الاستثمار البشري على النمو في ليبيا خلال الفترة (1980-2010)، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 5، عدد خاص، 2017، ص 138.

* يعبر مصطلح الامبيريقية عن الخبرة، والخبرة مصدرها الحواس وبالتالي فإن المعرفة الإنسانية تستمد شرعيتها من مرورها بهذه الحواس حتى تصبح بذلك قابلة للتحقق من صحتها.

[4] المركز العربي لبحوث التربية لدول الخليج، اقتصاديات التعليم، الطبعة الأولى، مكتبة الكويت الوطنية للنشر، الكويت، 2012، ص 15.

أصبح رأس المال البشري جزءا من استراتيجيات النمو الاقتصادي لكونه الموجه والمسيطر على رأس المال المادي، لأن الإنسان لابد وأن يجعل نتاجاته وانجازاته المادية والفكرية متأثرة به ومنحازة لجملة تكوينه وكمال شخصيته وجميع طباعه ونظرته للأشياء، وهذا ما أكدته نماذج النمو الحديثة (*New Growth Models*) التي تبلورت في كتابات *Paul Romer, Robert Lucas* هذا الارتباط الوثيق بين النمو وتراكم رأس المال البشري، كما اعتبر *Paul Romer* أن النمو المستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها وليس من خارجها، حيث يعتبر أن الابتكار هو العامل الأساسي لاستدامة النمو، وهذا ما يدفع بالشركات إلى استثمار مواردها في عمليات البحث والتطوير على عكس سولو *Solow* الذي صنف التغيرات التكنولوجية على أنها عامل خارجي، وبالتالي أصبحت الأفكار والمعارف الجديدة والاستثمار في رأس المال البشري هي العوامل الأساسية التي تقود وتحافظ على استدامة النمو الاقتصادي، حيث أكد سولو على أن النمو الاقتصادي لا يعتمد فقط على حجم القوى العاملة، بل على نوعية هذه القوى التي يعبر عنها بالكفاءة الإنتاجية للعاملين بحيث أصبح التعليم والتدريب هما الخيار المناسب لتحقيق التنمية.[1]

هناك العديد من الدراسات التجريبية التي اهتمت بتحليل العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، ومن بين أهم هذه الدراسات نجد:

دراسة أعدها [2](*George A.K, 1991*) والتي هدف من خلالها إلى اختبار مدى أهمية رأس المال البشري في إحداث النمو الاقتصادي لإحدى الدول النامية خلال الفترة (1970-1985)، وتم استخدم عدة مؤشرات لقياس رأس المال البشري مثل عدد سنوات الدراسة، التعليم للقوى العاملة والمعرفة التكنولوجية، وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة طردية موجبة طويلة الأجل بين مؤشرات رأس المال البشري والنمو الاقتصادي؛

وفي دراسة أخرى أعدها [3](*Barro, 1997*) على عينة مكونة من 100 دولة خلال الفترة (1965-1995)، أين هدف من خلالها إلى قياس العلاقة بين معدل نمو الدخل الفردي ومجموعة من المتغيرات منها نسبة عدد التلاميذ في المراحل التعليمية الثلاثة كمؤشرات لقياس لرأس المال البشري، وبتطبيق نماذج (*Panel*)، أشارت نتائج الدراسة إلى أن رأس المال البشري له تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة؛

[1] أونان بومدين، حفاظ زحل، واقع الاستثمار في رأس المال البشري لاستدامة النمو الاقتصادي والابتكار –دراسة حالة الجامعة الجزائرية–، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الرابع، 2016، ص 311.

[2] *George A.K , Level and Growth of Human Capital, Across-country Study of the Convergence Hypothesis, New York University, 1991.*

[3] *Barro, R, Human Capital: Growth, History, And Policy a Session to Honor Stanley Engerman, Human Capital and Growth, American Economic Review, Vol 91, No 2, 2001, PP 12 – 17.*

كما وجد *(Barro & Lee, 2000)* بدراستهما لمحددات النمو الاقتصادي في عدد كبير من دول العالم للفترة بين 1960 و1995، أن من محددات النمو المهمة مخزون رأس المال البشري الأولي في الدول وخصائص سكانها، فقد بين أن النمو مرتبط إيجابياً بالمستوى الأولي لمتوسط سنوات التحصيل المدرسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور البالغين، وفسر ذلك بأن العمال ذوي التعليم الأعلى هم مكملون للتقانات الجديدة، ويؤدون دوراً رئيساً في عملية التنمية.[1] وفي دراسة أخرى أعدها [2](*Barro, 2013*) بعنوان التعليم والنمو الاقتصادي لعينة مكونة من 100 دولة خلال الفترة 1960-1995، وقد استخدم عدة مؤشرات لقياس مخزون رأس المال البشري، منها التعليمية والصحية (متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، معدل عدد وفيات الأطفال الرضع)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أغلب مؤشرات رأس المال البشري ترتبط إيجابا مع النمو الاقتصادي.

وفي دراسة أعدها كل من [3](*Narayan, P. K. and Smyth, R, 2004*) والتي حاولوا من خلالها التعرف على العلاقة بين رأس المال البشري والدخل الحقيقي في الصين خلال الفترة (1960-1999)، وباستخدام منهجية التكامل المشترك واختبارات السببية، أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الدخل الحقيقي إلى رأس المال البشري في الأجل الطويل؛

كما جاءت أيضا دراسة [4](*Syed. M, 2017*) وآخرون لتبحث في العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في باكستان باستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسن "*Johansen co-integration*" خلال الفترة (1992-2014)، وباستخدام متوسط مستوى التعليم المرجح كمؤشر لرأس المال البشري، توصل الباحثون إلى وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي. كما أوصت الدراسة إلى ضرورة الاستثمار في القطاع التعليمي لتعظيم رأس المال البشري، باعتبار أن الاستثمار في هذا القطاع لا يساعد فقط في النمو الاقتصادي ولكنه يساهم أيضًا في التنمية الاقتصادية للبلاد.

[1] عدنان وديع، نفس المرجع السابق، ص 5.

[2] *Robert J. Barro, Education and Economic Growth, annals of economics and finance 14-2(A), 2013, pp 277-304.*

[3] *Narayan, P. K. and Smyth. R, Temporal Causality and the Dynamics of Exports, Human Capital and Real Income in China, international journal of applied economics, 1(1), september 2004, pp 24-45.*

[4] *Syed Mohsin Kazmi, Kazim Ali and Ghamze Ali, Impact of Human capital on Economic Growth: Evidence from Pakistan, Sustainable Development Policy Institute, First edition, Pakistan, October 2017, pp 01-12.*

المبحث الرابع: المؤسساتية والنمو الاقتصادي

كما نعلم اليوم، فإن أهمية دور المؤسسات (*Institutions*) في النمو الاقتصادي لا يحتاج في الواقع إلى تأكيد، حيث أن اختلاف مستوى التطور والنمو الاقتصادي لا يرجع بالضرورة إلى اختلاف توفر الموارد الطبيعية أو الإمكانيات المالية، بل حسبما يبدو يتمثل الاختلاف أساسا في السياسات والمناهج المتبعة وبشكل أخص في الإدارة والمؤسسات المناطة بها مثل هذه السياسات والمناهج، وبالرغم من أهمية دور المؤسسات في النمو والتنمية الاقتصادية إلا أنها نادرا ما تحظى باهتمام كاف وبحث متخصص.[1]

1- مفاهيم حول المؤسسات

يعد الاقتصادي دوغلاس نورث *(Douglas North)* الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1993 من أبرز المساهمين في الاقتصاد المؤسسي الجديد، وهذا من خلال أبحاثه ومساهماته الأكاديمية حول أهمية المؤسسات في النمو والتنمية الاقتصادية.

1-1 تعريف المؤسسات:

اتجه الاقتصاديون منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى وضع مفهوم غير مادي للمؤسسة يستخدم لشرح أسباب عدم توافق السلوكيات الاقتصادية مع نظرية العرض والطلب، وهذه المدرسة الفكرية ترجع جذورها إلى ما قام به خبراء الاقتصاد أمثال (فيبلن)، (باريتو وجون آر. كومونز)، ومن أبرز الرموز المعاصرة في التحليل المؤسسي في علم الاقتصاد دوغلاس نورث *(Douglas North)* عام 1993.[2] ونستعرض أهم التعاريف المقدمة للمؤسسات كالتالي:

يعرف سكوترز (*Schotters, 1981*) المؤسسات على أنها "من لوازم السلوك الاجتماعي الذي يتعارف ويتفق عليه جميع أفراد المجتمع، والذين يقرون سلوكا متكررا في موقف بعينه، يفرض نفسه، أو تفرضه سلطة خارجية".[3] ووفقا ل *Douglas North* المؤسسات هي قواعد اللعبة في مجتمع ما، أو القيود التي وضعت إنسانيا والمحددة لشكل التفاعل البشري" وحسب *North* أيضا يقصد بالمؤسسات "القيود الرسمية (القوانين، الدساتير)،

[1] جاسم المناعي، أهمية دور المؤسسات في النمو الاقتصادي، صندوق النقد العربي، 2007، ص 1.

[2] عبد علي كاظم المعموري وآخرون، أثر المؤسساتية الحديثة في الفكر التنموي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 25، 2017، ص 2.

[3] ستيفان فويت، ترجمة: مصطفى سرور، الاقتصاد المؤسساتي، منشورات المتوسط، إيطاليا، 2017، ص 8.

غير الرسمية (العادات والتقاليد)، السياسات الحكومية (التنفيذ والعقاب) والتي تحدد التفاعلات بين المتعاملين الاقتصاديين".[1] كما يعرفها أيضا بأنها "مجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم التفاعلات الإنسانية".[2]

ويعرف العالم *Peter Hall* المؤسسات على أنها "القواعد الرسمية وإجراءات الامتثال والممارسة التقليدية التي تحدد هيكلية العلاقة بين الأفراد في الدولة والاقتصاد".[3]

وقد أفاد الأمين العام السابق للأمم المتحدة (بان كي مون) في تقريره عن بناء السلام الصادر في عام 2012، بأن "المؤسسات – التي تعرف عامة بأنها قواعد اللعبة والمنظمات التي تحدد إطار هذه القواعد وتطبقها – توفر المحفزات والقيود التي تحدد شكل التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي".[4]

ويقصد أيضا بالمؤسسات مجموعة القواعد أو القيود التي يفرضها البشر على أنفسهم لتسهيل التنسيق والتفاعل فيما بينهم، وتتكون من مجموعة القواعد الرسمية وغير الرسمية المكتوبة وغير المكتوبة.[5]

وتعرف المؤسسات في الأدبيات التطبيقية للاقتصاد على أنها "القوانين التي تحكم اللعبة في المجتمع"، بمعنى أنها كل تلك القيود التي يتعارف عليها المجتمع لتحكم العلاقات التبادلية بين البشر، مما يترتب عليه تشكيل هيكل الحوافز في التبادل بين البشر: سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. ويقصد بهيكل الحوافز تركيبة تكلفة المبادلات وضمان الاستمتاع بالعائد على النشاطات.[6]

كما يعتبر (داني رودريك، 2004) أن النوعية المؤسساتية هي الضامن لسيادة القانون والمستويات الأساسية للدخل والتعليم والتي تشير إلى اختلاف معدلات النمو بين البلدان. أما نورث دوغلاس فيرى أن النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي توفر حقوق ملكية محددة وواضحة توفر الحوافز من أجل الإنتاج وكذا نظاما سياسيا الذي يرسي منظومة قانونية وقضائية تضمن تنفيذ العقود والاتفاقات بتكلفة منخفضة. أما (دارون أسيمنغلو) فيعتبر النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي تتوفر على الخصائص التالية: توفير حقوق ملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنهم من الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية؛ وضع قيود على أعمال النخبة والسياسيين وجماعة

[1] أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، المؤسسات والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015، ص ص 142-143.

[2] *Hali Edison, qualité des institutions et résultats économique un lien vraiment étroit, Finance et Développement, FMI, Juin 2003, p 36.*

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، تقرير الحوكمة في المنطقة العربية التنمية المؤسسية في سياقات ما بعد النزاع، الأمم المتحدة، العدد الثالث، 2019، ص 29.

[4] نفس المرجع ، ص 14.

[5] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2018، ص 24.

[6] علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس المؤسسات، سلسلة المعهد العربي للتخطيط، العدد 60، 2007، ص 2.

المصالح بحيث لا يستطيعون استعمال سلطتهم في انتزاع مداخيل واستثمارات الآخرين؛ توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع بحيث يستطيع كل الأفراد الاستثمار والمساهمة في مختلف الأنشطة المنتجة.[1]

2-1 أنواع المؤسسات:

يجب التفريق بين المؤسسات والمنظمات، فحسب *North* المؤسسات هي قواعد اللعبة والمنظمات هم اللاعبون، فهي العلاقات ما بين هاته وتلك التي توجه التغيير المؤسساتي. فالمؤسسات هي القيود التي تتطلب للإنسان في علاقاته الخاصة. هذه القيود بالإضافة إلى القيود العادلة للاقتصاد تحدد مجموعة الفرص المتاحة في الاقتصاد. أما المنظمات تتشكل في مجموعة من الأفراد تربطهم بعض الأهداف المشتركة. الشركات، النقابات، التعاونيات هي أمثلة عن المنظمات الاقتصادية. والأحزاب السياسية، الأعضاء المنتخبة، البرلمان هي أمثلة عن المنظمات السياسية. أما الجمعيات الدينية، النوادي هي أمثلة عن المنظمات الاجتماعية.[2] ويمكن تصنيف أنواع المؤسسات حسب نورث دوغلاس إلى مؤسسات رسمية ومؤسسات غير رسمية كالتالي:[3]

أ. **المؤسسات الرسمية:** حسب نورث 1990 فإن المؤسسات الرسمية هي القواعد والتشريعات المشكلة بواسطة السلطات السياسية والتشريعية لتعريف التفاعل في المجتمع، وقسم دوغلاس هذه المؤسسات إلى ثلاثة أصناف:

- ✓ القواعد السياسية: وهي التي تعرف بشكل واسع الهيكل التدريجي للسياسة وقاعدة هيكل قراره الأساسي؛
- ✓ القواعد الاقتصادية: وهي التي تعرف حقوق الملكية وهي حزمة من الحقوق على استعمال الملكية والدخل المشتق عنها والقدرة على نقل الأصل أو المورد؛
- ✓ العقود: وهي التي تتضمن مثلا ترتيبات خاصة وتسهل هذه القواعد مع بعضها التبادل الاقتصادي والسياسي.

[1] لطفي مخزومي، عصام جوادي، التحليل القياسي للنوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي –دراسة لعينة من الدول العربية–، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، العدد 02، 2016، ص 249.

[2] زاوي أحمد صادق، الحكم الراشد، المؤسسات والنمو الاقتصادي: العوامل المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017، ص ص 76-77.

[3] لطفي مخزومي وآخرون، النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، ديسمبر 2016، ص ص 58-59.

ب. **المؤسسات الغير رسمية:** عرف نورث دوغلاس المؤسسات غير الرسمية على أنها منتوج النماذج العقلية الذهنية لأفراد معينين، والمتجسدة في شكل العادات والتقاليد والأعراف والقيم الأخلاقية واللغة والديانة.

وبالتالي ينظر للمؤسسات على أنها الضوابط التي يضعها البشر لتحديد هيكل التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تكون رسمية مثل الدساتير والقوانين والتي تتسم بسهولة التغيير، وقد تكون غير رسمية مثل الأعراف والتقاليد، والتي تتسم بصعوبة التغيير. ويساهم الإرث التاريخي للبلد، وفيما إذا كان محكوما بنمط شمولي أم متفتح وديمقراطي، في شكل المؤسسات السائدة حاليا.[1]

كما يؤكد [2](*Acemoglu and Robinson, 2012*) بأن "البلدان تختلف من حيث نجاحها الاقتصادي بسبب مؤسساتها المختلفة، والقواعد التي تؤثر في كيفية عمل الاقتصاد، والحوافز التي تحرك وتدفع الناس. هذه جميعا هي في النهاية من نتاج السياسة". ويتم التمييز بين نوعين من المؤسسات الاقتصادية. "الاستخلاصية *Extractive*" و"الجامعة *Inclusive*". فهدف المؤسسات الاستخلاصية هو ضمان ازدهار قلة من الأفراد على حساب الأغلبية. أما هدف المؤسسات الجامعة هو السماح لكل شخص بالانغماس في الاقتصاد على أساس متساو. فالاستبدادية والنظام الاقتصادي هما من المؤسسات الاستخلاصية. أما مؤسسات اقتصاد السوق القائم على حكم القانون هي من المؤسسات الجامعة. أما السمات المميزة للمؤسسات الجامعة هي الجمع بين التخطيط المركزي وبين التعددية: أي أنه يجب أن تكون الدولة قوية بما يكفي لإبقاء القوة الخاصة ضمن حدود معينة وأن تكون في الوقت نفسه خاضعة لسيطرة سلطة سياسية مشتركة على نطاق واسع. وتعتبر جميع الترتيبات السياسية الأخرى على أنها استخلاصية.[3]

2- الأهمية الاقتصادية للمؤسسات

بالرغم من التسليم السائد بأهمية المؤسسات والتغيير المؤسسي، إلا أن شأنها أهمل في نظريات التنمية لصالح العوامل الكمية مثل العمالة والأراضي ورأس المال المادي ورأس المال البشري. وتزايد الاهتمام حديثا بالمؤسسات والجوانب المؤسسية على غرار مفهوم التوجه الإداري أو الحاكمية (*Governance*).[4] أين تركز اهتمام الاقتصاديين خلال حقبة التسعينات من القرن الماضي على الدور الاقتصادي الهام الذي تلعبه البيئة المؤسسية في

[1] تقرير التنمية العربية، الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الثاني 2015، ص 296.

[2] *Acemoglu, D. and Robinson, J, Why Nations Fail: The Origins of Powers, Prosperity, and Poverty, New York: Crown Publishers, 2012.*

[3] أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، نفس المرجع السابق، ص 152.

[4] عماد الإمام، المؤسسات والتنمية، مجلة جسر التنمية، العدد 42، المعهد العربي للتخطيط، 2005، ص 3.

كل دولة على النشاط الاقتصادي، وبات واضحا أن ذلك الدور هام في خفض تكلفة المعاملات وإرساء قواعد المنافسة وحماية المستهلك وتوفير بيئة ومناخ عمل أفضل يمكنه حفز النمو. من هنا اهتم الفكر التنموي خلال تلك الحقبة بدراسة دور البيئة المؤسسية وتأثيرها على النمو الاقتصادي. من بين أهم الدراسات التي أجريت في هذا الصدد التي أجراها داني روردريك [1](*Rodric D. et al*) والتي أشار فيها إلى أن الدول التي تفتقر إلى المؤسسات السياسية والاقتصادية القوية لا يمكنها الحفاظ على النمو الاقتصادي والاستقرار.[2]

هذا وترتبط المؤسسات بالأداء الاقتصادي نظرا لتأثيرها على هيكل حوافز المتعاملين في استعمال الأصول والموارد الاقتصادية العامة والخاصة، وقد تزايد الاهتمام بدور المؤسسات كعنصر هام في تفسير التنمية الاقتصادية بعد إهمالها طويلا في نظريات التنمية لصالح العوامل الكمية من خلال مساهمات كل من *(North and Cos)* وغيرهما، حيث تبين أن التطور الاقتصادي لا يستجيب تلقائيا لتراكم الإنتاج وزيادة الإنتاجية، ولكن يحتاج إلى ضامن لتقليل التكاليف وتقاسم المخاطر وتشجيع الاستثمار وحركة رأس المال وحفظ حقوق الملكية، بحيث تمثل الترتيبات المؤسسية التي تعمل بكفاءة وفعالية محركا قويا للقدرات البشرية، ومن ثم الأداء سواء في إدارة الشأن العام أو القطاع الخاص. كما يرى (*North*) بأن التنمية الاقتصادية هي بالأساس نابعة من تطور المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تخلق بيئة مجتمعية واقتصادية دافعة للإنتاجية.[3]

بالإضافة إلى ما سبق، فإن الحديث عن تأثير وضع ودور المؤسسات في النمو والأداء الاقتصادي لا يقتصر فقط على المؤسسات الاقتصادية حيث أن المؤسسات السياسية والإدارية والتعليمية والقضائية جميعها لها دور وتأثير لا يقل أهمية عن وضع الأداء الاقتصادي السائد. فعلى الصعيد السياسي فإن المشاركة الشعبية لها دور وأهمية كبيرة في مجال دعم الخطط والسياسات الاقتصادية المتبعة. هذا كما أن نضج وتطور المشاركة السياسية تساعد على تكريس ممارسة الرقابة التشريعية والمساءلة الشعبية. كذلك فإن تطور المؤسسات القضائية يعزز استقلالية القضاء كما أن ذلك من شأنه أن يوفر خدمات قضائية تتناسب مع الحاجات الاقتصادية المتطورة وبخاصة في مجال الفصل في النزاعات المالية والاستثمارية. هذا ينطبق أيضا على ضرورة تطوير المؤسسات التعليمية حيث أنه كما لا يخفى على الجميع فإن التوسع في بناء المدارس والجامعات لم يساعد بالضرورة كما يبدو على توفير الكفاءات العلمية التي يحتاج لها تطور ونمو الاقتصاد الأمر الذي يستدعي عدم الاكتفاء بالتركيز على زيادة

[1] *Rodric D. et al. Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development, Journal of Economic Growth, Volume 9, Issue 2, June 2004, pp 131 –165.*

[2] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، نفس المرجع السابق، 2018، ص 24.

[3] فيصل المناور وآخرون، نموذج مقترح لإصلاح المؤسسات العامة في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 21، العدد 2، 2019، ص 12.

عدد المدارس والجامعات بل ينبغي التفكير جديا في تقوية المؤسسات التعليمية والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب.[1]

3- مؤشرات قياس النوعية المؤسساتية

لقد حفز الاهتمام المتزايد بالمؤسسات البحث التجريبي الذي يهدف إلى قياس النوعية المؤسساتية، مما أدى إلى نشر عدد كبير من المؤشرات. وعادة ما يتم قياس النوعية المؤسساتية في الدراسات التجريبية بمؤشرات أهمها: مؤشرات الدليل الدولي للمخاطر القطرية، مؤشر مدركات الفساد، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشرات الحكم الراشد الصادرة عن البك الدولي ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

3-1 مؤشرات الدليل الدولي للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة *The Political Risk Services (PRS)* من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية *International Country Risk Guide (ICRG)* منذ عام 1980. تقاس النوعية المؤسسية كمؤشر يبنى انطلاقا من أربع مؤشرات مدرجة في الدليل الدولي للمخاطر في البلدان (*ICRG*)، وهذه المؤشرات هي:

أ. الفساد: درجة كافة أوجه الفساد مثل المحسوبية والتسلط والعلاقات الوثيقة المشبوهة بين المحافل السياسية وبيئة الأعمال؛

ب. حكم القانون: قوة وحيادية النظام القانوني ومدى الامتثال الشعبي للقانون واحترامه؛

ج. النوعية البيروقراطية: قوة وكفاءة الأجهزة الإدارية في الحكم بدون حدوث تغيرات جذرية في السياسة أو انقطاع الخدمات الحكومية؛

د. الاستقرار الحكومي: مقدرة الحكومة على تحقيق برنامجها المعلن والبقاء في السلطة.

وتتم إعادة ترتيب هذه المؤشرات وفق سلم مكون من درجات تتراوح من 1 إلى 12 نقطة، حيث تشير النقاط الأعلى إلى وجود مؤسسات جيدة. ويتم بناء مؤشر النوعية المؤسسية كمتوسط للمؤشرات الأربعة المذكورة.[2]

[1] جاسم المناعي، نفس المرجع السابق، ص ص 1-2.

[2] داليا حاكوره، النمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقائع الندوة حول المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، 19-20 ديسمبر 2006، الإمارات العربية المتحدة، ص 95.

3-2 مؤشر مدركات الفساد (*Corruption Perception Index*):

وهو مؤشر تصدره منظمة الشفافية الدولية، ويعد من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الفساد، أطلق هذا المؤشر سنة 1995 ليصبح أحد أهم إصدارات منظمة الشفافية الدولية، وأبرز المؤشرات العالمية لتقييم انتشار الفساد في القطاع العام، ويصنف مؤشر مدركات الفساد درجات ومراتب للبلدان/الأقاليم استنادا إلى مدى فساد القطاع العام في البلد حسب الخبراء والمسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال، بما في ذلك الرشوة، اختلاس المال العام، استغلال الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية، المحاباة في الوظيفة العمومية والاستحواذ على الدولة، وذلك حسب مقياس يتراوح بين 0 و100 نقطة، حيث تمثل النقطة الصفر البلدان الأكثر فسادا في حين تمثل النقطة 100 البلدان الأكثر نزاهة.[1]

3-3 مؤشر الحرية الاقتصادية (*Economic Freedom Index*):

تصدر مؤسسة *(Heritage Foundation)* منذ سنة 1995 بالتعاون مع صحيفة *(Wall Street)* تقرير سنوي لمؤشر الحرية الاقتصادية في مختلف دول العالم، حيث يستند هذا المؤشر إلى عشرة عوامل (يدخل بها 50 متغيرا) تشمل: السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، وضوح السياسة النقدية (سعر الصرف والتضخم)، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، احترام حقوق الملكية الفردية، ملائمة التشريعات ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية وأنشطة السوق الموازية، ولهذه المكونات العشرة أوزانا متساوية.[2] ويتم حساب مؤشر الحرية الاقتصادية بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، كما يتم تصنيف هذا المؤشر على سلم من 0 (حرية مكبوتة) إلى 100 (حرية تامة).

3-4 مؤشر الحوكمة العالمي (*Worldwide Governance Index*):

لقد قام معهد البنك الدولي التابع للبنك الدولي بإشراف *(Daniel Kuffmann)* ومجموعة من الخبراء الاقتصاديين بمحاولة تقييم جودة المحيط المؤسساتي من خلال تقديمهم لمؤشر النوعية المؤسساتية *(Institutional Indicator of Quality)* ابتداء من سنة 1996 والذي يعتبر المتوسط الحسابي لستة مؤشرات، بحيث يستعمل مؤشرين للتعبير أو قياس معيار واحد وتتغير قيمة كل مؤشر بين القيمتين (2.5-) و (2.5) بحيث كلما ارتفعت

[1] منظمة الشفافية الدولية، الموقع الالكتروني: www.Transperency.org تاريخ الإطلاع: (2020/05/24).

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية، العدد 23، 2004، ص 10.

قيمة المؤشر دل ذلك على الوضعية الأفضل في حين تدل القيم السالبة على تدهور الأوضاع. وهذه المؤشرات موضحة كالتالي:[1]

أ. الصوت والمساءلة: يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام؛

ب. الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب: يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب؛

ج. فعالية الحكومة: يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات؛

د. نوعية التنظيم: قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك... ويكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على أهم القيود الرئيسية التي تواجه الشركات؛

هـ. سيادة القانون: يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع والتقيد بها، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف؛

و. مكافحة (ضبط، الحد من) الفساد: يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها، وكذلك "استحواذ" النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.

3-5 مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (*Ease of Doing Business Index*):

تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وينظر إلى هذا المؤشر كأداة إستراتيجية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم ويتيح عقد المقارنات فيما بينها. ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال يرتب البلدان من 1-190 دولة، بحيث المرتبة الأولى تمثل أفضل بلد. يعني الحصول على مرتبة عالية (درجة رقمية منخفضة) أن البيئة الإجرائية تعتبر ملائمة وأكثر تشجيعا لممارسة النشاط.[2]

[1] يختار عبد القادر، عبد الرحمان عبد القادر، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية-حالة الدول العربية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي الثامن حول النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة-قطر، 19-21 ديسمبر 2011، ص ص 5-6.

[2] علام عثمان، سنوساوي صالح، آليات تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنافسية، *Global Journal of Economics and Business* ، المجلد 4، العدد 1، 2018 ، ص 79.

4- أثر المؤسسات على النمو الاقتصادي في الدراسات التجريبية

لقد أثبتت مختلف الدراسات التي أجريت في السنوات الأخيرة أن للمؤسسات أهمية بالغة وحيوية في عملية التنمية والنمو الاقتصادي للبلدان. وقد وجد الاقتصاديون أن اختلاف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حول العالم يرتبط بشكل وثيق بالاختلاف في نوعية المؤسسات. فالبلدان التي تملك مؤسسات جيدة تشجع على الاستثمار في رأس المال المادي ورأس المال البشري وفي التكنولوجيا العالية، تستطيع تحسين أداء اقتصادها وتوفير الرفاه لسكانها.[1]

ويوضح نورث (*North, 1990*)[2] أنه من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، يجب على المؤسسات تعزيز وتحفيز الإجراءات الإنتاجية وزيادة الثروة مثل الابتكار واكتساب رأس المال والتعليم، وضمان حقوق الملكية ومنع السلوك المفترس المدمر للثروة مثل الفساد. وبالتالي تؤثر المؤسسات على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية، هياكل الحوافز وتكاليف المعاملات. فالمجتمعات التي يشعر فيها المستثمرون بالأمان فيما يتعلق بحقوق الملكية، محدودية المخاطر القانونية والاقتصادية، تكون العقبات البيروقراطية فيها محدودة والوصول إلى أسواق العمل فيها يكون مأمنا، وبالتالي من المرجح أن تزدهر فيها الأعمال وتزيد الإنتاجية وترتفع فيها مستويات دخل الفرد. أما المجتمعات التي يواجه فيها المستثمرون مخاطر عالية فيما يتعلق بمصادرة الملكية، محدودية اللجوء إلى القانون، الفساد الشديد أو المطالب البيروقراطية الخانقة، تجعلها أقل جذبا لاستثمارات أصحاب المشاريع بسبب عدم اليقين وتعطيل نشاط السوق. وتشمل هذه التأثيرات أيضا انخفاضا في مستويات رأس المال البشري والمادي، نمو العمالة، وانخفاضا في حجم التجارة والاستثمار الأجنبي.[3]

هناك العديد من الدراسات التجريبية التي اهتمت بتحليل العلاقة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي، ومن بين أهم هذه الدراسات نجد:

دراسة قام بها (*R. Barro, 1996*)[4] لدارسة محددات النمو الاقتصادي لعينة مكونة من 100 دولة، ومن بين المحددات الأساسية المدرجة في نموذج الدراسة للتعبير عن الإطار المؤسساتي مؤشر سيادة القانون الصادر عن الدليل القطري للمخاطر الدولية، ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها هو أن مؤشر سيادة القانون يرتبط إيجابا

[1] شيبي عبد الرحيم، شكوري سيدي محمد، الجودة المؤسساتية والتنمية المستدامة في الدول العربية: دراسة تطبيقية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد 01، المعهد العربي للتخطيط، 2019، ص 18.

[2] *North, D. C. Institutions, Institutional Change, and Economic Performance. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.*

[3] أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، نفس المرجع السابق، ص 143.

[4] *Barro Robert .J, Determinants of Economic Growth : A Cross-Country Empirical Study,national bureau of Economic Research (Nber),Cambridge,1996.*

بشكل قوي مع النمو الاقتصادي، بحيث أن التحسن في قيمة المؤشر بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بنحو 0.5%.

دراسة أعدها كل من [1](*Hall and Jones 1999*) في محاولة منهم للإجابة على السؤال التالي: "لماذا يختلف الناتج لكل عامل بشكل كبير عبر البلدان ؟" حيث أشاروا من خلال هذه الدراسة أن الفروق بين البلدان في الدخل لا يمكن تفسيرها جزئيًا إلا بالاختلافات في التعليم أو تراكم رأس المال المادي. كما جادلوا وأثبتوا في دراستهم أن السبب الكامن وراء الاختلاف الكبير في الإنتاجية أو الإنتاج لكل عامل يكمن في البنى التحتية الاجتماعية أو المؤسسات وسياسات الحكومة التي تنظم البيئة الاقتصادية؛

دراسة أعدها[2](*Kaufmann, D, and Kraay, A. 2002*) والتي هدفت إلى البحث عن العلاقة السببية بين إدارة الحكم والنمو الاقتصادي باستخدام عينة مكونة من 175 دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي للفترة (2000-2001)، وباستخدام متوسط مؤشرات الحكم الراشد للدلالة عن نوعية إدارة الحكم، توصل الباحثان إلى وجود تأثير سببي قوي ينطلق من إدارة الحكم إلى الدخل الفردي، حيث يؤدي تحسين نوعية إدارة الحكم إلى زيادة الدخل الفردي، في حين يوجد تأثير سببي ضعيف ينطلق من الدخل الفردي إلى إدارة الحكم.

أما الدراسة التي أعدها كل من [3](*Acemoglu, D, Johnson, S and Robinson, J ,2005*) فقد أكدت على الدور الهام للمؤسسات في إحداث النمو الاقتصادي، باعتبارها عامل محفز للأعوان الاقتصاديين، فالمؤسسات الجديدة التي توفر حقوق ملكية لأكبر شريحة من الأفراد هي الوضعية الأساسية للنمو الاقتصادي على المدى البعيد، كما أشارت نتائج الدراسة أيضا إلى أن العامل المفسر لفوارق النمو هي المؤسسات وليست الجغرافيا والثقافة؛

كما توصلت دراسة البنك الدولي (2008)[4] إلى أن العامل الرئيسي في اختلافات الازدهار والتقدم عبر البلدان هو الاختلافات في المؤسسات الاقتصادية. كما أشارت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية في المجتمع تعتمد على طبيعة المؤسسات السياسية وتوزيع السلطة السياسية. وأن المحددات الرئيسية للفروق بين البلدان في

[1] *Robert E. Hall and Charles I. Jones, Why Do Some Countries Produce So Much More Output Per Worker Than Others?, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 114, No. 1 (Feb., 1999), pp 83-116*
[2] *Kaufmann; D, and Kraay, A, Growth without Governance, The World Bank, 2002.*
[3] *Acemoglu, D, Johnson, S and Robinson, J , Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth. In P. Aghion and S. Durlauf) eds.) Handbook of Economic Growth. Amsterdam: North-Holland.2005.*
[4] *Daron A, James R, The Role of Institutions inGrowth and Development, The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, 2008.*

دخل الفرد هي الفروق في المؤسسات الاقتصادية التي تتأثر بدورها بالمؤسسات السياسية والتوزيعات المختلفة للسلطة السياسية؛

كما أشارت النتائج في دراسة أعدها (*Abdoul G.M, 2010*)[1] حول الآثار الكلية للمؤسسات والإصلاحات المؤسسية على التنمية في الدول النامية، إلى أن المؤسسات الجيدة هي المؤسسات الفعالة للتنظيم التي تشجع احتمال وجود أوجه جديدة للنمو الاقتصادي الإيجابي، وأن تحسين نوعية المؤسسات يخفض التكاليف على المدى القصير ويزيد الأرباح على المدى الطويل؛

في دراسة أخرى قام بها كل من (*Elisa Valeriani, Sara Peluso, 2011*)[2] على عينة تتكون من 181 دولة خلال الفترة (1950-2009) بهدف دراسة تأثير الجودة المؤسسية على النمو الاقتصادي وكذلك دراسة ما إذا كان التأثير النهائي يختلف باختلاف درجة التطوير، وباستخدام ثلاثة مؤشرات مؤسسية والاعتماد على نماذج (*panel*)، أظهرت نتائج الدراسة توافقا مع الفرضية الرئيسية، وهي أن الجودة المؤسسية تؤثر تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي، والفرق الوحيد بين كيفية تأثر النمو في البلدان النامية والبلدان المتقدمة بالجودة المؤسسية هو في حجم الأثر وليس في اتجاهه؛

كما أشارت دراسة أخرى أعدها كل من (*Hadhek Z ,Mohamed Karim K, 2012*)[3] على عينة مكونة من 37 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة (1975-2000)، حيث هدفت إلى قياس تأثير العوامل المؤسسية على النمو الاقتصادي، وباستخدام نماذج (*panel*)، أشارت النتائج إلى أن المؤسسات الاقتصادية لها تأثير إيجابي مهيمن على النمو الاقتصادي للعينة الإجمالية للبلدان. كما أشارت أيضا إلى أن المؤسسات السياسية تعتبر كمحددات لفعالية المؤسسات الاقتصادية ولها تأثير غير مباشر على النمو الاقتصادي، وهو الأثر الذي يمر عبر الاستثمار ورأس المال البشري بشكل خاص. كما أن المؤسسات السياسية السيئة ستولد مؤسسات اقتصادية ضعيفة، غير قادرة على التأثير في النشاط الاقتصادي؛

[1] *Abdoul' Ganiou mijiyawa, institutions et développement : analyse des effets macroéconomiques des institutions et de réformes institutionnelles dans les pays en développement , thèse de doctorat en sciences économiques, université d'auvergne-Clermont I, 2010.*

[2] *Elisa Valeriani, Sara Peluso, The Impact Of Institutional Quality On Economic Growth And Development: An Empirical Study, Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology, Issue 6, october 2011, 1-25.*

[3] *Hadhek Zouhaier, Mohamed Karim KEFI, Institutions and Economic Growth, Asian Economic and Financial Review, 2(7),2012, 795-812*

وبالتالي فإن هناك اعتراف عام بأن المؤسسات لها تأثير مباشر على النمو. على سبيل المثال، دراسة (*Rodrik et al, 2002*) التي تبين أن "الأثر المباشر المقدر للمؤسسات على الدخل إيجابي وكبير". إلى جانب التأثير المباشر الملحوظ، تقر معظم الدراسات أيضًا بالتأثير غير المباشر على النمو والتنمية الاقتصادية (الشكل 2.2). حيث يمكن أن تؤدي المؤسسات إلى زيادة الاستثمار، وإلى إدارة أفضل للصراعات والنزاعات، وإلى سياسات أفضل وإلى زيادة في رأس المال الاجتماعي للمجتمع. كل هذه العوامل لها تأثير إيجابي معترف به على النمو، لذلك تقترح معظم الدراسات علاقة قوية بين الجودة المؤسسية ونتائج النمو والتنمية.[1]

الشكل رقم (2.2): تأثير المؤسسات على النمو

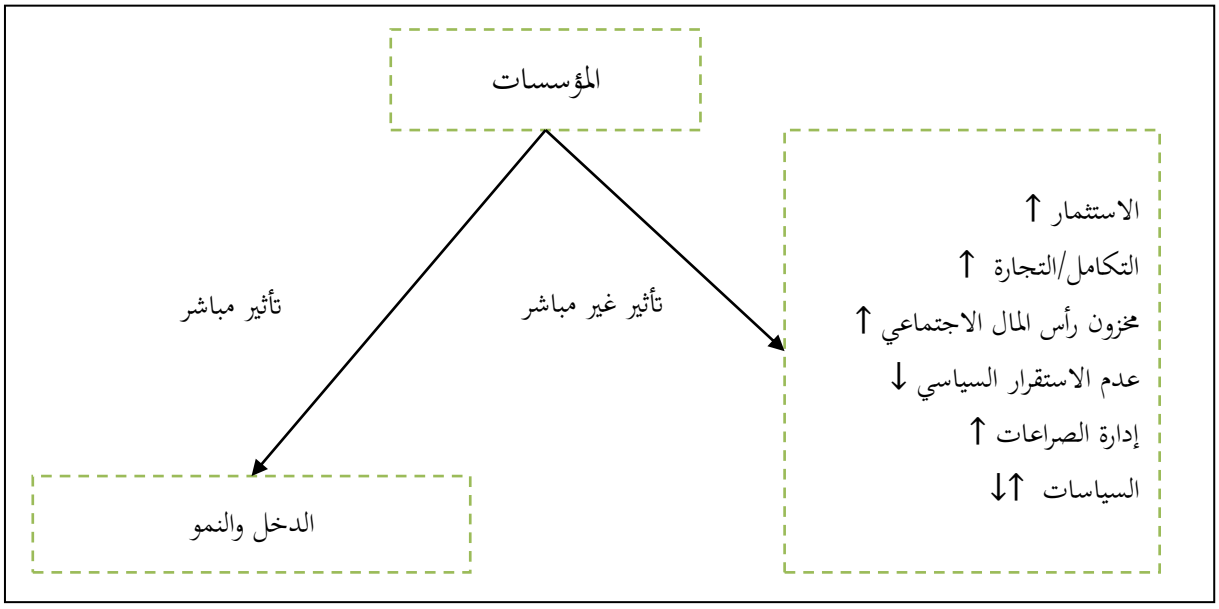

Source: *Johannes Jütting, institutions and Development: a critical review. OECD DEVELOPMENT CENTRE, working Paper 210, 2003, p20.*

[1] *Johannes Jütting, institutions and Development:a critical review. oecd development centre, working Paper 210, 2003, p19.*

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تغيرت نظرة الاقتصاديين المهتمين بدراسة النمو الاقتصادي وأهم العوامل المحددة له من بعد نظرية النمو الداخلي، لتظهر بعدها العديد من الدراسات التجريبية التي حاولت دراسة أهمية العوامل الأخرى في تفسير النمو الاقتصادي والتي لم تدرسها النظريات السابقة، ومن أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في ظل هذه الدراسات التجريبية الحديثة، نجد كل من الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال البشري والمؤسساتية، حيث برهنت أغلب الدراسات التجريبية الحديثة على أهمية هذه العوامل في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

أكدت النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية الحديثة في مجال التجارة الخارجية على أهمية الانفتاح التجاري في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي من خلال العديد من القنوات المختلفة مثل نقل التكنولوجيا، وزيادة اقتصاديات الحجم والتأثير التنافسي الإيجابي الناتج عن التفاعل بين الشركات المحلية والأجنبية في الأسواق الداخلية والخارجية، حيث أن البلدان التي تكون فيها درجات الانفتاح على التجارة الخارجية مرتفعة تحقق في الغالب نموا أسرع. وبالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فيظهر أثره الإيجابي على النمو الاقتصادي باعتباره أداة فعالة في جلب تحسينات في التكنولوجيات، والكفاءة والإنتاجية وهذه العناصر بدورها تؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي، كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، غير أن التأثير الايجابي لهذا النوع من الاستثمارات على النمو يتطلب وجود عدة عوامل في البلد المضيف منها تطور السوق المالية، ودرجة الانفتاح التجاري، والاستقرار السياسي والاقتصادي. ومن ناحية أخرى، يعتبر مخزون رأس المال البشري من أهم العوامل الرئيسية المحفزة للنمو الاقتصادي في المدى الطويل، ويظهر أثره الإيجابي على النمو لكونه الموجه والمسيطر على رأس المال المادي وشرط ضروري للتكيف مع التكنولوجيات الحديثة، وكذلك من خلال مساهمته في تحسين وتطوير تقنيات الإنتاج.

أما فيما يتعلق بأثر المؤسسات على النمو الاقتصادي، فقد أثبتت أغلب الدراسات التجريبية الحديثة أن المؤسسات الفعالة لها أهمية بالغة في التنمية والنمو الاقتصادي، فالبلدان التي تملك مؤسسات قوية وفعالة يمكنها تشجيع الاستثمار في رأس المال المادي ورأس المال البشري وفي التكنولوجيا العالية، وبالتالي تستطيع تحسين أداءها الاقتصادي بشكل أحسن من البلدان التي لديها بنية مؤسساتية ضعيفة، كما وجد الاقتصاديون أن الاختلافات في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حول العالم يرتبط بشكل وثيق بالاختلاف في نوعية المؤسسات.

الفصل الثالث: الأداء الاقتصادي في الدول المغاربية خلال الفترة (1990-2017)

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى تحليل الأداء الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة (1990-2017)، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث أساسية، وسنحاول من خلال المبحث الأول التطرق إلى تطور أداء النمو الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة (الجزائر وتونس والمغرب)، من خلال تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي وتقلبات النمو الاقتصادي في هذه الدول باستخدام المتوسط والانحراف المعياري لمعدل النمو الاقتصادي خلال عدة فترات زمنية، بالإضافة إلى تحليل تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتصنيف الدول محل الدراسة حسب فئات الدخل. أما المبحث الثاني فخصص لتحليل الهيكلة الاقتصادية للدول المغاربية وخصائصها الاقتصادية المشتركة وهذا بالتركيز على ثلاثة قطاعات رئيسية ممثلة في كل من الصناعة والزراعة والخدمات ومساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. في حين نخصص المبحث الثالث لتحليل تطور المصادر الحديثة للنمو الاقتصادي التي تم التطرق إليها في الفصل السابق والمتمثلة أساسا في كل من الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال البشري والمؤسسات وهذا من خلال تحليل مختلف المؤشرات الكمية الخاصة بهذه المصادر طيلة فترة الدراسة. وأخيرا نخصص المبحث الرابع لتحليل اتجاهات مؤشرات التنمية الاجتماعية الرئيسية في الدول المغاربية محل الدراسة، من خلال تحليل اتجاهات كل من النمو الديمغرافي، البطالة، مؤشرات الفقر وعدالة توزيع الدخل.

المبحث الأول: تطور أداء النمو الاقتصادي في الدول المغاربية

سيتم في هذا المبحث تحليل تطور أداء الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1990-2017)، بالإضافة إلى تحليل اتجاهات النمو الاقتصادي من خلال حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية عبر عدة فترات زمنية لتحديد مدى تقلبات وتباين معدلات النمو الاقتصادي في كل دولة ومقارنتها بالمستويات العربية والعالمية، وفي الأخير سيتم تحليل اتجاهات تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول وفي نفس الفترة.

1- تطور الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في الجزائر وتونس والمغرب

لقد عرفت اقتصاديات الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) طيلة الفترة (1990-2017) معدلات نمو متفاوتة وغير مستقرة، مع تسجيل حالات انكماش في بعض السنوات نتيجة الأحداث السياسية والظروف الاقتصادية التي ميزت هذه الدول، بحيث تتباين كل من الجزائر وتونس والمغرب من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، إذ سجل الناتج الجزائري أكبر قيمة بلغت في المتوسط ما يقارب 105442 مليون دولار، يأتي بعده الناتج المغربي بمتوسط قارب 64995 مليون دولار، ثم الناتج التونسي بمتوسط مقداره 30253 مليون دولار، والشكل التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي في هذه الدول خلال الفترة (1990-2017).

الشكل رقم (1.3): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1990-2017)

بالأسعار الجارية (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

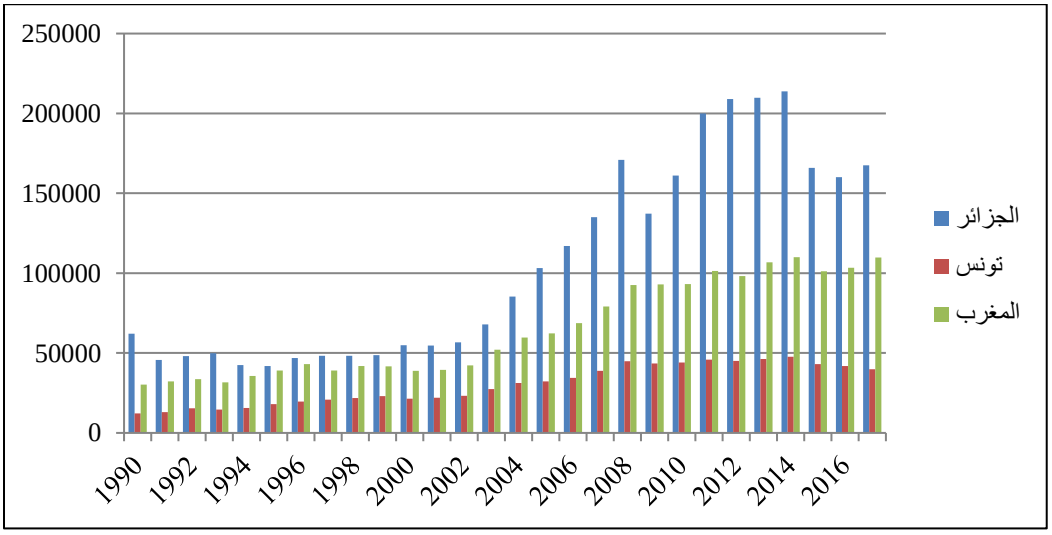

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

1–1 تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في الجزائر:

بدأت الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة في تنفيذ العديد من البرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية، وأهمها البرامج الاقتصادية المطبقة طيلة الفترة (2001-2014)، والتي تتمثل أساسا في برامج الإنعاش الاقتصادي التي تهدف إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري، والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية والبيئة الاستثمارية وزيادة التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا في ظل الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة، والناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتتمثل أهم هذه البرامج فيما يلي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014).

يلاحظ من خلال الشكل رقم (1.3) والشكل رقم (2.3) أن أعلى معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2017) كان في عام 2003 أين بلغت نسبته 7.20%، مقابل أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي قدرت ب 213810 مليون دولار وهذا في عام 2014. وقد كان لتحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال السنوات الأخيرة أثر إيجابي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، فبعدما سجلت معدلات نمو سلبية في بداية التسعينات وبالضبط عام 1991، 1993، 1994 وبمعدلات نمو (1.2-%، 2.1-%، 0.89-% على التوالي)، ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2003 إلى 7.20% وفي عام 2005 إلى 5.9%، وبالنسبة للفترة (2001-2015) حقق خلالها الاقتصاد الجزائري متوسط نمو لإجمالي الناتج المحلي قدره 3.98%، وهو ما يوضح حجم التأثير الذي أحدثته برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال هذه الفترة، إذ نجد أن معدل النمو عرف زيادة من 3.81% عام 2000 إلى أعلى نسبة لهذه الفترة ب 4.30% في عام 2004، لتشهد بعد ذلك معدلات النمو تذبذبات طيلة الفترة (2005-2014) وفي حدود 3%. وفي الفترة (2015-2017) تراجعت معدلات النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ جراء انخفاض أسعار النفط وانعكاساته السلبية على الاقتصاد الوطني، فبعدما سجل نسبة 3.78% في عام 2014، انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 3.3% في عام 2016 و 1.7% في 2017 نتيجة خفض الإنفاق ولاسيما في الاستثمار العام، وخمود قطاع الهيدروكربون والأنشطة غير النفطية.[1]

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2017–2018، الأمم المتحدة، الاسكوا *ESCWA*، 2018، ص 48.

1–2 تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في تونس:

من خلال الشكل رقم (1.3) والشكل رقم (2.3)، يلاحظ أن الاقتصاد التونسي سجل في عام 1990 أعلى معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.94% مقابل أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي قدرت ب 45587 مليون دولار في عام 2014، كما انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1999-2002) لتصل إلى 1.32% في عام 2002 مقابل 6.05% عام 1999، وهذا نتيجة تأثر نمو الاقتصاد التونسي بعدة عوامل متزامنة مع بعضها تمثلت على وجه الخصوص في: تراجع الظرف الدولي (تفاعل بعض العناصر على المستوى الدولي أثر سلبا على أداء الاقتصاد التونسي)، انخفاض عائدات السياحة، واستمرار الجفاف.[1] ليستعيد بعدها الاقتصاد التونسي نموه العادي ابتداء من عام 2003، حيث بلغت نسبة نموه 6.23% في عام 2004.كما تميزت معدلات النمو الاقتصادي في الفترة (2005-2009) بالتذبذب وعدم الاستقرار من سنة لأخرى، حيث سجل أعلى معدل نمو في عام 2009 بنسبة 3.04% مقابل أدنى قيمة لنفس الفترة بنسبة 6.7% وهذا في عام 2007.

وفي الفترة (2010-2017)، تأثر أداء النمو الاقتصادي سلبا نتيجة الأوضاع الداخلية والتي أثرت بشكل كبير على قطاع السياحة الذي يمثل أحد ركائز الاقتصاد التونسي، وكذلك أضعفت من الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي نتيجة ظروف عدم اليقين. ففي عام 2015 سجلت تونس نموا قدره 0.8%، وهو المعدل الأدنى منذ عام 2011، حيث كان عاما شهد خلاله الاقتصاد التونسي صدمة داخلية هائلة. ويندرج هذا الأداء الاقتصادي الضعيف ضمن الاتجاه الذي شرع فيه منذ عام 2013 حيث بدأ النمو في تراجع (2.4%)، بعدما شهد انتعاشا في عام 2012 (3.9%)، بسبب مزيج من الصدمات الداخلية والخارجية. وعلى الصعيد الخارجي، تميز المحيط الدولي بالأداء السلبي للاقتصادين الصيني والأوروبي، الشريكان الأول والثاني لتونس. وعلى الصعيد الداخلي، تأثر البلد بالإرهاب والأزمات الاجتماعية.[2] وفي سنة 2017 شهدت تونس تعافيا تدريجيا في قطاعي الزراعة والصناعة دعمه تحسن أنشطة التجارة وانتعاش السياحة.[3] وهو ما أدى إلى انتعاش النمو الاقتصادي ليبلغ نسبة 1.95%. مقارنة ب 1.1% في عام 2016.

[1] سعدون بوكبوس، الاقتصادات المغاربية في سياق التحول الاقتصادي العالمي حالة تونس والجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 9 العدد 1، 2005، ص 70.

[2] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، موجز قطري تونس 2016، الأمم المتحدة، 2017، ص 7.

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نفس المرجع السابق، ص 48.

1–3 تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في المغرب:

يشهد النمو الاقتصادي في المغرب حالة عدم استقرار مقارنة بالجزائر وتونس، إذ أن هناك حالة من التقلب الواضح بسبب اعتماد البلاد على القطاع الزراعي غير المستقر والذي يتأثر بالأوضاع المناخية، حيث يلاحظ من خلال الشكل رقم (1.3) والشكل رقم (2.3) أن أعلى معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي كان في عام 1996 أين بلغ معدل 12.37%، مقابل أدنى معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي ب 5.4-% وهذا في عام 1995. وفي عام 2008 بلغت قيمت الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 92507 مليون دولار وهي أعلى قيمة للناتج المحلي منذ عام 1990، أين شهد عندها الاقتصاد المغربي انتعاشا نجم عن الاستفادة من ارتفاع حجم صادرات الفوسفات ونمو الصناعات التحويلية بمعدل 3.7%. كما استفاد من نمو عائدات قطاع السياحة من خلال زيادة عدد السياح الأجانب والذي وصل إلى 8 مليون عوض 7.5 مليون عام 2007. فيما تجسدت الانتعاشة الفعلية في النمو الذي حققه القطاع الفلاحي نتيجة ارتفاع إنتاج الحبوب.[1]

يعزى أداء الاقتصاد المغربي المسجل خلال السنوات الأخيرة إلى تعزيز القيمة المضافة غير الفلاحية، حيث سجلت نموا قدره 3.3% في المتوسط السنوي. وقد مكنت مختلف الاستراتيجيات القطاعية المعتمدة (مخطط المغرب الأخضر، وإستراتيجية "أليوتيس"، ومخطط الإقلاع، وبرنامج التسريع الصناعي (2014-2020)، وإستراتيجية المغرب الرقمي، والإستراتيجية السياحية "رؤية 2020" ...الخ) من إحداث تحولات حقيقية في النسيج الإنتاجي الوطني ومن إنعاش الأنشطة الموجهة للتصدير ذات محتوى عالي من الشغل المؤهل، خاصة صناعة السيارات والطائرات والالكترونيات التي حققت نموا مضطردا لصادراتها على التوالي بنسب 20%، 12.5%، 4% في المتوسط السنوي خلال فترة (2008-2016). وساهمت هذه القطاعات في تزايد مهم للشغل المؤهل والعالي التأهيل بمعدلات سنوية تناهز 11.5% و9.6% على التوالي بالنسبة لقطاعي السيارات والطيران خلال نفس الفترة.[2] وفي عام 2016، شهد الاقتصاد المغربي تباطؤا ملحوظا نتيجة تراجع الإنتاج الزراعي بنحو 14%، حيث عانت البلاد إحدى أكثر سنواتها جفافا في ثلاثة عقود علما أن القطاع الزراعي يعد المصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي في المغرب. وفي الفترة (2016-2017) انتعش الإنتاج الزراعي انتعاشا قويا بعد موسم جفاف شديد في العام السابق، بالإضافة إلى تسارع الأنشطة في قطاعات الخدمات والصناعة والتعدين.[3]

---

[1] أبوبكر قيوة، مقدم عبيرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض بلدان اتحاد المغرب العربي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي-35(01)، ص 477.

[2] وزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية، مشروع قانون المالية لسنة 2018، التقرير الاقتصادي والمالي، المملكة المغربية، 2017، ص 46.

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نفس المرجع السابق، ص 48.

الشكل رقم (2.3): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية

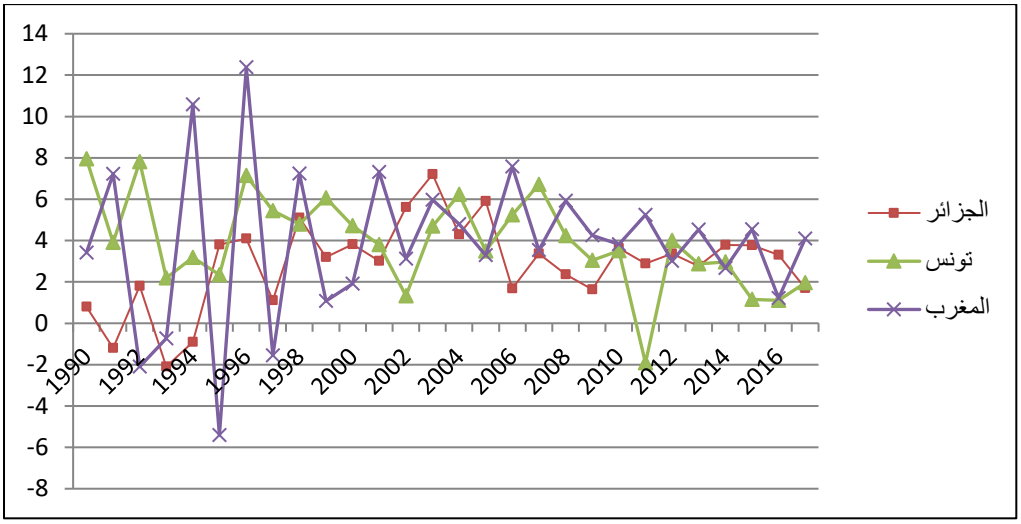

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

2- تحليل تقلبات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر وتونس والمغرب

تظهر البيانات الخاصة بالجدول رقم (1.3) رصد وتتبع مستوى التقلبات في معدلات النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال ستة فترات زمنية وللفترة (1990-2017) مقاسة بالمتوسط والانحراف المعياري لمعدل النمو الاقتصادي، حيث تشير قيمة الانحراف المعياري المرتفعة لفترة معينة إلى عدم استدامة النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة.

الجدول رقم (1.3): معدل النمو الاقتصادي: المتوسط والانحراف المعياري للدول المغاربية خلال الفترة (1990-2017)

الدولة	1994-1990		1999-1995		2004-2000		2009-2005		2014-2010		2017-2015	
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
الجزائر	-0.3	1.58	3.46	1.48	4.7	1.64	2.99	1.77	3.29	0.44	2.88	1.13
تونس	5.00	2.69	5.15	1.79	4.15	1.80	4.54	1.47	2.28	2.39	1.42	0.34
المغرب	3.67	5.32	2.74	7.08	4.62	2.16	4.91	1.80	3.85	1.06	3.24	1.85
الدول العربية	5.21	4.57	3.73	1.42	4.46	3.49	4.60	2.43	4.13	1.64	2.51	1.31
العالم	2.12	0.77	3.18	0.42	3.16	1.17	2.51	2.55	3.08	0.70	2.86	0.29

ملاحظة: متوسط النمو الاقتصادي = المتوسط الهندسي للنمو السنوي البسيط للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1.3) أن قيمة الانحراف المعياري لمعدل النمو الاقتصادي مرتفعة في كل من الدول الثلاث، وخاصة المغرب التي تميزت بمعدلات نمو شديدة التقلب وهو ما يفسره ارتفاع قيمة الانحراف المعياري في كامل الفترات بأعلى قيمة انحراف معياري تقدر ب 7.08 للفترة (1995-1999)، كما يلاحظ ارتفاع قيمة الانحراف المعياري لمعدل النمو الاقتصادي في الدول الثلاث مقارنة بالمستوى العالمي طيلة الفترة (1990-2004) وبمستويات متفاوتة في الفترة (2005-2017)، مما يشير إلى ارتفاع تقلبات معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول وعدم استقرارها، وبالمقارنة مع الدول العربية والعالم خلال الفترة (2015-2017)، نجد أن متوسط النمو الاقتصادي في الجزائر والمغرب (2.88%، 3.24% على الترتيب) فاق كل من المتوسط العالمي والعربي (2.86%، 2.51% على الترتيب)، أما تونس فقد حققت أدنى متوسط (1.42%) خلال هذه الفترة.

وقد عرفت اقتصاديات الدول المغاربية محل الدراسة معدلات نمو متفاوتة خلال الفترة (2000-2017) تراوحت ما بين 1.9-% و7.5%، مع تسجيل حالات انكماش في بعض السنوات نتيجة الظروف الاستثنائية التي شهدتها هذه الدول، والتي تتعلق أساسا بالظروف الداخلية وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية. فبالنسبة للجزائر فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو موجبة طيلة هذه الفترة، ويرجع ذلك أساسا إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات مقارنة بالقطاعات الأخرى بحيث تعد الجزائر دولة ذات اقتصاد نفطي، كما حققت كل من تونس والمغرب معدلات نمو موجبة طيلة هذه الفترة –باستثناء تونس في سنة 2011 نتيجة للظروف الداخلية–، وهذا نتيجة تحسن وضعية قطاع الخدمات في تونس الذي يساهم بدوره بأكثر من 50% من إجمالي الناتج المحلي، وكذا تحسن وضعية القطاع الزراعي بالنسبة للمغرب، وبالرغم من تباين النمو الاقتصادي بين الدول المغاربية بشكل واضح، فإن مجال التفاوت ما بينها (معبرا عنه بقيم الانحراف المعياري) تراجع بشكل واضح في السنوات الأخيرة كما هو مبين في الجدول أعلاه.

ونتيجة لذلك، فإن أهم ما يميز معدلات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة هو عدم انتظامها وصعوبة الحفاظ على استدامتها، فاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات يجعل من معدلات نموها الاقتصادي تتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وهو ما ينعكس سلبا على استدامة مسار نموها الاقتصادي، ونفس الشيء بالنسبة لتونس والمغرب نتيجة لارتباط اقتصادهما بقطاعي الخدمات والزراعة، كما يمكن إرجاع عدم استدامة النمو الاقتصادي في هذه الدول إلى عدم نجاعة الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة بالإضافة إلى ضعف السياسات الاقتصادية الكلية في هذه الدول.

3- تطور متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر وتونس والمغرب

يعد مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس النمو والتنمية الاقتصادية وأحد المؤشرات الهامة لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي للدول. ويقوم البنك العالمي على أساس هذا المؤشر بتقسيم اقتصاديات العالم إلى أربع شرائح، بلدان مرتفعة الدخل، والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، والبلدان منخفضة الدخل.[1] ويتم حساب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي في فترة محددة على عدد السكان في الفترة نفسها.

الجدول رقم (2.3): تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية

(بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي					متوسط النمو السنوي %			
السنوات	1990	2000	2010	2015	2017	1990-1999	2000-2009	2010-2017	1990-2017
الجزائر	2408.68	1765.02	4480.78	4177.88	4048.28	-0.45	2.39	1.11	1.007
تونس	1491.12	2211.82	4141.97	3859.81	3494.31	3.22	3.39	0.9	2.61
المغرب	1206.01	1334.94	2839.92	2875.25	3036.17	1.44	0.29	2.21	2.4

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يوضح الجدول رقم (2.3) والشكل رقم (3.3) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لكل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (1990-2017)، ومن خلال هذا الجدول يمكن ملاحظة وجود تباين في متوسط نصيب الفرد من الناتج بين الدول محل الدراسة وفي كل الفترات الزمنية، ونجد أن الجزائر حققت أعلى متوسط لنصيب الفرد طيلة فترة الدراسة بمعدل نمو سنوي يقارب 1%، وفي المرتبة الثانية تأتي تونس على نفس المؤشر وبزيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد بمعدل نمو سنوي 2.61%، وفي المرتبة الثالثة تأتي المغرب وبنفس الأداء تقريبا، حيث شهدت زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج تقريبا طيلة فترة الدراسة بمعدل نمو سنوي 2.4%. كما شهدت معدلات النمو السنوية لمتوسط نصيب الفرد من الناتج في الفترة 2010-2017 انخفاض في كل من الجزائر وتونس مقارنة بالفترة التي سبقتها (2000-2009)، لتنخفض في الجزائر من 2.39% إلى 1.11% وذلك بسبب تداعيات انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد

[1] البنك الدولي، الموقع الالكتروني: https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/altsnyfat-aljdydt-llbldan-hsb-mstwy-aldkhl-2019-2020 تاريخ الاطلاع: (2020/04/20).

الجزائري، وفي تونس انخفضت من 3.39% إلى 0.9% وهذا راجع إلى الانعكاسات السلبية للأوضاع الداخلية التي عرفتها تونس منذ بداية عام 2011، في حين ارتفع متوسط معدل النمو السنوي في المغرب إلى 2.21% مقارنة ب 0.29% في الفترة السابقة.

وبالنسبة لارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، فإن هذا راجع أساسا إلى العائدات النفطية التي تشكل مصدر رئيسي للدخل، بالإضافة إلى مجموعة البرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر منذ بداية عام 2001، أين حقق متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تطورا مهما خلال الفترة (2001-2014)، حيث انتقل من 1740.6 دولار في عام 2001 إلى 5493.05 دولار في عام 2014، أي بزيادة قدرها 215.58%، وهذا يعني أن الجزائر قد انتقلت من الشريحة الدنيا (من 1026 إلى 3995 دولار) إلى الشريحة العليا ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط (من 3996 إلى 12375 دولار) وهذا وفقا للترتيب الجديد للبنك العالمي (2019) للدول حسب الدخل الفردي. أما الارتفاع المحقق في متوسط نصيب الفرد من الناتج في تونس والمغرب، فيرجع أساسا إلى زيادة عائدات قطاع الخدمات (ومن بينها القطاع السياحي) والقطاع الزراعي باعتبارهما قطاعين استراتيجيين في الاقتصاد التونسي والمغربي، فبالنسبة لتونس، فقد انتقل متوسط نصيب الفرد من 2211.82 دولار في عام 2000 إلى 4305.47 دولار في عام 2014 وبزيادة قدرها 94.65%، وبذلك انتقلت من الشريحة الدنيا إلى الشريحة العليا ذات الدخل المتوسط، أما المغرب، فقد انتقل متوسط نصيب الفرد لديها من 1334.94 دولار في عام 2000 إلى 3171.69 دولار في عام 2014 وبزيادة قدرها 137.59%، مما يعني أن المغرب بقيت تنتمي لنفس الشريحة الدنيا ذات الدخل المتوسط.

الشكل رقم (3.3): تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1990-2017)

(بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

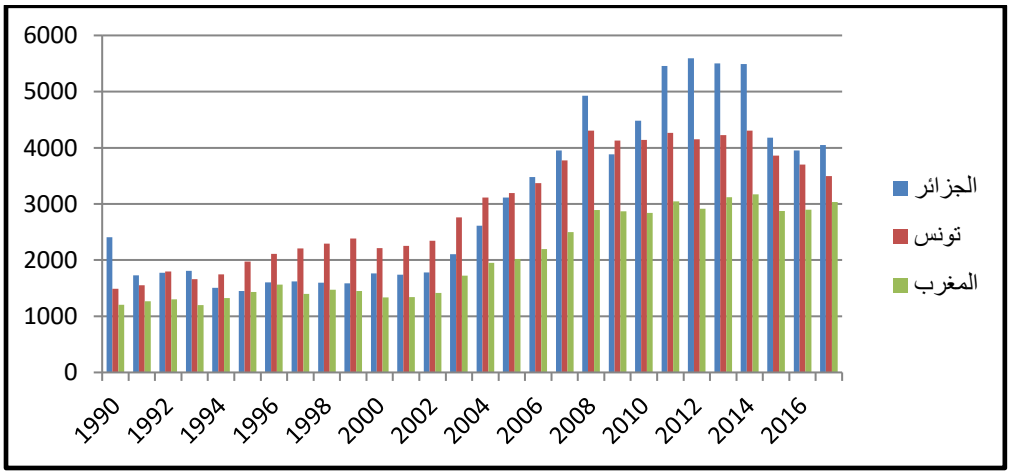

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

المبحث الثاني: الهيكلة الاقتصادية للدول المغاربية وخصائصها الاقتصادية المشتركة

يتكون الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي من ثلاثة قطاعات رئيسية تشمل كل من القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع الخدمات، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مساهمة هذه القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1990-2016)، بالإضافة إلى تحديد الخصائص الاقتصادية المشتركة بين هذه الدول.

1- التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

لقد تباينت الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، إذ يستحوذ القطاع الصناعي على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ببقية القطاعات الأخرى، حيث قدر متوسط نسبة مساهمته للفترة (1990-2016) ب 49.14%، ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 40.04% والقطاع الزراعي بنسبة 10.52% في نفس الفترة، ويمكن تتبع تطور المساهمة النسبية لهذه القطاعات في الجزائر وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3.3): المساهمة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2016) (**الوحدة**: نسبة مئوية)

	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016
القطاع الصناعي	48.2	50.4	56.6	59.7	53.9	39.0	36.2
القطاع الزراعي	11.3	10.5	8.9	8.0	9.0	13.1	12.9
القطاع الخدمي	40.5	39.1	32.5	32.3	37.1	47.9	50.9

المصدر: أعد بالاعتماد على تقرير التنمية العربية 2018، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018، ص 212-214، وتقارير مؤسسة التدريب الأوروبية (*ETF*)، الموقع الالكتروني: https://www.etf.europa.eu/en

1-1 مساهمة القطاع الصناعي:

يشمل القطاع الصناعي كل من الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية، حيث تضم الصناعة التحويلية مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية والتي من أهمها صناعة الأسمدة ومواد البناء، الصناعة الهدروكربونية، صناعة المنسوجات والملابس، صناعة الأغذية وصناعة الأدوية، والصناعة الكيماوية. أما الصناعات الاستخراجية فهي تشمل صناعة استخراج النفط والغاز الطبيعي والمعادن كالحديد، النحاس، الزنك، الذهب، والخامات الأخرى كالبوتاس والفوسفات، وبالنسبة للقطاع الصناعي في الجزائر، فقد مر بمرحلتين رئيسيتين هما: مرحلة الصناعات المصنعة (1962-1985) ومرحلة خصخصة المؤسسات (1986 إلى يومنا هذا)، بحيث أهم ما ميز فترة تطبيق الصناعات المصنعة هو هيمنة الدولة على كل القطاع الصناعي، حيث كانت الدولة تتبنى نموذج الاقتصاد

الاشتراكي، الذي يعتمد في التسيير الكلي للاقتصاد الوطني من طرف الدولة من خلال التخصيص المركزي للمورد المالي، والذي يجعل من الدولة المنظمة الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للبلاد.[1]

من خلال الجدول رقم (3.3) نلاحظ أن مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قد عرفت تطورات تميزت بعدم الاستقرار خلال الفترة (1990-2016)، حيث تراجعت من 56.6% سنة 2000 إلى 53.9% سنة 2010 لتنخفض إلى أقل من ذلك في السنوات 2015، 2016 أين بلغت نسبة المساهمة 39%، 36.2% على التوالي، وهذا نتيجة لارتباط القطاع الصناعي بقطاع الطاقة والمحروقات وتأثره بتقلبات أسعار النفط وحجم إنتاجه، حيث يمثل إنتاج البترول ومشتقاته (قطاع المحروقات) جزء كبير من القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر مقابل تدني إنتاج القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات، كما أن هذا القطاع يتميز بشدة التأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية إضافة إلى حجم الاستثمارات العمومية في هذا القطاع، وهذا ما يظهر من خلال انخفاض نسبة مساهمته في تكوين إجمالي الناتج في السنوات الأخيرة جراء تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ نهاية عام 2014. وبالنسبة للصناعات التحويلية، فقد عرفت نسبة مساهمتها في الناتج الصناعي تذبذب بالانخفاض من 34.83% سنة 1990 إلى 9.78% سنة 2012 نتيجة تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي وقيام الدولة بسحب حمايتها للمؤسسات الوطنية بشكل مفاجئ، ويعتبر القطاع الصناعي من أكثر القطاعات تضررا من حيث عدد المؤسسات التي أغلقت أبوابها، ذلك أن نسبة 54% من عمليات حل المؤسسات كان في القطاع الصناعي، لتعاود الارتفاع إلى 17.57% عام 2015 كانت هذه نتيجة الآثار الإيجابية لسياسات إنعاش وتنمية الصناعة سنة 2007 وتقتضي هذه الإستراتيجية تدخل الدولة كممول وموجه دون مسير، حيث تم إنشاء مجموعات صناعية كبرى تتشكل من شركات عمومية كبرى التي تنشط في نفس المجال.[2]

1–2 مساهمة القطاع الزراعي:

شهد الناتج الزراعي في الجزائر تذبذبا كبيرا خلال الفترة (1990-2016)، وبالنظر إلى مدى مساهمته في تكوين إجمالي الناتج المحلي من خلال الجدول (3.3)، نجد أن هذا القطاع لا تتعدى مساهمته 13% حيث ظلت مساهمته دون هذه النسبة على طول الفترة (1990-2015)، ويعزى هذا الانخفاض إلى العديد من الأسباب من بينها اتجاه أغلب أصحاب الفائض المالي إلى استثمار أموالهم في قطاع الصناعات وقطاع الخدمات، وهذا بسبب

[1] ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 25.

[2] فاطمة الزهرة بن زيدان، بومدين نورة، واقع تنافسية الصادرات الصناعية لدول شمال إفريقيا، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: تطوير القطاع الصناعي في إطار برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، يومي 6-7 نوفمبر 2018، جامعة البليدة2، ص 6.

انخفاض العائد المحقق في حال استثمار أموالهم في القطاع الزراعي وارتفاع التكاليف، وفي حال انخفاض الاستثمار في هذا القطاع فهذا يستلزم بالضرورة انخفاض الطلب على اليد العاملة في هذا القطاع، ناهيك عن ابتعاد اليد العاملة عن هذا القطاع وكذلك عجز اليد العاملة الذي يتم تسجيله سنويا في هذا القطاع.[1] كما شهدت نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بعض التطورات الإيجابية خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي من 8.9% عام 2000 إلى 9% في عام 2010 وإلى 13.1% في عام 2015، ويعزى ذلك إلى الاهتمام الذي حظي به هذا القطاع من خلال البرامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر منذ عام 2001، إلا أنه تبقى مساهمة القطاع الزراعي ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأخرى بحيث لم تتعدى مساهمته في إجمالي الناتج المحلي 10.52% في المتوسط.

ولعل أبرز ما تظهره البيانات الخاصة بمساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، هي ضعف مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي القيمة المضافة بالرغم من جهود التنمية الزراعية المبذولة من قبل الدولة، وهذا نتيجة وجود العديد من القيود التي تحد من نمو القطاع الزراعي في الجزائر، مثل الظروف البيئية وندرة المياه ونقص الأدوات الزراعية وأيضا نقص استخدام التقنيات الزراعية الحديثة، وتراجع مساحة الأراضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني، بالإضافة إلى تراجع الاهتمام بهذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى.

1–3 مساهمة القطاع الخدمي:

يؤدي قطاع الخدمات دورا متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي وفي نمو الدول وتنميتها، بل هو أيضا عنصر حاسم في التقليص من حدة الفقر والحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات التعليم والمياه والصحة. ويبرز قطاع الخدمات كأكبر قطاع في الاقتصاد، مسهما في نمو الحصص في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والشغل، وحسب إصدارات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي لعام 2016 وقاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات القومية التابع للأمم المتحدة، فإن قطاع الخدمات يمثل في المتوسط نسبة 65%-66% من القيمة المضافة العالمية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2014 وهو يتوسع بسرعة أكبر من القطاعين الآخرين الرئيسيين في الاقتصاد (الزراعة والصناعة)، ويمثل القطاع نسبة 60% من فرص العمل في جميع أنحاء العالم.[2] وبالنسبة للجزائر، يعتبر قطاع الخدمات من القطاعات الاقتصادية الرئيسية نظرا لمساهمته المعتبرة في إجمالي

[1] ناصف محمد، دراسة تحليلية وصفية لعلاقة النمو السكاني بالأمن الغذائي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 18، 2018، ص 153.

[2] منظمة التعاون الإسلامي، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي 2016، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2016، ص 38.

الناتج المحلي، ويشمل هذا القطاع أنشطة الخدمات الإنتاجية، والتي تشمل التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين، التمويل والتأمين والمصارف، وأنشطة الخدمات الاجتماعية والتي تشمل السكن والمرافق والخدمات الحكومية الأخرى والخدمات الأخرى.[1] ونلاحظ من خلال الجدول رقم (3.3) أن قطاع الخدمات يعد ثاني قطاع مساهم في تكوين إجمالي الناتج المحلي في الجزائر بنسبة مساهمة 40.04% في المتوسط، كما شهدت القيمة المضافة لقطاع الخدمات تطورات إيجابية خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت نسبة مساهمته في تكوين إجمالي الناتج المحلي من 32.5% عام 2000 إلى 50.9% في عام 2016.

الشكل رقم (4.3): تطور نسب المساهمة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2016)

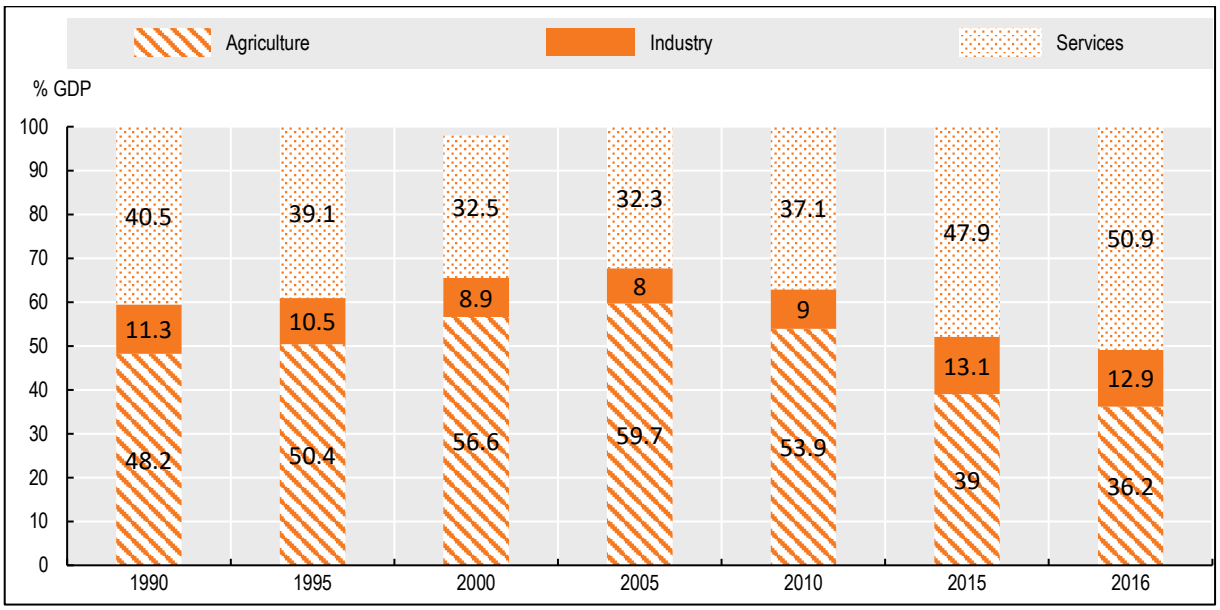

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3.3).

2- التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في تونس

يبين الجدول رقم (4.3) نسب مساهمة القطاعات الثلاثة في إجمالي الناتج المحلي التونسي للفترة (1990-2016)، إذ يتضح من خلاله أن قطاع الخدمات يستحوذ على أكبر نسبة مساهمة في إجمالي الناتج المحلي ويليه قطاع الصناعة، ويليهما قطاع الزراعة، حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع الخدمي في إجمالي الناتج المحلي 58.44% في الفترة (1990-2016)، والقطاع الصناعي بمتوسط 30.12%، وفي الأخير القطاع الزراعي بمتوسط 11.41%.

[1] زروخي صباح، محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1993–2015)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–العدد الاقتصادي، المجلد 2، العدد 36، 2018، ص 7.

الجدول رقم (4.3): المساهمة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي في تونس للفترة (1990-2016) (**الوحدة**: نسبة مئوية)

	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016
القطاع الصناعي	33.6	33.7	30.2	29.3	31.5	28.2	24.4
القطاع الزراعي	17.7	13.0	11.3	10.1	8.2	10.4	9.2
القطاع الخدمي	48.7	53.2	58.5	60.6	60.3	61.4	66.4

المصدر: أعد بالاعتماد على تقرير التنمية العربية 2018، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018، ص 212–214، وتقارير مؤسسة التدريب الأوروبية (*ETF*)، الموقع الالكتروني: https://www.etf.europa.eu/en

2–1 مساهمة القطاع الصناعي:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4.3) أن مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي التونسي قد شهدت عدة تطورات خلال الفترة (1990-2016)، إذ حققت نسبة 30.12% من الناتج المحلي في المتوسط خلال هذه الفترة، كما حققت نسبة 30.2% في عام 2000 و31.5% في عام 2010 لتنخفض بعدها نسبة مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 28.2% و24.4 في عام 2015 و2016 على التوالي. كما شهد الناتج الصناعي ارتفاع من 2.98 مليون إلى 10.00 مليون كأعلى قيمة وصلها خلال فترة 1990-2015 بفضل برنامج التأهيل ودعم الصناعة، حيث تم تحديث النسيج الصناعي التونسي ل 400 مقاولة قبل انفتاح البلاد الكلي على المنتجات الصناعية الأوروبية، سنة 1995، وكذا تسهيل الاستثمارات المادية وغير المادية للمقاولات (المساعدة الفنية، شهادة الجودة ...إلخ) الاستثمارات في التجهيزات، تحديث عملية الإنتاج وإعادة الهيكلة المالية.[1] هذا وقد ركزت الخطط الإستراتيجية الأخيرة لتونس على تطوير قطاع الصناعات الغذائية الزراعية، بالإضافة إلى ذلك، تسلط إستراتيجيتها الإنمائية "إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2012-2016" الضوء على الاستخدام المستدام للتربة والمياه، مع الاعتراف بالدور الخاص للزراعة في التنمية بعض المناطق. كما استند المخطط الخماسي للسياسة الزراعية (2010-2014) على أربع ركائز رئيسية كالتالي: (1) توطيد الأمن الغذائي باعتباره ناقل السيادة الوطنية، (2) تحسين القدرة التنافسية للقطاع، (3) ترويج الصادرات كمحرك للنمو (4) تعزيز الموارد الطبيعية كأساس للتنمية الزراعية المستدامة.[2]

[1] فاطمة الزهرة بن زيدان، بومدين نورة، نفس المرجع السابق، ص ص8–9.

[2] *food and agriculture organization of the united nations (FAO), Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia Key trends in the agrifood sector ,2015, p42.*

2–2 مساهمة القطاع الزراعي:

تقدر نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي 11.41% في المتوسط خلال الفترة (1990-2016)، كما قدرت نسبة مساهمته ب 11.3% في عام 2000 لتنخفض إلى 8.2% و9.2% في عام 2010 و2016 على التوالي، في حين يشهد إسهام قطاع الزراعة في النمو تقلبا واسع النطاق، ويعزى معظم ذلك إلى الظروف المناخية، إلا أن الزراعة لا تزال تمثل قطاعا رئيسيا في الاقتصاد التونسي، إذ يعمل بها حوالي 25 في المائة من قوة العمل، وهي تشكل حوالي 12 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.[1] هذا وقد كانت الزراعة القطاع الوحيد الذي دعم النمو الاقتصادي في 2015 بفضل المستوى الجيد لتساقط الأمطار، وهو ما سمح في جملة أمور، بتحقيق نتائج غير مسبوقة في قطاع زيت الزيتون، وبالفعل، فقد تحقق نمو القطاع الزراعي بنسبة 9.1 في المائة بفضل المحصول القياسي لزيت الزيتون (340 ألف طن مقابل 70 ألف طن في عام 2014) وبدرجة أقل بفضل محصول التمور الذي ارتفع بنسبة 10.3 في المائة مقارنة مع عام 2014. ويعد زيت الزيتون أحد أهم المنتجات الزراعية في تونس ويشكل منتجا استراتيجيا في صادرات البلد، حيث أن تونس هي بالفعل ثالث بلد مصدر لزيت الزيتون بعد إيطاليا وإسبانيا.[2] كما تمتلك تونس إمكانات كبيرة غير مستغلة في المنتجات الزراعية المتوسطية، لكن السياسة الزراعية لتونس موجهة بشكل أساسي نحو ضمان تحقيق الأمن الغذائي والتركيز في القطاع الزراعي على المنتجات القارية كثيفة الاستهلاك للمياه التي لا تحظى تونس فيها بميزة تنافسية.[3]

2–3 مساهمة القطاع الخدمي:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4.3) أن قطاع الخدمات يمثل أهم الأنشطة الاقتصادية في تونس، إذ بلغت نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 58.4% في المتوسط خلال الفترة (1990-2016)، كما ارتفعت نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي خلال الفترة (2000–2016) حيث سجلت نسبة مساهمة قيمتها 58.5% في عام 2000 مقابل 64.4% في عام 2016، وحسب البنك الدولي فإن تحرير قطاع الخدمات يمكن أن يعزز معدل النمو بنسبة 1% من إجمالي الناتج المحلي ويساهم بتوفير 7 آلاف فرصة عمل إضافية سنويا، خاصة للخريجين. ويعد الدخول إلى قطاع الخدمات في تونس ضمن الأشياء الأكثر تقييدا، فقد أدت الحواجز أمام دخول القطاع إلى ظهور الممارسات الريعية والامتيازات. ونتيجة لذلك، لا تزال قطاعات الخدمات في تونس مفتقرة إلى

[1] البنك الدولي، تونس: فهم عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إدارة تقييم العمليات في البنك الدولي، الإصدار الأول، 2005، ص ص 2-3.

[2] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، موجز قطري تونس 2016، نفس المرجع السابق، ص 7.

[3] مطوية البنك الدولي، الثورة غير المكتملة: توفير فرص ووظائف أفضل وثروة أكبر لكل التونسيين، مطوية لسياسات التنمية في تونس، البنك الدولي، ص 6.

الكفاءة بدرجة كبيرة، وهو ما يقوض القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي برمته، وتشمل قطاعات الخدمات عالية الجودة الإمكانات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقطاع غير المقيم، والخدمات المهنية، والنقل الجوي والبحري، والخدمات اللوجستية، والسياحة، وخدمات الرعاية الصحية والتعليم.[1]

الشكل (5.3): تطور نسب المساهمة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي في تونس للفترة (1990-2016)

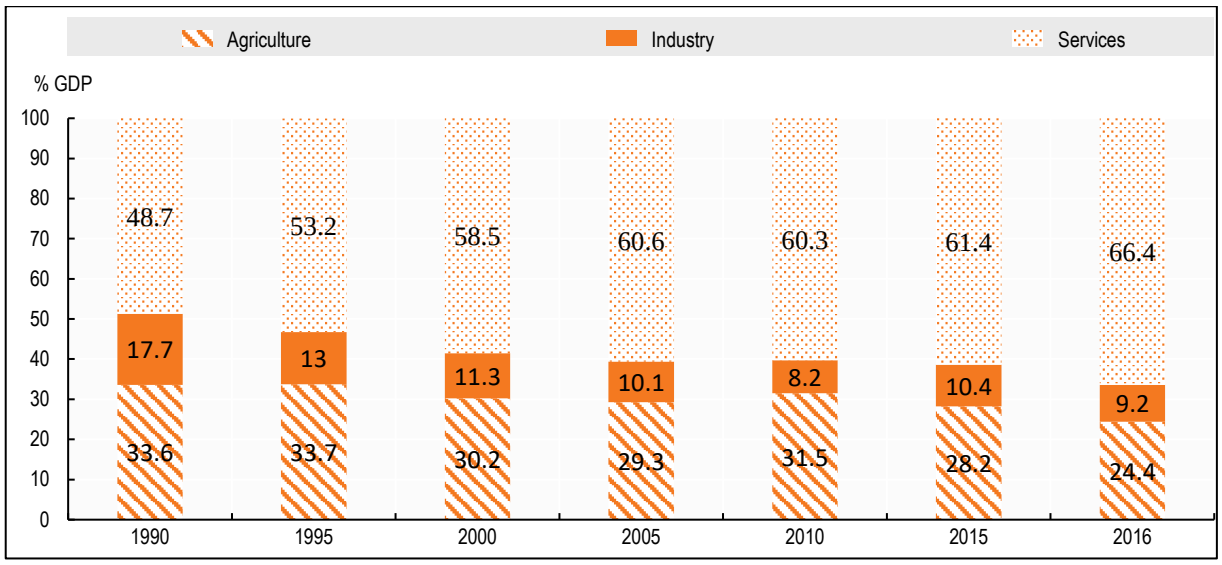

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4.3).

3- التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في المغرب

تتباين الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في المغرب، ويمثل القطاع الخدمي أهم الأنشطة الاقتصادية في المغرب، إذ يستحوذ على نسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ببقية القطاعات الأخرى، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي 55.87% خلال الفترة (1990-2016)، والقطاع الصناعي بمتوسط 29.74%، وفي الأخير القطاع الزراعي بمتوسط 14.41%، ويمكن تتبع تطور المساهمة النسبية لهذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (5.3): المساهمة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي في المغرب للفترة (1990-2016) (**الوحدة**: نسبة مئوية)

	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016
القطاع الصناعي	31.5	30.0	30.2	29.0	28.6	29.2	29.7
القطاع الزراعي	17.2	15.4	13.3	13.1	14.4	14.5	13
القطاع الخدمي	51.3	54.7	56.6	57.9	56.9	56.3	57.4

المصدر: أعد بالاعتماد على تقرير التنمية العربية 2018، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018، ص 212-214، وتقارير مؤسسة التدريب الأوروبية (*ETF*)، الموقع الالكتروني: https://www.etf.europa.eu/en

[1] مطوية البنك الدولي، الثورة غير المكتملة: توفير فرص ووظائف أفضل وثروة أكبر لكل التونسيين، نفس المرجع السابق، ص 6.

3–1 مساهمة القطاع الصناعي:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5.3) أن نسب مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي المغربي تميزت بالاستقرار نسبيا خلال الفترة (1990-2016) وبنسبة مساهمة 29.74% في المتوسط، حيث ارتفع الإنتاج الصناعي في المغرب من 6.76 مليون دولار في عام 1990 إلى 18.79 مليون دولار عام 2012 لينخفض بعدها في عام 2015 إلى 18.01 مليون دولار، إلا أن ارتفاع النتائج الإيجابية التي حققها القطاع الصناعي تعود إلى نتيجة اعتماد المغرب خطة في عام 2006، حيث تحدد هذه الخطة أهداف إستراتيجية للسياسة الصناعية في المغرب مستهدفة القطاعات الرئيسية التي يتوفر المغرب فيها على ميزة تنافسية، وعموما، ترتكز الإستراتيجية الصناعية على المهن الدولية في المغرب وهي المهن الموجهة نحو صناعة الطيران والسيارات والإلكترونيات والخدمات عن بعد والحرف التقليدية والصناعات الزراعية والمنسوجات والجلود.[1] كما عرفت القيمة المضافة لقطاع الصناعة نموا بنسبة 2.5% في المتوسط السنوي خلال الفترة (2008-2016) حيث تصل حصتها المتوسطة في إجمالي القيمة المضافة حوالي 28.9%، ويعزى هذا التطور أساسا إلى الأداء الجيد للصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية وقطاع الكهرباء والماء وكذا الصناعات الغذائية والتبغ التي تمثل على التوالي 3.9% و2% و5.9% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة، مسجلة نسب نمو سنوية بلغت في المتوسط 5.5% و3.8% و3.7% على التوالي. كما سجل قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي يمثل نحو 6.2% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة، نسبة نمو قدرها 2.9% في المتوسط السنوي.[2]

3–2 مساهمة القطاع الزراعي:

لقد حقق القطاع الزراعي نسبة 14.41% في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي المغربي خلال الفترة (1990-2016)، كما تمكن الاقتصاد المغربي خلال الفترة (2008-2016) من تسجيل نسبة نمو بالأسعار الثابتة قدرها 3.9% في المتوسط السنوي، ويرجع هذا الأداء جزئيا إلى القطاع الفلاحي الذي أصبح أكثر فعالية منذ إطلاق مخطط المغرب الأخضر، فقد مكن هذا الأخير من تغيير تركيبة نمو القيمة المضافة الفلاحية والحد من تقلباتها بفضل تعزيز مساهمة تربية المواشي والأشجار وزراعة الخضروات، وقد عرفت القيمة المضافة الفلاحية تزايدا بمعدل سنوي قدره 5.7% ما بين سنتي 2008 و2016، في حين، بلغت حصتها من إجمالي القيمة المضافة 13% في

[1] فاطمة الزهرة بن زيدان، بومدين نورة، نفس المرجع السابق، ص 8.

[2] وزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية، مشروع قانون المالية لسنة 2018، نفس المرجع السابق، ص 46.

المتوسط.[1] وقد شهد الاقتصاد المغربي تباطؤا ملحوظا عام 2016 نتيجة تراجع الإنتاج الزراعي بنحو 14%، حيث عانت البلاد إحدى أكثر سنواتها جفافا في ثلاثة عقود، علما أن القطاع الزراعي يعد المصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي في المغرب، ووفقا لإحصائيات وزارة الفلاحة في المغرب، فإن الأنشطة الزراعية توفر حوالي 4 ملايين فرصة عمل، ويساهم القطاع الزراعي بنحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.[2] ولئن كانت الزراعة أهم مصدر للدخل وهي متكونة من الحبوب، بنجر السكر وقصب السكر والحمضيات والزيتون والخضروات وتربية الماشية، فإن هذا القطاع لا يزال متعلقا بالمخاطر المناخية والظروف الاقتصادية العالمية.[3]

3–3 مساهمة القطاع الخدمي:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3.3) أن قطاع الخدمات هو أول قطاع مساهم في تكوين إجمالي الناتج المحلي في المغرب بنسبة مساهمة 55.87% في المتوسط، كما يمكن ملاحظة أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات قد شهدت تطورات إيجابية خلال الفترة (1990-2016)، حيث ارتفعت نسبة مساهمته في تكوين إجمالي الناتج المحلي من 56.6% عام 2000 إلى 57.4% في عام 2016. كما سجل قطاع الخدمات ما بين 2008 و2016، نموا قدره 3.6% في المتوسط السنوي، وذلك راجع أساسا للنمو الملحوظ الذي سجله قطاع البريد والمواصلات (7.9% في المتوسط السنوي)، حيث بلغت حصته 3.2% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة، وسجلت الخدمات المتعلقة بالإدارة العمومية والضمان الاجتماعي وكذا الأنشطة المالية والتأمينية، التي تستأثر بحصص 9.8% و5.4% على التوالي من إجمالي القيمة المضافة نسب نمو قدرها 4.5% و4.2% على التوالي في المتوسط السنوي. وعرفت القيمة المضافة لقطاع الخدمات المتعلقة بالعقار والكراء والخدمات المقدمة للمقاولات، الذي بلغت حصته 11.8% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة، نموا قدره 3.2% في المتوسط السنوي ما بين 2008 و2016.[4]

---

[1] وزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية، مشروع قانون المالية لسنة 2018، نفس المرجع السابق، ص ص 54-46.

[2] إتحاد المصارف العربية، تطورات الاقتصاد المغربي، إدارة الدراسات والبحوث، 2018، الموقع الالكتروني: http://www.uabonline.org/ar/research/economic/157815911608158515751578157516041573160215781589 15/60920/0 تاريخ الاطلاع: (2020/05/27).

[3] علي الشابي، الثروات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الندوة الموسومة ب"المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، يومي 17 و 18 فبراير 2013، الدوحة، ص 4.

[4] وزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية، مشروع قانون المالية لسنة 2018، نفس المرجع السابق، ص 46.

الشكل (6.3): تطور نسب المساهمة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي في المغرب للفترة (1990-2016)

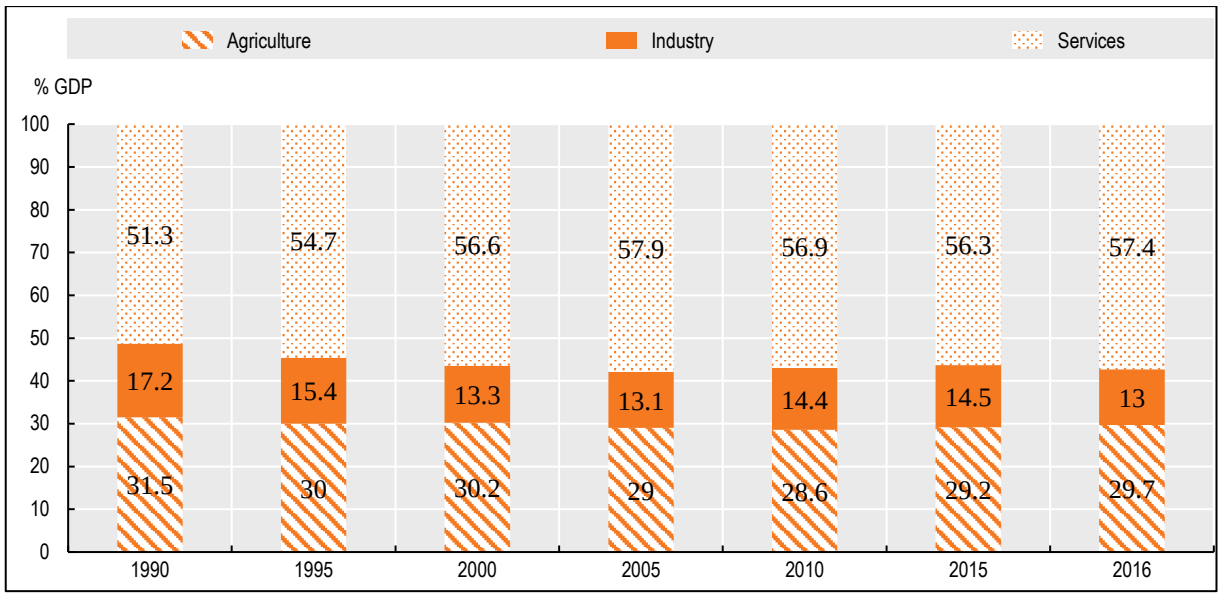

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5.3).

وبالمقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في إجمالي الناتج المحلي هي الأكبر في الدول الثلاث مقارنة ببقية القطاعات، بحيث تتجاوز نسبة مساهمته 50% في كل من تونس والمغرب، وفي الجزائر تراوحت نسبته ما بين 30% و 48% وهي نسب ضعيفة مقارنة بتونس والمغرب، بحيث أصبح لقطاع الخدمات وما يحتويه من مجلات عديدة ومتنوعة، أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول وهو ما تعكسه أرقام نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي. كما تعد الجزائر الأفضل من ناحية تحقيقها للقيمة المضافة في قطاع الصناعة بنسبة مساهمة تفوق 49% في المتوسط، وهذا نتيجة تميز الجزائر بالأنشطة الاستخراجية خاصة منها النفط والغاز مقارنة بتونس والمغرب، أما القطاع الزراعي، فقد شهد نسب مساهمة ضعيفة في الدول الثلاثة بالرغم من تفوق المغرب على الجزائر وتونس من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

4- الخصائص الاقتصادية المشتركة للجزائر وتونس والمغرب

إن بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) متقاربة من الناحية الجغرافية ولكن متنوعة من الناحية الاقتصادية. فالجزائر هي أكبر اقتصاد في المنطقة ومن بلدان الشريحة العليا في فئة الدخل المتوسط التي تحتل مكانة مهمة في تصدير الغاز والنفط، ونظرا لاعتمادها الكبير على الهيدروكربونات، فهي تواجه تحديات اقتصادية كلية بسبب انخفاض أسعار النفط في 2014، ويمر المغرب، ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة، بمرحلة من التحول التدريجي. والمغرب بلد متوسط الدخل يتسم بتنوع اقتصادي جيد نسبيا، ورغم مكانته المهمة في المنطقة كمصدر للمنتجات الزراعية والسيارات والأسمدة، فهو لا يزال معرضا لتقلب الناتج الزراعي والطلب الخارجي. وأخيرا تونس، وهي بلد

صغير من البلدان متوسطة الدخل ومصدر إقليمي مهم للمكونات الكهربائية، وقطع غيار الآلات والمعدات الخفيفة، وزيت الزيتون، والملابس، وتسعى تونس إلى استئناف النمو واسع النطاق واستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي بعد عدد من الصدمات الداخلية والخارجية.[1] ورغم اختلاف أوجه النمو للاقتصاديات المغاربية، إلا أنها تسجل نفس المميزات الخاصة بالبلدان النامية، وهي ملخصة كالتالي:[2]

- اندماج محدود في الاقتصاد العالمي؛
- تخصص دولي قائم على الثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة (المحروقات، المناجم والفلاحة...)؛
- وضعية اقتصادية كلية مستقرة نسبيا، لكن لا تسمح بنمو كافي ومنتظم لامتصاص المشاكل التي تتخبط فيها المنطقة من فقر، بطالة، مديونية خارجية...الخ؛
- تبعية اقتصادية شديدة نحو الخارج، حيث تبقى تطورات الوضعية الاقتصادية والمالية للبلدان المغاربية مرتبطة بالظروف الدولية التي تطبع السوق البترولية في حالة الجزائر وليبيا، والصادرات الزراعية والمنتوجات، بما في ذلك الظرف السياحي الدولي فيما يخص المغرب وتونس؛
- إن فقر التنوع الاقتصادي يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، وبحكم تخلفها فإن واردات هذه الدول هي أساسا مواد مصنعة مما يزيد صعوبة تطوير المبادلات بين هذه الاقتصادات الموجهة أساسا نحو العالم الخارجي المصنع؛

كما أشارت مجموعة من الدراسات التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لهيئة الأمم المتحدة إلى أن الأحوال الاقتصادية لدول شمال أفريقيا ومنها الجزائر وتونس والمغرب تعتمد بالأساس على ثلاثة عوامل كبرى وهي:[3]

- البيئة الاقتصادية العالمية عموما، وأسعار النفط على وجه الخصوص؛
- الظروف المناخية وتأثيرها على القطاع الزراعي؛
- نضج برامج الإصلاح التي نفذت بالفعل والتي مازالت في مرحلة التنفيذ في فترة معينة من الزمن.

[1] ألكسي كيرييف وآخرون، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد، سلسلة دراسات إدارات صندوق النقد الدولي، الرقم 19/01، صندوق النقد الدولي، 2018، ص 1.

[2] *Djamel Eddine Guechi, l'union du maghreb Arabe : nateration et devloppent économique, Casbah Edition, Alger, 2002, p 70.*

[3] إنصاف سركالي، العامل الاقتصادي وتكامل الاتحاد المغاربي، مجلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، العدد 09، 2018، ص 04.

المبحث الثالث: تحليل تطور المصادر الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول المغاربية

سيتم في هذا المبحث تحليل تطور المصادر الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة (1990-2017)، وهذا من خلال تحليل تطور المؤشرات الخاصة بكل من الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال البشري والمؤسسات.

1- تطور الانفتاح التجاري في الجزائر وتونس والمغرب

هناك العديد من المؤشرات التي تستخدم في قياس درجة الانفتاح التجاري والتي تعكس إلى حد كبير السياسات التجارية المطبقة في الدول من تقييد أو تحرير للتجارة الخارجية، وسيتم في هذا الجزء استخدام كل من مؤشر نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي ومؤشر نسبة مجموع الواردات إلى إجمالي الناتج ومؤشر التجارة الخارجية كمؤشرات لقياس درجة الانفتاح التجاري في كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1990-2017).

1-1 تحليل تطور الانفتاح التجاري في الجزائر:

يوضح الجدول التالي تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، والمتمثلة في كل من مؤشر الصادرات ومؤشر الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الانفتاح على التجارة الخارجية معبرا عنه بمجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (6.3): تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990–2017) (**الوحدة**: نسبة مئوية)

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016	2017
الصادرات كنسبة من الناتج المحلي	23.44	26.19	42.07	47.20	38.44	23.17	20.87	22.66
الواردات كنسبة من الناتج المحلي	24.93	29.99	20.78	24.07	31.42	36.52	35.05	33.21
مؤشر الانفتاح على التجارة خ	48.38	55.19	62.86	71.27	69.86	95.69	55.92	55.87

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

لقد شهدت معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر عدة تطورات خاصة في فترة التسعينات، حيث بلغت درجة الانفتاح للفترة (1990-1994) إلى 43.3% في المتوسط بسبب التحرير التدريجي للتجارة الخارجية الناتج عن قانون النقد والقرض التكميلي لعام 1990 والذي ساعد على تفتيت احتكار الاستيراد، ثم عاودت هذه النسبة الارتفاع في المتوسط للفترة (1995-1999) إلى 51.2% وتمثل هذه الفترة مرحلة الانتقال إلى التحرير الكلي تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي لتهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي، كما نجد أن نسبة الانفتاح التجاري في المتوسط لكل من الفترة (2000-2004) والفترة (2005-2009) هي 61.8% و71.3%

على التوالي، وهذا كله راجع إلى تحسن أسعار البترول، لتشهد هذه النسبة في الفترة (2010–2013) تراجعا إلى 63.4% في المتوسط،[1] كما يمكن ملاحظة أن مؤشر نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي في ارتفاع مستمر خلال الفترة (2000–2015) وهذا بسبب تطبيق الجزائر لعدة برامج تنموية (برامج الإنعاش الاقتصادي) ابتداء من عام 2001، مما جعلها تستورد الكثير من السلع الصناعية بالإضافة إلى أن هذه الفترة تزامنت مع الدخول في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة للفترة (2014–2017) فقد انخفضت درجة الانفتاح التجاري إلى 59.62% في المتوسط وهذا نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ أواخر عام 2014، بحيث تراجع مؤشر الانفتاح التجاري إلى 55.87% في عام 2017 مقارنة ب 95.69% في عام 2015 وبنسبة انخفاض تقدر ب 39.82%، كما يظهر هذا الانخفاض من خلال تراجع مؤشر حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2014–2017) نتيجة التراجع المستمر في حجم الصادرات لتصل إلى أقل نسبة لها خلال فترة الدراسة ب 22.66% عام 2017 جراء تراجع الطلب العالمي على البترول وانخفاض أسعاره في الأسواق العالمية، وكذلك تأثر حجم الواردات حيث انخفضت إلى 33.21% في عام 2017 مقارنة ب 36.52% عام 2015.

يتضح من التحليل السابق وجود تأثير كبير للصادرات على درجة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990–2017)، وهذا باعتبار أن أكثر ما يميز التجارة الخارجية في الجزائر هو المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في إجمالي الصادرات، بحيث يمثل نسبة 97% من صادرات الجزائر إلى الخارج، في حين تبقى صادراتها خارج قطاع المحروقات هامشية ولا تتعدى في المتوسط نسبة 3% من إجمالي الصادرات، وهذا يعني أن الجزائر كبلد مصدر للنفط، فإن درجة انفتاحه ترتبط بدرجة كبيرة بأسعار النفط، حيث كلما كانت هذه الأخيرة مرتفعة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الصادرات، وبالتالي زيادة درجة الانفتاح.

ومن ناحية التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، فإن الاتحاد الأوروبي يحتل مكانة مهمة في التجارة الخارجية الجزائرية، إذ يستورد في المتوسط حوالي 53% من إجمالي الصادرات ويصدر في المقابل إلى الجزائر حوالي 52% في المتوسط من إجمالي الواردات الجزائرية، ومن بين أهم الدول المتعاملة نجد إيطاليا وفرنسا وبريطانيا بحيث تمثل فرنسا الممول الأول للجزائر، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية كثاني شريك مستورد من الجزائر بعد الاتحاد الأوروبي.[2]

[1] رعاد على، بلوكاريف نادية، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر:–دراسة قياسية–، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 02، 2016، ص ص 342–343.

[2] *Office National des Statistiques, evolution des echanges exterieurs de marchandises de 2004 A 2014, Alger, octobre 2015, pp 14-89.*

2–1 تحليل تطور الانفتاح التجاري في تونس:

يوضح الجدول رقم (7.3) تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في تونس خلال الفترة (1990–2017).

الجدول رقم (7.3): تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في تونس خلال الفترة (1990-2017) (**الوحدة**: نسبة مئوية)

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016	2017
الصادرات كنسبة من الناتج المحلي	43.55	44.90	39.54	44.93	49.49	40.64	40.63	44.37
الواردات كنسبة من الناتج المحلي	50.60	48.81	42.90	45.31	54.65	51.59	51.37	56.94
مؤشر الانفتاح على التجارة خ	94.16	93.71	82.45	90.25	104.14	92.23	92.01	101.32

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

لقد حازت تونس على أكبر درجات من الانفتاح التجاري مقارنة بكل من الجزائر والمغرب طيلة الفترة (1990–2017)، وهذا بسبب تبني الاقتصاد التونسي للعديد من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف أساسا إلى تسهيل إجراءات الانفتاح التجاري، ففي سنوات التسعينات تميزت عملية تحرير التجارة في تونس بحدثين: الحدث الأول هو الانضمام إلى *GATT* (الجانب المتعدد الأطراف)، أما الحدث الثاني فيتمثل في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية *OMC* سنة 1995، وكذا الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 أيضا، والتي تنص على إنشاء منظمة تجارة حرة لمعظم المنتجات الصناعية على مدى 12 عام.[1] وبتتبع مسار تطورات معدلات الانفتاح التجاري في تونس، نجد أن درجة الانفتاح التجاري للفترة (2000-2009) ارتفعت إلى 92.47% مقارنة بالفترة (1990–1999) والتي بلغت درجة الانفتاح فيها النسبة 86.48% في المتوسط، ثم عاودت هذه النسبة الارتفاع في المتوسط للفترة (2010–2017) إلى 101.27%. وبالنسبة لمؤشر الصادرات فقد ارتفع هو الآخر في الفترة (2000–2010) بزيادة قدرها 9.95% حيث قدرت نسبة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي ب 49.49% في عام 2010 مقارنة ب 39.54% في عام 2000 لتنخفض بعدها هذه النسبة في السنوات المتبقية، كما ارتفعت نسبة الواردات من إجمالي الناتج المحلي في هذه الفترة من 42.90% في عام 2000 إلى 54.65% في عام 2010، ومن ناحية نوعية المنتجات التصديرية التونسية، يصدر البلد أساسا منتجات المنسوجات والجلد (38 في المائة من الصادرات)، والقطع الميكانيكية والكهربائية (4.2 في المائة) والمواد الكيميائية (9 في المائة)، وتغطي الواردات المنسوجات والمواد الزراعية والسلع الصناعية.[2] أما من ناحية التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، فتتم أغلب المبادلات التجارية التونسية

[1] ملال شرف الدين، الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال أفريقيا، دراسة حالة موازين مدفوعات: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2013، مجلة تاريخ العلوم، العدد السابع، مارس 2017، ص 168.

[2] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، استعراض النظراء الطوعي لسياسة المنافسة: تونس، الأمم المتحدة، نيويورك، 2006، ص 5.

مع الاتحاد الأوروبي، إذ يزودها بحوالي 73.9% من مجموع صادراتها وحوالي 51.6% من إجمالي وارداتها، ومن بين أهم المتعاملين نجد: فرنسا وإيطاليا وألمانيا.[1]

1–4 تحليل تطور الانفتاح التجاري في المغرب:

يوضح الجدول رقم (8.3) تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في المغرب خلال الفترة (1990–2017).

الجدول رقم (8.3): تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في المغرب خلال الفترة (1990–2017) (**الوحدة**: نسبة مئوية)

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016	2017
الصادرات كنسبة من الناتج المحلي	24.55	22.67	26.78	30.91	32.23	34.80	35.35	37.21
الواردات كنسبة من الناتج المحلي	30.06	29.04	32.37	36.99	43.01	42.39	45.50	46.76
مؤشر الانفتاح على التجارة خ	54.62	51.71	59.16	67.91	75.24	77.19	80.86	83.97

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

تعتبر المغرب من بين الدول التي قامت منذ الثمانينات بعملية تحرير التجارة الخارجية، فقد تبنت عدة تدابير لتعزيز الصادرات وتحرير الواردات، كانت بدايتها القضاء على قوائم حظر القيود الكمية وخفض التعريفات الجمركية. ولقد تم إحراز تقدم كبير من قبل المغرب في مجال إصلاح السياسات التجارية الآخذة في حرية استيراد وتصدير السلع والخدمات مع الامتثال للوائح المعمول بها، بحيث تم إلغاء تراخيص الاستيراد باستثناء بعض المنتجات لاعتبارات أمنية أو بسبب تجنب الإخلال بالنظام العام، أو الكميات الاستيرادية وقد تم إبلاغ منظمة التجارة العالمية بذلك.[2] لقد حققت التجارة الخارجية المغربية نمو ملحوظ في الفترة (1990–2017) وهذا راجع إلى انتعاش الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية وتركيبة الصادرات المتنوعة التي لم تتأثر بشكل كبير بالصدمات الخارجية، وتشير المؤشرات المستعرضة في الجدول رقم (8.3) أعلاه إلى كفاءة التجارة الخارجية المغربية، إذ قدرت نسبة الصادرات إلى الناتج ب 24.55% في عام 1990 لترتفع بعد ذلك إلى 26.78% و32.23% في عام 2000 و2010 على التوالي، ثم بقيت في تزايد مستمر في السنوات الموالية لتبلغ أعلى قيمة لها في عام 2017 مقدرة ب 37.21%، ويرجع هذا التطور الملموس في مؤشر الصادرات إلى التحسن المستمر في حجم الصادرات نحو الخارج خلال هذه الفترة، وفي المقابل ارتفع مؤشر الواردات إلى 46.76% في عام 2017 مقارنة ب 32.37% عام 2000 وبزيادة قدرها 14.39%، كما عرفت معدلات الانفتاح التجاري في المغرب ارتفاعا ملحوظا طيلة فترة الدراسة، بحيث ارتفعت درجة الانفتاح للفترة (2000-2009) إلى 67.05% مقارنة بالفترة (1990-1999) والتي

[1] إحصائيات تونس، التجارة الخارجية بالأسعار الجارية، ديسمبر 2019، ص 7، الموقع الالكتروني: http://www.ins.tn/ar/front تاريخ الاطلاع: (2020/06/20).

[2] ملال شرف الدين، نفس المرجع السابق، ص 168.

بلغت درجة الانفتاح فيها النسبة 50.63% في المتوسط، لترتفع بعدها إلى 80.65% في المتوسط للفترة (2010-2017).

ومن ناحية التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، يعد الاتحاد الأوروبي أول شريك اقتصادي للمغرب وهو أول زبون بنسبة 65% من الصادرات المغربية وأول مورد بنسبة 56% من السلع المستوردة سنة 2016. وعلى مستوى بنية المبادلات، تشكلت الواردات المغربية من الاتحاد الأوروبي سنة 2016، بالأساس من مواد التجهيز الصناعي بنسبة 33% ومن أنصاف المواد بحوالي 23% ومن السلع الاستهلاكية بنسبة 21% ومن منتجات الطاقة بنسبة 11% ومن المواد الغذائية في حدود 7%، وتبين بنية الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي الحصة الكبيرة للمواد الاستهلاكية (43%)، تليها مواد التجهيز الصناعي (25%) والمواد الغذائية (19%) وأنصاف المواد (9%). وبالتالي، تعزز صادرات المغرب نحو أوروبا في القطاعات الجديدة مثل السيارات (الأسلاك والسيارات السياحية)، والطائرات، والأغذية الزراعية، على الرغم من الحصة الكبيرة لصادرات قطاع النسيج الملابس. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود المبذولة واستهداف السوق المشتركة، تمثل الصادرات المغربية نحو الاتحاد الأوروبي 0.65% فقط من إجمالي السوق خارج الاتحاد الأوروبي، وهي حصة منخفضة نسبيا بالمقارنة مع بلدان أخرى مماثلة مثل تركيا (3.23%)، وفيتنام (1.32%)، والجزائر (1.75%).[1]

الشكل (7.3): تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1990–2017)

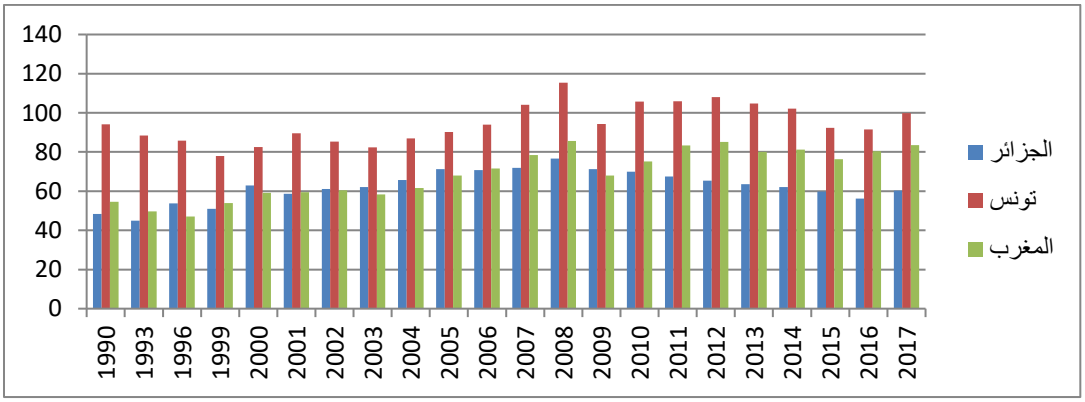

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

شهدت كل من المغرب وتونس في السنوات الأخيرة تحسنا في مستوى جودة المنتجات وتنوع الصادرات، بينما تراجع المستوى في الجزائر. ونتيجة لذلك، ازداد تغلغل المغرب وتونس ازديادا كبيرا في أسواق الصادرات مقارنة باقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية ومقارنة بالمتوسطات الإقليمية أيضا. ولكن بخلاف المعادن والوقود والإنتاج الحيواني والزيوت النباتية، لا تزال جودة المنتجات التصديرية لبلدان المغرب العربي أقل

[1] وزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية، مشروع قانون المالية لسنة 2018، نفس المرجع السابق، ص 24.

عموما منها في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية الأخرى، لاسيما السلع في قطاعات الصناعة التحويلية والماكينات والنقل. وتتفاوت درجة التركيز السوقي تفاوتا كبيرا بين بلدان منطقة المغرب العربي. فبخلاف المغرب وتونس، تصدر البلدان المغاربية مجموعة قليلة من المنتجات. وتعكس صادرات الجزائر وليبيا وموريتانيا درجة كبيرة من التركز. ففي الجزائر وليبيا، يمثل الوقود 90% و98% من مجموع الصادرات على الترتيب. وتتكون صادرات موريتانيا في الجزء الأكبر منها من السلع الأولية، مثل المعادن والأسماك. بينما يزداد تنوع القاعدة التصديرية في المغرب وتونس: الصناعة التحويلية (الكيماويات والماكينات وقطع غيار المعدات) والزراعة والخدمات (السياحة والخدمات المالية والطبية).[1]

1–4 واقع التجارة البينية للدول المغاربية:

تعد تجارة البلدان المغاربية البينية ضعيفة نسبيا مقارنة بعدة تكتلات في العالم، والجزء الأكبر من تجارتها هو مع أوروبا، إذ بلغت حصة أوروبا 64% من صافي إجمالي صادرات بلدان المغرب العربي في عام 2017، كما تظل أوروبا أيضا أكبر مصدر للواردات، إذ استحوذت على 51% من المجموع الإجمالي للواردات في عام 2017، كما أن مستوى التجارة البينية داخل المنطقة المغاربية أقل من مستوى العديد من التكتلات التجارية في العالم. إذ انخفضت حصة الصادرات البينية من 8.2% في عام 2016 إلى نحو 7.8% في عام 2017، كذلك انخفضت خلال الفترة نفسها حصة الواردات البينية من 6.7% إلى 6.4%.[2] وتقتصر التجارة بين البلدان المغاربية على عدد قليل من السلع في الوقت الراهن، وتتضمن هذه السلع الوقود والزيوت المعدنية التي تصدرها الجزائر لتونس والمغرب، والزيوت النباتية والآلات والحديد والصلب التي تصدرها تونس للجزائر وليبيا، والحديد والصلب والملبوسات والمركبات والمعدات الكهربائية التي تصدرها المغرب إلى الجزائر وتونس وموريتانيا.[3] والجدول التالي يبين تطور حجم الصادرات البينية للدول المغاربية خلال الفترة (1995-2015):

الجدول رقم (9.3): تطور حجم الصادرات البينية للدول المغاربية خلال الفترة 1995–2015 الوحدة: مليون دولار

السنوات	1995	2000	2005	2010	2014	2015
الصادرات البينية	1232	1092	1915	3438	5375	3599

Source: *Manuel de statistiques de la CNUCED, UNCTAD HANDBOOK OF STATISTICS, 2016, P 22.*

[1] فريق من خبراء صندوق النقد الدولي، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد، نفس المرجع السابق، ص ص 7–8.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نفس المرجع السابق، ص 49.

[3] رمزي الأمين، جان فرانسوا دوفان، أليكسي كيريف، التوسع في التجارة عبر بلدان المغرب، صندوق النقد الدولي، الموقع الالكتروني: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/04/24/blog-expanding-trade-across-the-maghreb تاريخ الاطلاع: (2020/05/05).

2- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس والمغرب

سيتم التطرق ي هذا المبحث إلى تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المغاربية محل الدراسة (الجزائر وتونس والمغرب) خلال الفترة (1990-2017)، ثم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

2-1 حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، تونس والمغرب:

تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى كل من الجزائر، تونس والمغرب بالتذبذب وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى طيلة الفترة (1990-2017)، كما شهدت انتعاشا ملحوظا منذ بداية الألفية الثالثة مقارنة بالتسعينات من القرن الماضي نتيجة تحسن مناخ الاستثمار في هذه الدول.

2-1-1 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر:

يبين الجدول التالي تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2017).

الجدول رقم (10.3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1990–2017)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2012	2014	2015	2016	2017
حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	0.33	-	280	1156	2300	1500	1502	-537	1638	1200

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول رقم (10.3) يتضح أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر في فترة التسعينات ضئيلة بسبب سوء الوضعية التي كانت تمر بها الجزائر من عدة نواحي، وأكثر ما ميز هذه الفترة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي، والتطبيق الصارم لشروط برامج الإصلاح الهيكلي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية، كما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تزايدا منذ بداية سنة 2000 -كما يظهر في الشكل (8.3)- حيث ارتفعت من 250 مليون دولار إلى ما يفوق 1.15 مليار دولار في سنة 2005، نتيجة لتحسن الأوضاع الأمنية والسياسية بالإضافة إلى الإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الدولة من خلال الأمر 01-03 وكذلك حصول الشركة المصرية *Djezzy* على أول ترخيص في مجال الهاتف النقال وخصخصة شركات الصناعات الحديدية بالحجار لشركة *ISPASAT* الهندية.[1] كما تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال السنوات الأربعة الأخيرة، حيث

[1] رعاد علي، بلوكاريف نادية، نفس المرجع السابق، ص 342.

تراجع بشكل كبير إلى قيمة سالبة بمقدار 537 مليون دولار سنة 2015 جراء عملية تصفية الاستثمار الأجنبي.[1] حيث يرتبط مناخ الاستثمار في الجزائر بعدة عوائق تتمثل أساسا في: البنية التحتية، القوانين، الجهاز المصرفي وغيرها، بالإضافة إلى ارتباط النمو الاقتصادي بتقلبات أسعار النفط، وهو ما يؤدي إلى تشكيل مناخ استثماري غير مستقر.

وبالنسبة للسياسات الاستثمارية، فإن الجزائر تتبنى سياسة اقتصادية مفتوحة أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يسمح للشركات الأجنبية بالاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية بما فيها الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات، وتتواجد الفرص الاقتصادية في كل القطاعات: الطاقة، المياه، الرعاية الصحية، النقل، الاتصالات، إعادة تدوير النفايات، الفلاحة...، لكن يشترط أن تتم كل الاستثمارات رفقة الشريك الجزائري وفقا للقاعدة 49/51 من قانون الاستثمار.[2]

2-1-2 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس:

لقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس تباينا كبيرا خلال الفترة (1990-2017)، وهذا نتيجة لتأثر اقتصادها بالعديد من الظروف التي ساهمت في عدم استقرار تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة، والجدول التالي يوضح تطور حجم هذه التدفقات.

الجدول رقم (11.3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس خلال الفترة (1990–2017)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2012	2014	2015	2016	2017
حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	76.28	264	750	712	1334	1554	1024	970	622	809

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يظهر من خلال الجدول (11.3) والشكل رقم (8.3) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس شهدت انتعاشا مع بداية الألفية الثالثة، ويعود ذلك إلى ما حققته تونس من نجاح كبير في تحسين مناخ الأعمال، كما تعد من أوائل الدول في خفض تكاليف وإجراءات إنشاء الشركات وحل المنازعات المتعلقة

[1] بن لكحل محمد أمين، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي –دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب–، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 07، 2017، ص 129.

[2] نسيمة حلاب، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة المغاربية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 08، العدد 15، جويلية 2019، ص 172.

بالاستثمار، بالإضافة إلى تنفيذ برامج الخوصصة،[1] فعمليات الخوصصة التي مست قطاع الاتصالات ساهمت ولأول مرة، في أن يتعدى الاستثمار الأجنبي المباشر حاجز المليار دولار سنة 2006، وذلك مقابل متوسط قدره 610 مليون دولار للسنوات 1997–2005، كما أن تنازل مؤسسة تونس للاتصالات عن نسبة 35% من رأسمالها لصالح الشركة الإماراتية تي كوم ديغ (*TECOM DIG*) قد ساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ وصلت قيمة هذه الصفقة لوحدها 2.3 مليار دولار موزعة على عدة سنوات، وقد فاقت هذه الحصيلة مجموع إيرادات عمليات الخوصصة التي اعتمدتها تونس منذ عام 1987.[2] كما ارتفعت من 750 مليون دولار في عام 2000 إلى أكثر من 1.3 مليار دولار في عام 2010، لتنخفض بعدها حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة في الفترة (2013-2017) نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية التي شهدتها، بحيث انخفض حجم الاستثمارات من 1554 مليار دولار عام 2012 إلى 809 مليون دولار في عام 2017.

وبالنسبة للسياسات الاستثمارية، تعتبر تونس دولة مندمجة في المنظومة الاقتصادية العالمية منذ 50 عاما، وترجع سياسات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها إلى الفترة 1990، ويمكن التركيز على أهم المحطات التالية:[3]

– قانون الاستثمار 2009: منح الأفضلية للقطاعات ذات الاحتمال المرتفع لتشغيل اليد العاملة والتوجه التصديري، واستهداف المناطق الجنوبية والغربية لانخفاض مستويات التنمية الاقتصادية وضعف البنى التحتية المادية؛

– قانون الاستثمار 2014: تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى صنفين يحظى كل منهما بحوافز استثمارية مختلفة، بهدف حماية التنمية الصناعية المحلية.

كما تتسم تونس بتطبيق إطار تنظيمي حمائي يحد بشدة من المنافسة والاستثمارات الخاصة، لاسيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فأكثر من نصف الاقتصاد التونسي مفتوح فقط أمام عدد محدود من الشركات. ويؤدي غياب المنافسة إلى تكبيد الاقتصاد أكثر من ملياري دولار سنويا، أي حوالي 5 في المائة من ثروة البلاد.[4]

[1] عبود زرقين، نورة بيري، محددات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب "دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996–2012"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 5، العدد 8، 2015، ص 29.

[2] *Euro-Mediterranean Network of Mediterranean Investment Promotion Agencies (ANIMA), Invest in the MEDA region, why how ?, PAPERS & STUDIES n°22, Avril 2007, p 19.*

[3] نسيمة حلاب، نفس المرجع السابق، ص 172.

[4] مطوية البنك الدولي، الثورة غير المكتملة: توفير فرص ووظائف أفضل وثروة أكبر لكل التونسيين، نفس المرجع السابق، ص 4.

3-1-2 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب:

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب ارتفاعا متزايدا تقريبا طيلة الفترة (1990-2017)، وتعود هذه الزيادات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حجم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة والتي أدت إلى تحسين المناخ الاستثماري.

الجدول رقم (12.3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب خلال الفترة (1990–2017)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2012	2014	2015	2016	2017
حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	165	92.38	220	1619	1240	2841	3525	3252	2318	2680

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول رقم (12.3) والشكل رقم (8.3)، نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وصلت إلى مستويات عالية عامي 2001 و2003، نتيجة لتنامي عمليات الخوصصة في المغرب، إذ تم خوصصة 35% من شركة المغرب للاتصالات لصالح شركة (*Universal Virendi*) بقيمة 2.72 مليار دولار في عام 2001، وفي عام 2003 تم التنازل عن 80% من أسهم شركة التبغ المغربية بقيمة 1.7 مليار دولار لصالح الشركة الفرانكو-إسبانية (*ASTADIS*). ولقد سجلت التدفقات الاستثمارية في المغرب انخفاضا ملحوظا في الفترة (2007-2010)، حيث انخفضت من 2804.5 مليون دولار عام 2007 إلى 1573.9 عام 2010 وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، وأزمة الديون السياسية الأوروبية.

كما سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب رقما قياسيا عام 2014، أين وصلت إلى 3582.3 مليون دولار، وهذا نتيجة للعديد من الاستثمارات التي قامت بها بعض الشركات الأجنبية مثل الشركة السعودية (*ACWA*) والشركتين الإسبانيتين (*ISC*) و (*Aries*) في مجال الطاقة الشمسية باستثمار قدر ب 618.5 مليون أورو وشركة دانون الفرنسية ب 550 مليون أورو.[1]

وبالنسبة للسياسات الاستثمارية، ينتهج المغرب سياسات هادفة لتشجيع وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال سياسات ماكرو اقتصادية، تحرير التجارة والإصلاحات الهيكلية، إذ استهدف البرنامج الوطني 2009 حول التنمية والتطوير الصناعي تطوير القطاعات الاقتصادية الموجهة للتصدير، مما أسهم في خلق 45000

[1] ميلود بوعبيد، هارون الطاهر، دور بيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 552.

منصب عمل خلال 10 سنوات الماضية، كما يهدف برنامج 2014 إلى دعم تسريع خلق مناصب العمل والنمو في القطاع الصناعي عبر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقوية العلاقات بين المؤسسات الصغيرة ورواد الصناعة المغربية.[1]

الشكل رقم (8.3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (2000–2017)

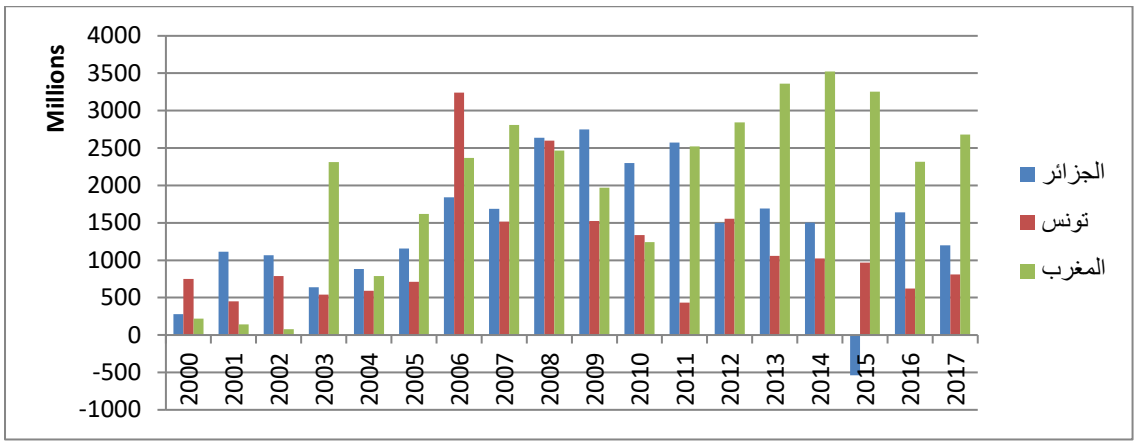

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

شهدت تدفقات الاستثمار المباشر الواردة إلى الجزائر ودول الجوار خلال الفترة (2000-2005) تطورا ملحوظا، حيث كانت التدفقات في الجزائر وتونس متدنية مقارنة مع أداء المغرب الذي كان متفوقا منذ عام 2001. أما في الفترة من 2006 إلى 2012، تحسنت بشكل كبير تدفقات الاستثمارات المباشرة إلى كل من الجزائر، تونس والمغرب رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2007، والملاحظ أن تونس سجلت أكبر قيمة في عام 2006، لكنها انخفضت بشكل محسوس عام 2011، وهذا أمر طبيعي نتيجة الاضطرابات السياسية والاجتماعية. ويرجع اهتمام المستثمرين الأجانب بتونس والمغرب إلى سياسات الاستثمار المتبعة ودور هيئات الترويج إلى الاستثمار، مع اهتمام المغرب وتونس أكثر بقطاع الخدمات في حين الجزائر معظم استثماراتها مرتبطة بقطاع النفط والذي يعرف تأرجحات دولية تؤثر بشكل كبير على مداخيل الجزائر.[2]

2–2 مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي:

بعد تحليل تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى كل من الجزائر وتونس والمغرب، نتطرق في هذا الجزء إلى الأهمية النسبية لهذه الاستثمارات من خلال تتبع تطور مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي طيلة الفترة (2000-2017)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1] نسيمة حلاب، نفس المرجع السابق، ص 172.

[2] العياطي جهيدة، بن عزة محمد، الآثار الاقتصادية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ومعدل البطالة –مقاربة قياسية باستعمال نماذج الانحدار الذاتي، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 02، 2017، ص 97.

الجدول رقم (13.3): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2000–2017) (**الوحدة**: نسبة مئوية)

السنوات	2000	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	0.51	1.12	1.24	2	1.42	0.71	0.80	0.70	-0.32	1.03	0.70
تونس	3.49	2.20	3.89	3.50	3.02	3.45	2.28	2.15	2.24	1.48	2.01
المغرب	0.56	2.59	3.55	2.12	1.33	2.89	3.14	3.20	3.23	2.23	2.42

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يظهر من خلال الجدول رقم (13.3) أن هناك تفاوت بين نسب مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية خلال الفترة (2000-2017)، كما أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضعيفة مقارنة بتونس والمغرب، بحيث لم تتجاوز هذه المساهمة خلال فترة الدراسة نسبة 2.03%، والتي تم تسجيلها كأعلى نسبة مساهمة في عام 2001. أما بالنسبة لتونس، فقد تم تسجيل نسب مساهمة كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالجزائر، والتي بلغت أعلى نسبة مساهمة لديها ب 9.42% في عام 2006 ونسبة 5.79% في عام 2008، وهي أعلى نسب حازت عليها مقارنة بالجزائر والمغرب طيلة فترة الدراسة، وبالنسبة للمغرب، فقد بلغت أعلى نسبة مساهمة لديها خلال فترة الدراسة ب 3.55% وهذا في عام 2007. كما بلغ متوسط نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة 3.07% في تونس و2.34% في المغرب و1.12% في الجزائر، وهذه النسب الضعيفة لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي تبين مدى ضعف الأثر الذي تؤديه الاستثمارات الأجنبية المباشرة على إجمالي الناتج المحلي في الدول المغاربية محل الدراسة.

الشكل رقم (9.3): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، تونس والمغرب (2000–2017)

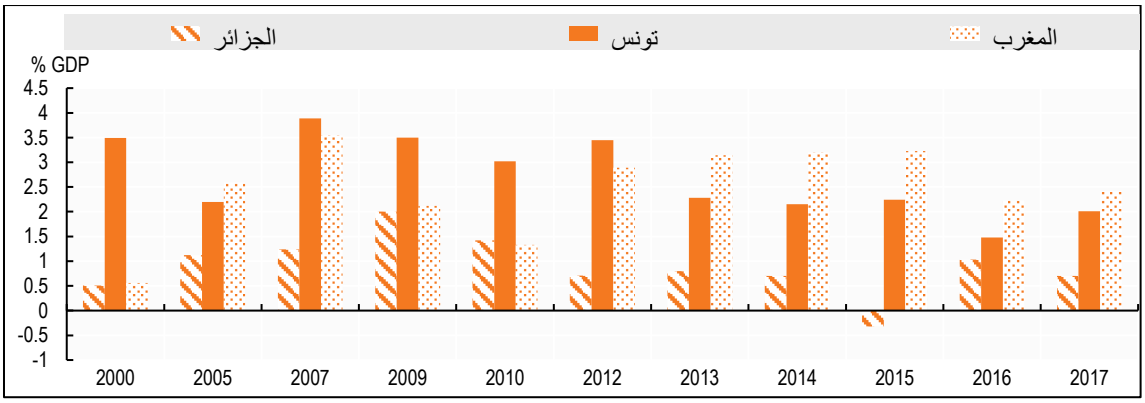

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (13.3).

3- التطور الكمي لمؤشرات رأس المال البشري في الجزائر وتونس والمغرب

سنقوم في هذا المبحث بتحليل كمي لتطور أهم مؤشرات رأس المال البشري في الدول المغاربية محل الدراسة خلال الفترة (1990-2017)، حيث سيتم تحليل كل من المؤشرات التعليمية، مؤشر الإنفاق الحكومي على التعليم، مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد ومؤشر التنمية البشرية.

3-1 المؤشرات التعليمية لرأس المال البشري:

يعتبر مؤشر الالتحاق بالمدارس من بين أهم المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد مخزون رأس المال البشري، والجدول رقم (14.3) يوضح تطور أهم المؤشرات التعليمية والمتمثلة في معدلات الالتحاق بالتعليم ومؤشر متوسط عدد سنوات الدراسة للفئة العمرية 15 سنة فأكثر.

الجدول رقم (14.3): نسبة الالتحاق بالتعليم في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1990–2017)

المستويات والدول	التعليم الابتدائي			التعليم الثانوي			التعليم العالي			متوسط سنوات الدراسة		
	الجزائر	تونس	المغرب	الجزائر	تونس	المغرب	الجزائر	تونس	المغرب	الجزائر	تونس	المغرب
1990	85.87	93.78	56.02	59.41	44.79	37.35	10.29	8.03	10.35	4.74	4.39	2.86
1995	88.39	96.22	63.77	58.66	56.90	38.08	10.15	12.22	11.57	5.41	5.07	3.4
2000	89.39	95.23	76.57	65.11	74.48	38.68	13,65	19.20	10,17	5.67	5.9	3.82
2005	93.09	98.74	86.73	78.98	84.61	50.35	14.68	31.76	11.78	5.54	6.78	4.34
2010	97.23	98.15	92.28	96.93	90.18	63.29	20.87	35.41	14.56	6.68	7.48	4.96
2015	97.54	-	-	-	88.22	-	29.88	35.19	28.40	7.82	8.18	8.58
2017	97.58	-	96.89	-	-	79.86	47.64	32.14	33.78	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات قاعدة البنك الدولي، وبيانات قاعدة *Barro and Lee* (www.barrolee.com)

3-1-1 المؤشرات التعليمية لرأس المال البشري في الجزائر:

لقد شهدت معدلات الالتحاق بالتعليم بمستوياته الثلاثة في الجزائر ارتفاعا محسوسا طيلة الفترة (1990-2017) حيث بلغ معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي 85.87% في عام 1990 مقابل 59.41% بالنسبة للتعليم الثانوي و 10.29% بالنسبة للتعليم العالي، ومع زيادة الوعي التعليمي لدى السكان وقيام الدولة بزيادة جهودها لترقية التعليم، أدى ذلك زيادة وتحسن معدلات الالتحاق بالتعليم في كل المستويات، بحيث ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في عام 2010 إلى 97.23% و96.93% في التعليم الثانوي و20.87% في التعليم العالي، كما تحسنت قيم مؤشر متوسط عدد سنوات الدراسة (الفئة العمرية 15 سنة) فأكثر خلال هذه الفترة، حيث سجل قيمة تقدر ب 7.82 سنة في عام 2015 مقابل 4.74 سنة في عام 1990، وبالتالي أحرزت الجزائر تقدما لا يمكن

إنكاره فيما يتعلق بزيادة فرص الالتحاق بالمدارس، فبين عامي 2013 و2014، التحق 98.5% من الأطفال في سن السادسة بالمدرسة، في حين لم تتجاوز نسبتهم 43% في عام 1966، وينعكس هذا الجهد على كلا الجنسين إذ بلغ معدل التحاق الفتيات في سن السادسة بالمدارس 98.9% في عام 2013، وفاق المعدل الخام للالتحاق بالتعليم الابتدائي 100%. وفي التعليم الابتدائي، قدر بنسبة 122.2% للفتيان و115.1% للفتيات في عام 2014، أما في التعليم الثانوي، فلقد قدر إجمالي الالتحاق بنسبة 101.6% للفتيان و98.1% للفتيات، وينبغي أن ترتكز الجهود على التعليم الجامعي الذي بلغ المعدل الإجمالي للالتحاق به 27.4% للفتيان و41.9% للفتيات.[1]

3–1–2 المؤشرات التعليمية لرأس المال البشري في تونس:

لقد سعت تونس جاهدة لتحسين وتطوير المنظومة التعليمية بها وهو ما يوضحه الارتفاع المتواصل لمعدلات الالتحاق بالتعليم طيلة الفترة (1990-2017) وفي كل من المستويات التعليمية الثلاثة، حيث ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي من 93.78% في عام 1990 إلى 98.15% في عام 2010، بينما ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي من 44.85% إلى 90.18%، كما ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم العالي إلى 32.14% في عام 2017 مقابل 8.03% في عام 1990. كما سجلت تونس تحسنا ملحوظا في صافي معدل الالتحاق بالمدارس في الطور الابتدائي بلغ 99% في عام 2016، وبالتالي، فإنها قد بلغت أو بالأحرى تجاوزت الحد الأدنى المستهدف أي 95% الذي كان المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس في عام 2015، وعلاوة على الاستثمارات المادية، وضع البلد أيضا ترسانة قانونية تسمح بالتحاق الأطفال بالمدارس على غرار إجبارية التعليم ومجانيته بالنسبة للأطفال البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و16 سنة، كما سمحت هذه التدابير بزيادة كبيرة في التحاق الفتيات بالمدارس إلى درجة تحقيق التكافؤ على مستوى التعليم الابتدائي، وقد انتقل معدل الالتحاق بالمدارس في الطور الثانوي من 90.43% في عام 2010 إلى 92.06% في عام 2012، وفيما يتعلق بالتعليم الجامعي، ظل المعدل الصافي مستقرا في حدود 35%، بمعدل 41.3% للفتيات و26.29% للفتيان.[2] وبالنسبة لمؤشر متوسط عدد سنوات الدراسة، فقد ارتفع هو الآخر خلال هذه الفترة، حيث سجل قيمة 8.18 سنة في عام 2015 مقابل 4.39 سنة في عام 1990 وبزيادة قدرها 3.79 سنة، وبذلك فإن تونس أفضل من الجزائر والمغرب أداءا من حيث مؤشر متوسط عدد سنوات الدراسة.

[1] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، موجز قطري 2016: الجزائر، الأمم المتحدة، 2017، ص 22.

[2] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، موجز قطري 2016: تونس، نفس المرجع السابق، ص 25.

3–1–3 المؤشرات التعليمية لرأس المال البشري في المغرب:

من خلال الجدول رقم (14.3) أعلاه، يتبين أن المغرب قد سجل تحسنا مستمرا في معدلات الالتحاق بالتعليم على جميع المستويات، فبالنسبة للتعليم الابتدائي، بلغت نسب الالتحاق 56.02%، 92.28%، 96.89% خلال السنوات 1990، 2010، 2017 على الترتيب، وعلى مستوى التعليم الثانوي، بلغت نسب الالتحاق على الترتيب 37.35%، 63.29%، 79.86%، أما بالنسبة للتعليم العالي فكانت نسب الالتحاق خلال نفس السنوات على الترتيب 10.35%، 14.56%، 33.78%، وبالنسبة لمؤشر متوسط عدد سنوات الدراسة للفئة العمرية 15 سنة فأكثر، سجل هو الآخر تحسنا ملحوظا خلال الفترة (1990-2015)، حيث سجل قيمة 8.58 سنة في عام 2015 مقابل 2.26 سنة في عام 1990 وبزيادة قدرها 6.32 سنة. ومن بين العوامل التي ساهمت في زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم في مختلف المستويات التعليمية، هو تحسن الأوضاع الاقتصادية في المغرب منذ نهاية القرن الماضي، حيث تمكن المغرب من تسريع معدل نموه بعد عقدين من النمو البطيء نسبيا، مما ساعد في رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقريبا بالضعف، وقد أدى انتعاش النمو الاقتصادي أيضا إلى ارتفاع الثروة الإجمالية للبلاد وإلى تقدم هام على المستوى الاجتماعي، مع القضاء على الفقر المدقع، وانخفاض كبير لمستويات الفقر على الصعيد الوطني، فضلا عن ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، وتحسين الولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية،[1] بما في ذلك زيادة الولوج إلى التعليم.

الشكل رقم (10.3): نسبة الالتحاق بالتعليم في الجزائر وتونس والمغرب في عام 2010

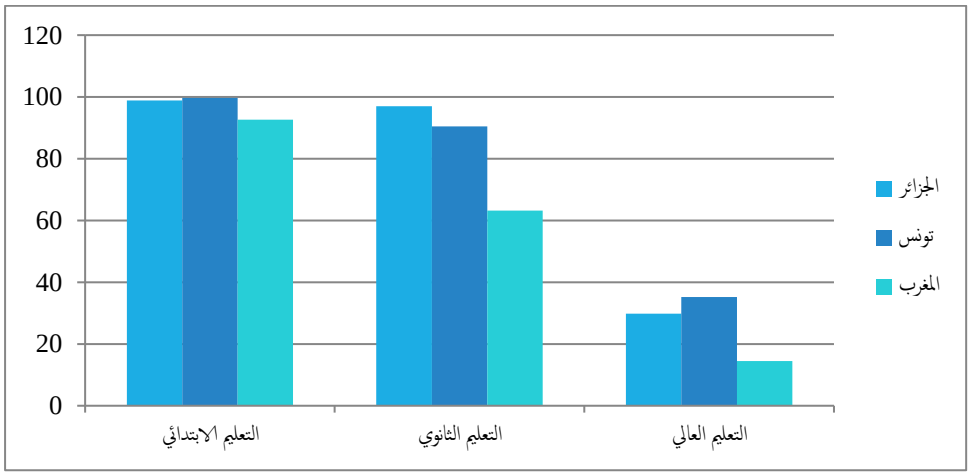

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (14.3).

[1] جان بير شوفور، موجز عام: المغرب في أفق 2040، الاستثمار في رأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي، البنك الدولي، 2017، ص 5.

2–3 مؤشر الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

يشكل الإنفاق على التعليم مؤشرا على الأهمية النسبية التي توليها الدولة لتكوين رأس المال البشري والاستثمار فيه، ومؤشرا هاما يستخدم في العديد من الدراسات للمقارنة بين الدول لمعرفة مقدار الأهمية المعطاة للعنصر البشري. وعلى الرغم من أن الدول المغاربية محل الدراسة تفتقر إلى معلومات إحصائية حديثة حول نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه يمكننا إجراء مقارنة باستخدام المعلومات المتوفرة، والشكل رقم (11.3) يوضح هذه البيانات حسب آخر سنة متوفرة.

الشكل رقم (11.3): الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وتونس والمغرب، حسب آخر سنة متوفرة

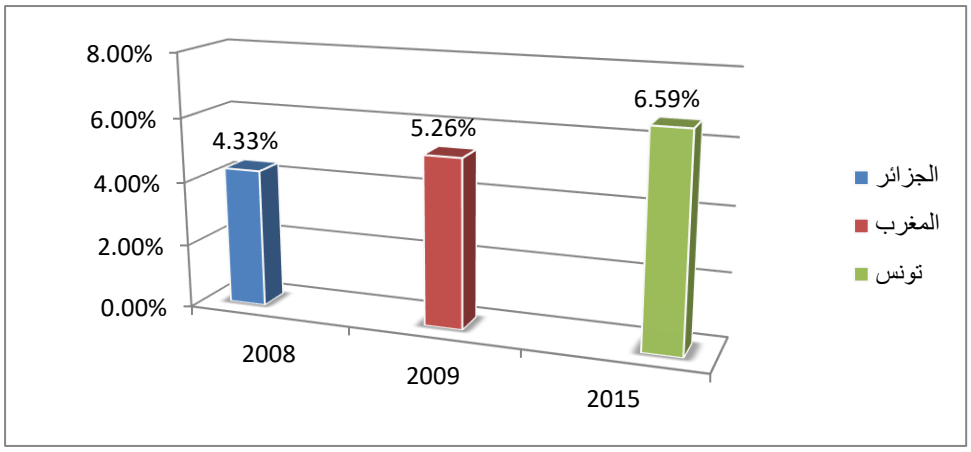

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

من الشكل أعلاه يتضح لنا جليا أن الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كان له أكبر نسبة في تونس إذ بلغ (6.59%) وهذا لعام 2015، في حين كان الأدنى في الجزائر بنسبة (4.33%) عام 2008، كما حازت المغرب على نسبة 5.26% في عام 2009، وبالتالي نلاحظ أن هناك انخفاض في نسب الإنفاق الحكومي على التعليم في كل من الجزائر وتونس والمغرب، وهذا ما ينعكس سلبا على نوعية التعليم وكفاءته وبالتالي نوعية رأس المال البشري.

3–3 العمر المتوقع عند الميلاد:

يشير مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد إلى عدد السنوات التي يعيشها رضيع حديث الولادة وذلك إذا ظلت أنماط الوفيات السائدة وقت ولادته على حالها طوال حياته. ويعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات الصحية المستخدمة لقياس رأس المال البشري، كما يعكس هذا المؤشر مستويات الرعاية الصحية لبلد معين، ومن خلال الجدول رقم (15.3) والذي يوضح تطور قيم هذا المؤشر في الدول المغاربية محل الدراسة خلال الفترة (1990-

2017)، يتبين أنه يوجد هناك تباين طفيف بين هذه الدول وفق قيم العمر المتوقع عند الولادة، حيث حققت الجزائر متوسط خلال هذه الفترة ب 72.60 سنة، وفي تونس 73.70 سنة، أما المغرب فقد حققت متوسط ب 71.65 سنة، كما شهد هذا المؤشر تحسننا مستمرا طيلة هذه الفترة، فبالنسبة للجزائر، فقد ارتفعت قيمة المؤشر إلى 76.29 سنة في عام 2017 مقابل 66.72 سنة في عام 1990، وفي تونس إلى 75.94 سنة في عام 2017 مقارنة ب 68.78 سنة في عام 1990، وكذلك بالنسبة للمغرب، فقد ارتفع إلى 76.05 سنة في عام 2017 مقارنة ب 64.73 سنة في عام 1990، ويرجع هذا التحسن المستمر في قيم مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد إلى زيادة الاهتمام بالخدمات والرعاية الصحية في كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (15.3): تطور العمر المتوقع عند الميلاد في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1990–2017)

	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016	2017
الجزائر	66.725	68.115	70.292	72.767	74.676	75.86	76.078	76.293
تونس	68.788	71.496	73.155	74.2	74.793	75.525	75.731	75.943
المغرب	64.733	66.848	68.722	71.456	73.999	75.573	75.821	76.059

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

3–4 دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

يستخدم أيضا دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كأحد المؤشرات الهامة لقياس رصيد رأس المال البشري، ودليل التنمية البشرية (*Human Development Index : HDI*) هو دليل مركب يركز على الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية وهي: القدرة على عيش حياة مديدة وصحية، وتقاس بالعمر المتوقع عند الولادة، والقدرة على اكتساب المعرفة، وتقاس بمتوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة، والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق، وتقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي،[1] وتتراوح قيمة الدليل بين القيمتين الصفر والواحد، ويتم تصنيف الدول وفق هذا الدليل كالتالي: دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا (0.800 أو أكثر)، دول ذات تنمية بشرية مرتفعة (0.700-0.799)، دول ذات تنمية بشرية متوسطة (0.550-0.699)، دول ذات تنمية بشرية منخفضة (أقل من 0.550)، والجدول التالي يوضح اتجاهات تطور دليل التنمية البشرية خلال الفترة (1990-2017) في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي 2018، ص 25.

الجدول رقم (16.3): اتجاهات دليل التنمية البشرية في الدول المغاربية خلال الفترة (1990–2017)

	قيمة مؤشر التنمية البشرية							المتوسط السنوي لنمو قيمة المؤشر %			
السنوات	1990	2000	2010	2012	2014	2016	2017	1990-2000	2000-2010	2010-2017	1990-2017
الجزائر	0.577	0.644	0.729	0.740	0.747	0.752	0.754	1.10	1.24	0.49	0.99
تونس	0.569	0.653	0.716	0.719	0.725	0.732	0.735	1.39	0.91	0.38	0.95
المغرب	0.458	0.530	0.616	0.635	0.650	0.662	0.667	1.47	1.51	1.13	1.40
الدول العربية	0.557	0.613	0.675	0.686	0.690	0.697	0.699	0.95	0.96	0.51	0.84
العالم	0.598	0.642	0.698	0.709	0.718	0.726	0.728	0.72	0.84	0.60	0.73

ملاحظة: المتوسط السنوي لنمو دليل التنمية البشرية: النمو السنوي البسيط لدليل التنمية البشرية خلال فترة زمنية محددة محسوبا كمعدل النمو المركب السنوي.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي 2018، ص 27-29.

استطاعت كل من الجزائر وتونس أن تصل إلى مصاف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، بينما صنفت المغرب كدولة ذات تنمية بشرية متوسطة، وعند تتبع اتجاهات التنمية البشرية في العالم والدول العربية والدول المغاربية، نجد أن اتجاهات مؤشر التنمية البشرية في الفترة (1990-2017) تدل على أن الدول عبر العالم استطاعت في المتوسط أن تحقق تقدما سنويا يقدر ب 0.73%، وأن الدول العربية حققت أيضا تقدما سنويا قدر ب 0.84% في نفس الفترة، أما بالنسبة للدول المغاربية، فنلاحظ أن كل من الجزائر وتونس والمغرب قد حققت تحسنا في قيم مؤشر التنمية البشرية طيلة الفترة (1990-2017)، حيث بلغ المتوسط السنوي لنمو قيمة مؤشر *HDI* لهذه الفترة ب 0.99% بالنسبة للجزائر، 0.95% بالنسبة لتونس و 1.40% بالنسبة للمغرب، كما نلاحظ أن دليل التنمية البشرية في كل من الجزائر وتونس والمغرب كان في أغلب السنوات أفضل من نتائجه في كل من الدول العربية ومجموع دول العالم، أما بالنسبة لتصنيف الدول وفق دليل التنمية البشرية لعام 2017، فقد صنفت كل من الجزائر وتونس ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة بحيث احتلت الجزائر المرتبة 85 عالميا من بين 189 دولة وتونس المرتبة 95، أما المغرب فقد صنفت من ضمن الدول ذات تنمية بشرية متوسطة وفي المرتبة 123.

4- تحليل المؤشرات المؤسساتية في الجزائر وتونس والمغرب

لتحليل الوضع المؤسساتي في الدول المغاربية محل الدراسة خلال الفترة (1990-2017)، سيتم الاعتماد على كل من مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية، مؤشر مدركات الفساد، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشرات الحوكمة ومؤشر ممارسة أنشطة الأعمال.

4-1 مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية:

كما وسبقت الإشارة فإنه يمكن التعبير عن النوعية المؤسساتية باستخدام مؤشرات الدليل الدولي للمخاطر القطرية والتي تتمثل أساسا في كل من: مؤشر الاستقرار الحكومي (النقطة القصوى 12)، مؤشر النوعية البيروقراطية (النقطة القصوى 4)، مؤشر حكم القانون (النقطة القصوى 6) ومؤشر الفساد (النقطة القصوى 6)، ويتم إعادة ترتيب هذه المؤشرات وفق سلم مكون من درجات تتراوح بين 1 و12 نقطة، حيث تشير النقاط الأعلى إلى أن الدولة تتمتع ببيئة مؤسساتية جيدة.

الجدول رقم (17.3): مؤشرات الدليل الدولي للمخاطر القطرية (مؤشرات النوعية المؤسساتية)

		الفساد (من 0 إلى 6)	حكم القانون (من 0 إلى 6)	النوعية البيروقراطية (من 0 إلى 4)	الاستقرار الحكومي (من 0 إلى 12)	مؤشر النوعية المؤسساتية (من 0 إلى 12)
الجزائر	2010	1.91	3	2	9.83	6.41
	2016	2	3	2	6.92	5.72
تونس	2010	2.83	5	2	10.92	8.14
	2016	2.50	5	2	6.79	6.94
المغرب	2010	3	5	2	8.50	7.62
	2016	2.58	4.04	2	7.63	6.71

Source : *The Political Risk Services Group's: International Country Risk Guide(ICRG)*

من خلال الجدول رقم (17.3) يتضح أن أغلب المؤشرات الفرعية للنوعية المؤسساتية في الدول الثلاثة سجلت قيما قريبة من متوسط قيمة التصنيف الخاصة بكل مؤشر (تتمثل هذه المؤشرات في كل من مؤشر حكم القانون، مؤشر النوعية البيروقراطية ومؤشر الاستقرار الحكومي) مما يعني تحسن أوضاع هذه المؤشرات الفرعية في هذه الدول، كما نلاحظ أن الدول الثلاثة لها نفس قيمة مؤشر النوعية البيروقراطية وهذا في عامي 2010 و2016، مما يشير إلى أن حكومات هذه الدول تتشابه من حيث قدرة وكفاءة أجهزتها الإدارية في الحكم بدون حدوث تغيرات جذرية في السياسة، أما مؤشر الاستقرار الحكومي، فقد انخفضت قيمته في سنة 2016 مقارنة بعام 2010 وهذا في كل الدول الثلاثة، وهذا بسبب الوضع السياسي غير المستقر الذي شهدته هذه الدول وخاصة تونس الذي انخفض فيها مؤشر الاستقرار الحكومي من 10.92 نقطة عام 2010 إلى 6.79 نقطة عام

2016. وبالنسبة لمؤشر الفساد، فقد سجل قيم أقل من المتوسط وهو ما يعني أن كل من الجزائر والمغرب وتونس تتميز بمستويات مرتفعة نسبيا من الفساد، وهو ما يؤثر سلبا على كفاءة الدولة وقطاع الأعمال والمؤسسات الاقتصادية في هذه الدول، أما بالنسبة لمؤشر النوعية المؤسساتية في الدول الثلاثة، فقد حققت كل من الجزائر وتونس والمغرب قيما أكبر أو قريبة من المتوسط (6) وهو ما يعني أنها تتمتع بجودة مؤسساتية نوعا ما متوسطة.

4–2 مؤشر مدركات الفساد:

هناك العديد من الهيئات الدولية التي تهتم بقياس ظاهرة الفساد من خلال مؤشرات كمية تعكس مدى تفشي ظاهرة الفساد على مستوى الدول، ويعد مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية (*Transparency International*) من أشهر المؤشرات الكمية المستخدمة، ويستند هذا المؤشر إلى مقياس تدريجي (0-100) بحيث يعبر الصفر عن أعلى معدلات الفساد و100 يعبر عن انعدام وجود الفساد (أكثر نزاهة). والجدول التالي يبين نتائج قيم مؤشر مدركات الفساد لكل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (2012-2017).

الجدول رقم (18.3): نتائج مؤشر مدركات الفساد في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (2012–2017)

		2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	قيمة المؤشر	34	36	36	36	34	33
	الترتيب عالميا	105	94	100	88	108	112
تونس	قيمة المؤشر	41	41	40	38	41	42
	الترتيب عالميا	75	77	79	76	75	74
المغرب	قيمة المؤشر	37	37	39	36	37	40
	الترتيب عالميا	88	91	80	88	90	81

Source: *Transparency International, www.transparency.org*

يتضح من خلال الجدول رقم (18.3) أن تونس تعد الأحسن من بين الدول الثلاثة وفق مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2012-2017)، حيث تشير قيم مؤشر مدركات الفساد إلى أن درجة الشفافية فيها مقبولة مقارنة بالمغرب والجزائر، وتأتي المغرب في المرتبة الثانية حيث تحسنت قيمة المؤشر لديها ب 4 نقاط في عام 2017 مقارنة بعام 2015، أما الجزائر فقد تراوحت قيمة التنقيط لمؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2012-2017) بين 33 و34، وهي قيم ضعيفة تعبر عن ارتفاع انتشار الفساد فيها مقارنة بتونس والمغرب. وحسب الترتيب العالمي للدول لعام 2017، فقد احتلت كل من الجزائر وتونس والمغرب المراتب التالية: تونس المرتبة 74، المغرب المرتبة 81، الجزائر المرتبة 112، وبذلك تكون تونس الأولى مغاربيا من حيث النزاهة ونقص انتشار الفساد،

وعموما يمكن القول أنه من أهم أسباب الفساد في الدول المغاربية الثلاثة هي غياب الشفافية والوصول إلى المعلومات، وضعف آليات المساءلة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى انتشار الفساد بين القطاعين العام والخاص. وتعود أسباب الفساد في الدول العربية بشكل رئيسي إلى تمركز سلوكيات الفساد في المواقع العليا للسلطة في الدول العربية، وقد ساهمت التدخلات الخارجية في تعزيز ثقافة الفساد والتي بدورها أدت إلى تفاقم حالة الفقر في المجتمعات العربية، واستشراء الفساد في البلدان العربية مرتبط بانتشار الفقر وغياب الديمقراطية، وبالتالي فإن غياب قواعد الرقابة والمساءلة والمحاسبة يعتبر من الأسباب الرئيسية في انتشار ظاهرة الفساد والإفساد في الأقطار العربية.[1]

4–3 مؤشر الحرية الاقتصادية:

حسب مؤشر الحرية الاقتصادية الذي تصدره مؤسسة (*The Heritage Foundation*) يتم ترتيب الدول وفق هذا المؤشر على أساس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد بناء على مجموعة من المؤشرات الفرعية، وتنقسم درجات الحرية الاقتصادية وفق هذا المؤشر إلى 5 أقسام رئيسية كالتالي: دول ذات اقتصاد حر (من 80 إلى 100)، دول ذات اقتصاد حر جزئيا (من 70 إلى 79.9)، دول ذات اقتصاد حر معتدل (من 60 إلى 69.9)، دول ذات اقتصاد غير حر جزئيا (من 50 إلى 59.9) ودول ذات اقتصاد منغلق (من 0 إلى 49.9)، والجدول التالي يبين نتائج قيم مؤشر الحرية الاقتصادية لكل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1995-2017).

الجدول رقم (19.3): نتائج مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (2012–2017)

	1995	2000	2005	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	55.7	56.8	53.2	51	50.8	49.6	48.9	50.1	46.5
تونس	63.4	60.2	55.4	57.3	57.3	57	57.7	57.6	55.7
المغرب	62.8	59	52.2	60.2	58.3	59.6	60.1	61.3	61.5

***Source**: The Heritage foundation, Index of economic freedom: www.heritage.org/index*

من خلال الجدول رقم (19.3) يتضح أن قيم مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1995-2017) تراوحت بين 46.5 و56.8 نقطة، مما يعني أن الجزائر تتميز بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة مقارنة بتونس والمغرب، حيث تراجعت قيمة المؤشر في الجزائر ب 10.3 نقطة في عام 2017 مقارنة بعام 2000، وهذا بسبب تراجع قيم المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية مثل حرية الاستثمار والإنفاق العام والحرية النقدية وارتفاع مستويات الفساد إضافة إلى وجود قيود جمركية وعرقلة القطاع الخاص، وعلى خلاف ذلك، نجد كل من

[1] هشام يحي، أشكال الفساد الأكثر انتشارا في العالم العربي، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الموقع الالكتروني: http://arabanticorruption.org/ تاريخ الاطلاع: (2020/05/25).

تونس والمغرب ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية المرتفعة نوعا ما مقارنة بالجزائر،كما نلاحظ أن هناك تقارب بين قيم المؤشر لكل منهما، وحسب تصنيف مؤسسة (*The Heritage Foundation*) للحرية الاقتصادية لعام 2017، تتوزع الدول الثلاثة محل الدراسة إلى ثلاثة مجموعات كالتالي: المغرب دولة ذات اقتصاد حر معتدل بدليل مؤشر 61.5 نقطة، تونس دولة ذات اقتصاد غير حر جزئيا بدليل مؤشر 55.7 نقطة، وأخيرا الجزائر ذات اقتصاد منغلق بدليل مؤشر 46.5 نقطة، وبذلك يكون الاقتصاد المغربي أكثر حرية مقارنة بالجزائر وتونس.

4–4 مؤشرات الحوكمة:

بغرض التعرف على واقع المؤسسات في كل من الجزائر، تونس والمغرب، فإننا نستطيع الاستعانة بمؤشرات الحوكمة التي تعطي تعبيرا كميا لعدد من المؤشرات الجزئية التي تتعلق بالأوجه المختلفة للمؤسسات في هذه الدول، حيث عمل البنك الدولي على إيجاد مجموعة من المؤشرات الكمية التي يمكن من خلالها قياس جودة المحيط المؤسساتي للدول، وفي هذا المجال تم تحديد ستة مؤشرات رئيسية كالتالي: الصوت والمساءلة (*VA*)، الاستقرار السياسي وغياب العنف (*PV*)، فعالية الحكومة (*GE*)، نوعية التنظيم (*Rq*)، سيادة القانون (*RL*) ومكافحة الفساد (*CC*)، والشكل التالي يوضح قيم هذه المؤشرات في كل من الجزائر وتونس والمغرب لعام 2017:

الشكل رقم (12.3): مؤشرات الحوكمة في الجزائر وتونس والمغرب لعام 2017

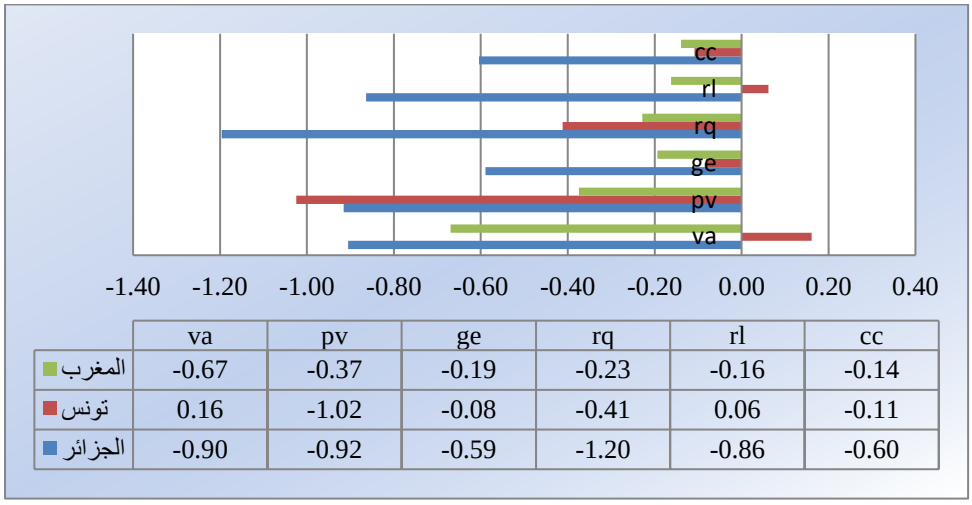

	va	pv	ge	rq	rl	cc
المغرب	-0.67	-0.37	-0.19	-0.23	-0.16	-0.14
تونس	0.16	-1.02	-0.08	-0.41	0.06	-0.11
الجزائر	-0.90	-0.92	-0.59	-1.20	-0.86	-0.60

Source: *The Worldwide Governance Indicators, www.govindicators.org*

يتضح من خلال الشكل رقم (12.3) أن أغلب المؤشرات الفرعية للحوكمة لها قيم تحت المستوى المتوسط في كل من الجزائر وتونس والمغرب، وهذا ما يدل على ضعف البيئة المؤسساتية في هذه الدول حسب هذه المؤشرات، ويعزى هذا إلى ضعف الاستقرار السياسي في هذه الدول وكذلك ضعف كفاءة الحكومة والكفاءة التنظيمية، أما بالنسبة للمساءلة والمشاركة وسيادة القانون نجد أنها تعاني من ضعف شديد في كل من الجزائر والمغرب، باستثناء تونس التي حققت نقاط إيجابية في مؤشر الصوت والمساءلة ومؤشر سيادة القانون (0.16 و0.6

على التوالي)، أما بالنسبة لمؤشر مكافحة الفساد، فهو أيضا يشهد ضعف شديد في الجزائر وبدرجة أقل في تونس والمغرب، وبالتالي فإن الدول الثلاثة لها أداء مؤسساتي ضعيف كما تعكسه هذه المؤشرات.

ولقياس النوعية المؤسساتية في الدول المغاربية محل الدراسة، نستخدم المتوسط الحسابي للمؤشرات السابقة، باعتبار أن هذه الطريقة تعطي صورة أكثر شمولية عن نوعية المؤسسات، ويأخذ هذا المؤشر قيم تتراوح بين 2.5- و 2.5، حيث كلما كانت القيمة أعلى دل ذلك على جودة نوعية المؤسسات، والشكل التالي يوضح تطور قيم هذه المؤشر في كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1996-2017):

الشكل رقم (13.3): تطور مؤشر النوعية المؤسساتية (*IQI*) في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1996–2017)

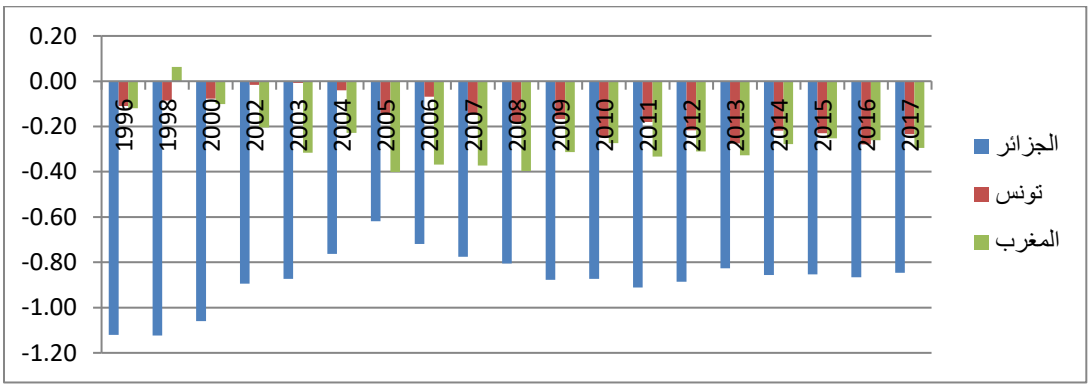

Source: *The Worldwide Governance Indicators, www.govindicators.org*

من خلال الشكل رقم (13.3) والذي يبين تطور مؤشر النوعية المؤسساتية، يتضح أن البيئة المؤسساتية في كل من الجزائر وتونس والمغرب لها مستوى ضعيف خلال الفترة (1996-2017)، وبمقارنة الدول الثلاثة فيما بينها، نجد أن تونس قد جاءت في المرتبة الأولى والمغرب في المرتبة الثانية والجزائر في المرتبة الثالثة حيث بلغ متوسط مؤشر النوعية المؤسساتية خلال الفترة (1996-2017) في كل من تونس والمغرب والجزائر 0.15-، 0.27-، 0.87- على الترتيب، وبالرغم من تحسن المؤشر في تونس خلال هذه الفترة إلا أنه تراجع مرة أخرى نتيجة الظروف الداخلية التي شهدتها في السنوات الأخيرة، وبالرغم من تراجعها إلا أنها تبقى في المرتبة الأولى مقارنة بالجزائر والمغرب طيلة الفترة الممتدة بين 1996 و2017، بحيث استطاعت تونس من خلال تجربتها السياسية الحديثة أن تحقق تقدما ملحوظا في توسيع المشاركة السياسية وسيادة القانون ومنح صوت للمواطن في إدارة شؤون الدولة، كما يتضح من الشكل أن الجزائر تتميز بجودة مؤسساتية رديئة مقارنة بتونس والمغرب، وبالرغم من تحسن قيم مؤشر النوعية المؤسساتية في الفترة (1996-2005) إلا أنه انخفض مجددا في الفترة (2006-2017)، وبالرجوع إلى المؤشرات الفرعية للحوكمة، فإن ضعف البيئة المؤسساتية في الجزائر يعود إلى عدم الاستقرار السياسي وضعف نوعية التنظيم والتوسع في انتشار الفساد.

5-4 مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال:

يبين الشكل رقم (14.3) قيم مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2017 في كل من الجزائر وتونس والمغرب، وحسب هذا التقرير، احتلت الجزائر والمغرب وتونس المرتبة 156 و68 و77 على التوالي من بين 190 دولة.

الشكل رقم (14.3): مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر وتونس والمغرب لعام 2017

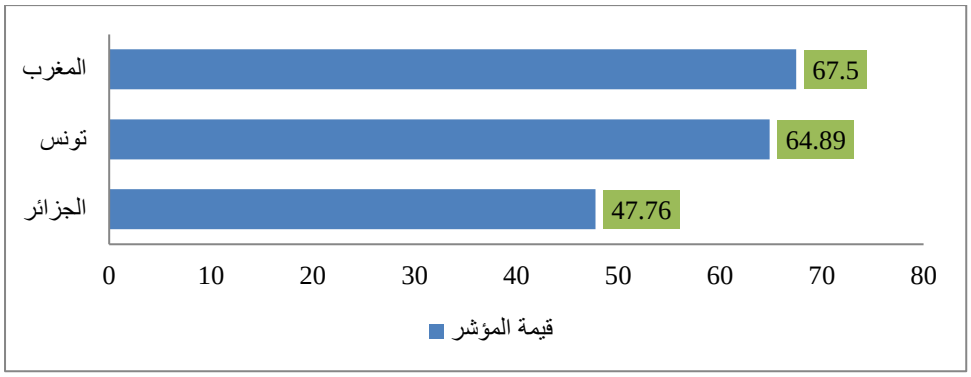

Source: *World Bank, Doing Business 2017, www.doingbusiness.org*

حسب تقرير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال لعام 2017، فإن الجزائر قد احتلت المركز 156 برصيد 47.76 نقطة، وبالرغم من احتلالها هذا المركز، إلا أنها قد استطاعت تحقيق تقدم ملحوظ مقارنة بالعام السابق (المركز 163) بسبب اعتمادها لأربعة إصلاحات هامة تتمثل في إلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لبدء النشاط التجاري، وتبسيط الحصول على رخصة بناء، وزيادة الشفافية في رسوم الكهرباء، وخفض معدل ضريبة الأعمال. في حين واصل المغرب جهود الإصلاح ليحتل المركز 68 بين بلدان العالم في القيام بأنشطة الأعمال، أين حسن المغرب مركزه (المركز 68) مقارنة بالعام السابق (المركز 75) ورفع نقاطه من 65.82 نقطة في عام 2016 إلى 67.5 نقطة في عام 2017، ويعزى هذا الأداء إلى خمسة إصلاحات حديثة اتخذت لتبسيط بدء النشاط التجاري وتبسيط تسجيل الملكية وإنشاء نظام للتصنيف الائتماني، وحماية المستثمرين من الأقليات، وتبسيط إجراءات الاستيراد. أما بالنسبة لتونس، فقد تراجعت إلى المركز 77 مقارنة بالعام السابق (المركز 74) بالرغم من التحديات التي واجهتها، كما حسنت تونس أيضا نقاطها على هذا المؤشر من 63.91 نقطة في عام 2016 إلى 64.89 نقطة في عام 2017 ويرجع ذلك أساسا إلى اعتمادها لإصلاح رئيسي لتحسين نظام التقارير الائتمانية.[1]

وبالتالي فإن مناخ ممارسة الأعمال في المغرب وتونس جيد نسبيا، بينما تتميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بمناخ صعب للقيام بالأعمال، وهذا مؤشر يدل على ضعف البيئة المؤسساتية في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس.

[1] البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2017: نتائج مشجعة لبلدان المغرب العربي، الموقع الالكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2016/10/26/encouraging-results-for-the-countries-of-the-maghreb تاريخ الاطلاع: (2020/05/20).

المبحث الرابع: اتجاهات مؤشرات التنمية الاجتماعية الرئيسية في الدول المغاربية

من خلال هذا المبحث سيتم دراسة اتجاهات مؤشرات التنمية الاجتماعية الرئيسية في الدول المغاربية محل الدراسة خلال الفترة (1990-2017)، ومن بين أهم المؤشرات المستخدمة والتي توفر إمكانية المقارنة بين البلدان نجد كل من معدلات النمو السكاني والبطالة ومؤشرات الفقر وعدالة توزيع الدخل.

1- النمو الديمغرافي في الجزائر وتونس والمغرب

شهد عدد السكان في الدول المغاربية الثلاثة تطورا ملحوظا خلال الفترة (1990-2017)، وتمثل الجزائر الدولة الأكثر تعدادا للسكان ضمن هذه الدول، حيث حققت زيادة سكانية سنوية بمعدل 1.78% خلال فترة الدراسة وبتعداد سكاني قدر ب 41.38 مليون نسمة في عام 2017، وتأتي المغرب في المركز الثاني من حيث التعداد السكاني (35.58 مليون نسمة في عام 2017) والتي حققت بدورها نمو سكاني سنوي بمعدل 1.35%، وفي المرتبة الثالثة تأتي تونس بمعدل نمو سنوي بلغ 1.24% خلال نفس الفترة وبتعداد سكاني قدر 11.43 مليون نسمة. والجدول التالي يبين تطور عدد السكان والمتوسط السنوي للنمو السكاني في الدول الثلاث خلال الفترة (1990-2017).

الجدول رقم (20.3): تطور عدد السكان في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1990–2017) الوحدة: مليون

	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016	2017	المتوسط السنوي للنمو السكاني% خلال الفترة 1990-2017
الجزائر	25.75	28.75	31.04	33.14	35.97	39.72	40.55	41.38	1.78
تونس	8.24	9.12	9.70	10.10	10.63	11.17	11.30	11.43	1.24
المغرب	24.80	26.9	28.79	30.45	32.34	34.66	35.12	35.58	1.35

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20.3) والشكل رقم (15.3) أن الزيادة الطبيعية للسكان في الجزائر قد انخفضت خلال الفترة (1990-2003) حيث بلغت نسبتها 1.27% في عام 2003 مقابل 2.55% في عام 1990، وهذا نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عرفتها البلاد من تدهور القدرة الشرائية وتدني المستوى المعيشي بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية التي سادت هذه المرحلة، ليسترجع النمو الديمغرافي في الفترة (2004-2017) منحاه التصاعدي بشكل واضح (1.31% في عام 2004 و2.04% في عام 2017)، وهذا ما قد يؤدي إلى حدوث انعكاسات سلبية على قدرات البلاد في تلبية الاحتياجات الناجمة عن هذه الزيادة في معدلات النمو السكاني في حالة استمراره على نفس الوتيرة، خاصة ما يتعلق بمجالات الصحة والتعليم والعمل.

أما عن الحالة الديمغرافية في الجزائر، فهي تتميز بضعف مؤشر الخصوبة (3.1%)، ومعدل الوفيات الكلي (5.7 حالة وفاة من كل 1000 شخص)، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة الذي انتقل من 46.14 سنة في عام 1966 إلى 77.1 سنة حسب تقديرات عام 2015، وتوحي هذه الخصائص بأن الجزائر بلد يضع اللمسات الأخيرة للمرحلة الديمغرافية الانتقالية الخاصة به، لاسيما بفضل الجهود التي بذلت طوال الأربعين عاما الماضية، ليتيح للسكان فرصا أفضل للحصول على خدمات الصحة والخدمات الأساسية.[1]

أما تونس، فقد تطور عدد السكان لديها خلال الفترة (2004-2009) بمعدل نمو سنوي يعادل 1.14% مقابل 1.27% في العشرية (1994-2004) و2.15% في العشرية التي سبقتها، وقد ساهم في انخفاض نسب النمو الطبيعي للسكان التقلص الذي شهدته مختلف العوامل الديمغرافية والمتمثلة أساسا في نسبة الوفيات ونسبة الولادات والمؤشر التأليفي للخصوبة،[2] حيث تتميز تونس بمعدل خصوبة ضعيف (2.4%) ومعدل وفيات قدره 5.7 حالات وفاة لكل 1000 شخص وكذا طول متوسط العمر عند الولادة (74.9 سنة حسب تقديرات عام 2014)، وقد حسن البلد بصفة ملحوظة الظروف المعيشية لسكانه بفضل الجهود المبذولة لإتاحة أفضل خدمات الصحة والماء والكهرباء والسكن.[3]

وبالنسبة للمغرب، فقد شهد المجتمع المغربي في العقود الستة الماضية، أي منذ الاستقلال، تحولات ديمغرافية سريعة ومنتظمة نتجت منها زيادة كبيرة في عدد السكان وتغيرات مهمة في خصائصهم وبنيتهم الهيكلية، وقد تضاعف عدد سكان المغرب ثلاث مرات منذ بداية العقد السادس من القرن الماضي، حيث بلغ إجمالي عدد السكان 35.58 مليون نسمة في عام 2017 في مقابل 11.6 مليون نسمة في عام 1960، وفي ما يخص معدل الخصوبة، أفادت نتائج آخر إحصاء للسكان بالمغرب (إحصاء عام 2014) أن متوسط عدد الأطفال لكل امرأة (المعدل التركيبي للخصوبة) استقر في حدود 2.21 طفل، في مقابل 2.5 طفل في عام 2004 و5.2 طفل في عام 1982، أما معدل الوفيات الخام في أوساط السكان، فعرف بدوره انخفاضا منتظما، حيث انتقل من 19 حالة لكل ألف مولود في عام 1962 إلى 6.7 حالة لكل ألف مولود في عام 1994، ليستقر عند مستوى 4.79 حالة لكل ألف مولود في عام 2004، كما سجل معدل أمل الحياة عند الولادة تحسنا مطردا، حيث تشير تقديرات

[1] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، موجز قطري الجزائر 2016، نفس المرجع السابق، ص 17.

[2] وزارة التنمية والتعاون الدولي، المخطط الثاني عشر للتنمية 2010–2014، المجلد الأول: المحتوى الإجمالي، تونس، 2010، ص 63.

[3] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، موجز قطري تونس 2016، نفس المرجع السابق، ص 17.

المندوبية السامية للتخطيط أن قيمة هذا المؤشر بلغت 76.5 في عام 2014، بعدما لم تكن تتجاوز 47 عاما في أوائل ستينات القرن الماضي.[1]

الشكل رقم (15.3): تطور معدلات النمو السكاني في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1990-2017)

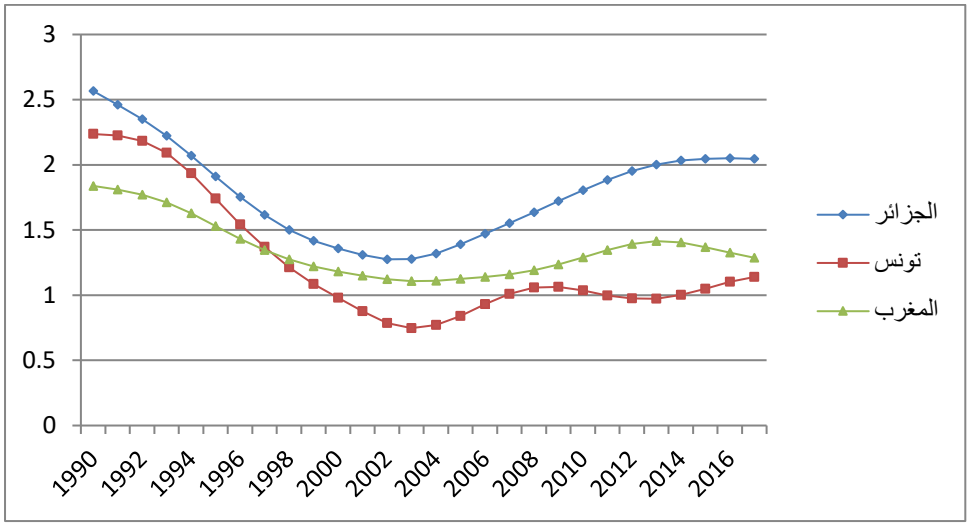

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

2- البطالة في الجزائر وتونس والمغرب

تعد البطالة من بين المشكلات والتحديات الأساسية التي تعاني منها الدول المغاربية لما لها من انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، والشكل التالي يبين تطور معدلات البطالة في كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1990-2017).

الشكل رقم (16.3): تطور معدلات البطالة في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1990-2017)

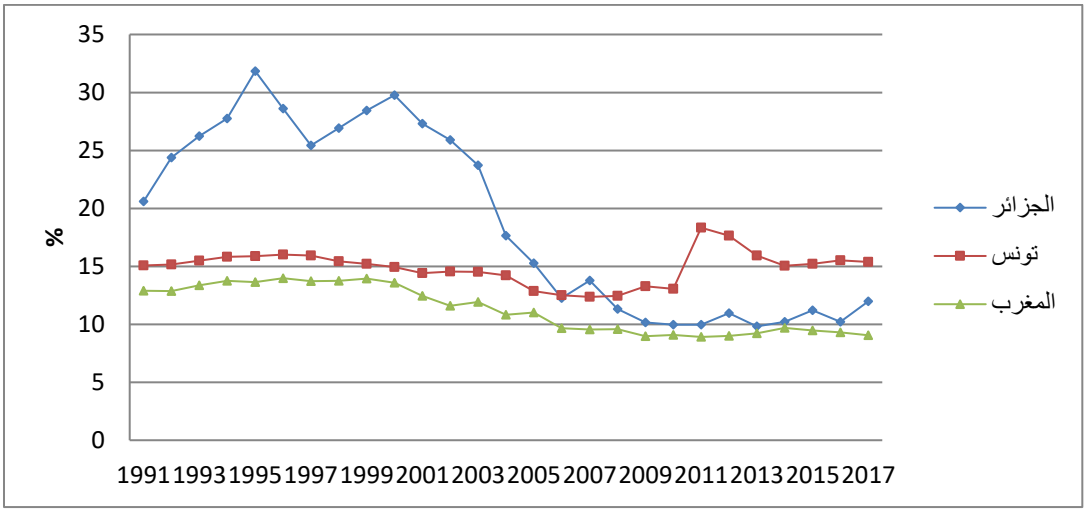

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

[1] إبراهيم الرشيد، الهبة الديموغرافية في العالم العربي: نعمة أم قنبلة موقوتة؟ المغرب أنموذجا، مجلة عمران، العدد 6/21، 2017، ص ص 64-66.

2–1 اتجاهات البطالة في الجزائر:

من خلال الشكل رقم (16.3) يتضح أن معدلات البطالة في الجزائر قد شهدت ارتفاعا كبيرا خلال الفترة (1990-1999)، فبعد أن سجلت نسبة تقدر ب 20.60% سنة 1991 لم تعرف تراجعا حتى نهاية التسعينات أين بلغت أعلى نسبة لها بقيمة 31.84% سنة 1995، وهذا الارتفاع المتزايد الذي عرفته معدلات البطالة يرجع في الأصل إلى الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري من جراء انهيار أسعار المحروقات بداية من عام 1986 مما أدى إلى عجز المؤسسات الاقتصادية والحد من قدرتها على إيجاد وتوفير مناصب شغل جديدة، بالإضافة إلى سياسة تسريح العمال التي اعتمدتها الدولة تحت مشروطية صندوق النقد الدولي، حيث تم تسريح أكثر من 500 ألف عامل وإغلاق ما يزيد عن 1000 مؤسسة بين سنة 1994-1998.[1] ومع بداية الألفية الجديدة بدأت معدلات البطالة في الانخفاض، وهذا جراء تبني الجزائر للعديد من البرامج والإصلاحات الاقتصادية والمتمثلة أساسا في برامج الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى إنشاء وكالات دعم توفير مناصب العمل (*ANEM*، *ANSEJ* ...إلخ)، أين تم من خلال هذه البرامج استحداث وتوفير العديد من مناصب الشغل والتي أدت في المقابل إلى انخفاض معدلات البطالة، كما يمكن ملاحظة أن ما ميز الفترة (2014-2017) هو عودة ارتفاع معدلات البطالة، حيث عرفت الجزائر في هذه الفترة تدهور لأسعار النفط ابتداء من أواخر سنة 2014 وهذا ما انعكس سلبا على العمالة في الجزائر، نتيجة للسياسة المنتهجة من قبل الدولة والمتمثلة أساسا في سياسة ترشيد النفقات العامة وتخفيض الاستثمارات العمومية، بحيث تم تسجيل معدلات مرتفعة للبطالة في عامي 2015 و2016 والتي بلغت 11.20% و11.99% على التوالي.

2–2 اتجاهات البطالة في تونس:

يظهر من خلال الشكل رقم (16.3) أن تونس لديها معدلات بطالة منخفضة مقارنة بالجزائر طيلة فترة (1990-2005)، كما سجلت أعلى معدل في هذه الفترة ب 16.02% وهذا في عام 1996، لتنخفض بعدها في الفترة (2006-2010) أين سجلت أدنى معدل قدر ب 12.36% وهذا في عام 2007، وقد عرفت نسبة البطالة في تونس ارتفاعا ملحوظا في عامي 2011 و2012، حيث بلغ معدل البطالة أعلى مستوياته طيلة فترة الدراسة وبنسبة 18.33% في عام 2011 و17.62% في عام 2012، وهذا نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية والثورات الاجتماعية التي شهدتها تونس في تلك الفترة مما أدى إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل. ومنذ عودة تونس إلى الحكم الديمقراطي، استعاد الاقتصاد التونسي قوته في أعقاب مواسم حصاد جيدة وسياحة قوية، وقد أدخل البلد

[1] الطاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980–2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 6، 2016، ص 208.

تحسينات في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكنه لا يزال يواجه تحديات على مستوى سوق العمل، التي تعاني من الضعف في استحداث فرص عمل واستمرار ارتفاع معدلات البطالة، ووفقا للمعهد الوطني للإحصاء في تونس، بلغ معدل البطالة 15.3 في المائة في عام 2017، متجاوزا متوسطه في الدول العربية بمقدار 5 في المائة، وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية.[1]

3-2 اتجاهات البطالة في المغرب:

يبدو جليا من الشكل رقم (16.3) أن معدلات البطالة في المغرب منخفضة ومستقرة مقارنة بالجزائر وتونس طيلة الفترة (1990-2017) أين تراوحت معدلاتها بين 8% و13%، وتعد البطالة إحدى مظاهر القصور في الإستراتيجية التنموية المغربية خلال العقدين الأخيرين، وهي تطول حوالي 23% من خريجي الجامعات والمعاهد العليا، وترتفع لدى فئات أخرى خصوصا المرأة، التي تعاني من بطالة تتجاوز 36%، وبالنظر إلى الأرقام الصادرة عن البنك الدولي لا يبدو أن هناك تحسن ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية، فلم تصل بعد إلى النسب المحققة في 2011 و2012 و2013، إذ سجلت البطالة في هذه السنوات أدنى مستوياتها في تاريخ المغرب تقريبا.[2] ووفقا لتقرير صدر عن البنك الدولي في عام 2018، فإن المغرب تتمتع بعائد ديمغرافي لكن جودة اليد العاملة تظل متدنية، فمع تراجع النمو السكاني إلى 1.25% بين عامي 2004 و2014، انخفضت نسبة اليد العاملة إلى مجموع السكان بمقدار النصف، وهذا ما يضع ضغوطا إضافية على الاقتصاد لخلق وظائف كافية للسكان في سن العمل الذين يدخلون سوق الشغل كل عام وعددهم 300 ألف، وحسب هذا التقرير يعاني سوق الشغل في المغرب من ثلاثة تحديات رئيسية وهي: نقص الاندماج، فالشباب والنساء أقل اندماجا في سوق الشغل ومشاركة المرأة في اليد العاملة متدنية جدا (23%)؛ بطء نمو الوظائف، إذ لم يكن خلق فرص العمل كافياً لاستيعاب تدفق السكان في سن العمل؛ بالإضافة إلى تدني جودة الوظائف، بحيث يغلب على سوق الشغل الطابع غير الرسمي.[3]

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نفس المرجع السابق، ص ص 76-77.

[2] عبد الرحمان عاطف أبو زيد، مسار التجربة التنموية في المغرب (الفترة منذ تولي محمد السادس 1999 وحتى 2018)، المركز العربي للبحوث والدراسات، 6 سبتمبر 2019، الموقع الالكتروني: http://www.acrseg.org/41331 تاريخ الاطلاع: (2020/05/20).

[3] البنك الدولي، سوق الشغل في المغرب : التحديات والفرص، 2018/04/09، الموقع الالكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/country/morocco/publication/labor-market-in-morocco-challenges-and-opportunities تاريخ الاطلاع: (2020/06/01).

3- الفقر وعدالة توزيع الدخل في الجزائر وتونس والمغرب

من بين أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الفقر نجد مؤشر خط الفقر، والذي يعبر عن الحد الأدنى للدخل الذي يصنف كل من لا يحققه على أنه فقير، وهناك معيارين أساسين لهذا المؤشر، الأول هو خط فقر 1.9 دولار لليوم والثاني 3.2 دولار لليوم، وبالنسبة لعدالة توزيع الدخل، نجد مؤشر جيني *(Gini Index)* الذي يعد من أكثر المقاييس استخداما لقياس عدالة توزيع الدخل، بحيث تتراوح قيمته بين الصفر والواحد، إذ أن الصفر يعني أن التوزيع عادل و100% تعني عدم المساواة الكاملة. والجدول التالي يبين وضع هذه المؤشرات في الدول المغاربية محل الدراسة لسنوات مسح مختلفة.

الجدول رقم (21.3): مؤشرات الفقر وعدالة توزيع الدخل في الجزائر وتونس والمغرب لسنوات مسح مختلفة

الدولة/المؤشر	عام المسح	عدد السكان- مليون	المتوسط الشهري للإنفاق	خط فقر 1.9 دولار لليوم		خط فقر 3.2 دولار لليوم		مؤشر جيني
				عدد الفقراء (%)	فجوة الفقر	عدد الفقراء (%)	فجوة الفقر	
الجزائر	2011	36.82	247.73	0.46	0.15	3.89	0.76	27.62
تونس	2010	10.64	288.18	1.99	0.4	9.09	2.31	35.81
المغرب	2006	31.23	238.74	3.12	0.6	17	4.08	40.72

ملاحظة: فجوة الفقر عند خط الفقر: هي متوسط التحدر أسفل خط الفقر (بحساب أن غير الفقراء ليس لديهم مستوى تحدر) كنسبة مئوية من خط الفقر الوطني، ويعكس هذا المؤشر عمق الفقر وانتشاره.

المصدر: تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الثالث، 2018، ص 42.

3-1 مؤشر الفقر وعدالة توزيع الدخل في الجزائر:

يتضح من الجدول رقم (21.3) أن نسبة الفقراء في الجزائر وفقا لخط الفقر الدولي (المقدر ب 1.9 دولار في اليوم) بلغت 0.46% (أي أن أقل من 0.5% من سكان الجزائر يقعون تحت خط الفقر 1.9 دولار في اليوم) وهي أقل نسبة مقارنة بتونس والمغرب، ووفقا لخط الفقر 3.2 دولار في اليوم، فإن المؤشر العددي للفقر ينخفض بنسبة كبيرة في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب، ووفقا لهذا المؤشر فإن أقل من 4% من سكان الجزائر يقعون تحت خط الفقر 3.2 دولار في اليوم، بالإضافة إلى انخفاض فجوة الفقر والتي بلغت نسبتها 0.76% في عام 2011، أما بالنسبة لمؤشر جيني لقياس عدم المساواة في توزيع الدخل (عن خط الفقر 1.9 دولار) فقد سجلت الجزائر أدنى قيمة وهي 27.62% مما يشير إلى انخفاض سوء توزيع الدخل فيها مقارنة بتونس والمغرب. وحسب البنك الدولي 2019، فإن الجزائر تعد إحدى البلدان القليلة التي نجحت في خفض معدل الفقر بواقع 20% في العقدين

الماضيين، وذلك من خلال اتخاذ الحكومة الجزائرية خطوات مهمة لتحسين رفاه شعبها من خلال تطبيق سياسات اجتماعية تتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.[1]

3–2 مؤشر الفقر وعدالة توزيع الدخل في تونس:

استطاعت تونس تحقيق تقدم مرموق في تخفيض أعداد الفقراء، وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن معدل انتشار الفقر–على أساس مؤشر عدد الأفراد– قد انخفض من 40% من عدد السكان في عام 1970 إلى 11% بحلول عام 1985، وإلى 8% بحلول 1990، ومن ثم 4% بحلول عام 2000.[2] كما خفضت تونس معدل الفقر النسبي إلى النصف خلال الفترة بين عامي 2000 و2015، حيث انتقل من 25.4% إلى .15%، وحققت تونس منذ استقلالها استثمارات هامة في القطاع العام من أجل تعزيز قدرات الأفراد، وهي الإستراتيجية التي سمحت لها بخفض كبير لعجزها في التنمية البشرية.[3] وعند تحليل مؤشر الفقر وفقا لخط الفقر 1.9 دولار في اليوم حسب مسح عام 2010 فإن أقل من 2% من سكان تونس يقعون تحت خط الفقر 1.9 دولار في اليوم، ووفقا لخط الفقر 3.2 دولار في اليوم، فإن المؤشر العددي للفقر يشير إلى أن أقل من 10% من السكان يقعون تحت هذا الخط، وحسب البنك الدولي فإن أحدث بيانات المسح المتاحة تشير إلى أن نسبة من يعيشون عند خط الفقر للشريحة الدنيا من ذوي الدخل المتوسط والبالغ 3.2 دولار للفرد في اليوم انخفضت من 9.09% في 2010 إلى 3.21% في 2015.[4] وبالنسبة لعدالة توزيع الدخل، فقد سجل مؤشر جيني في عام 2010 قيمة 35.81% وهو ما يدل على وجود اعتدال في توزيع الدخل في تونس.

3–3 مؤشر الفقر وعدالة توزيع الدخل في المغرب:

بلغت نسبة الفقراء في المغرب وفقا لخط الفقر الدولي (المقدر ب 1.9 دولار في اليوم) ما نسبته 3.12% حسب مسح عام 2006، أي أن أقل من 4% من سكان المغرب يقعون تحت خط الفقر 1.9 دولار في اليوم، وهي أكبر نسبة مقارنة بالجزائر وتونس، ووفقا لخط الفقر 3.2 دولار في اليوم، فإن المؤشر العددي للفقر يرتفع بنسبة كبيرة في المغرب مقارنة بالجزائر وتونس، ووفقا لهذا المؤشر فإن 17% من سكان المغرب يقعون تحت خط

[1] البنك الدولي 2019، الموقع الالكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview تاريخ الاطلاع: (2020/06/01).

[2] البنك الدولي، تونس: فهم عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الناجحة، تقييم للمساعدات مشترك بين البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية، البنك الدولي، 2005، ص 03.

[3] الأمم المتحدة، موجز قطري لتونس 2016، نفس المرجع السابق، ص 18.

[4] البنك الدولي 2019، نفس المرجع السابق.

الفقر 3.2 دولار في اليوم. أما بالنسبة لمؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل فيشير إلى حالة ارتفاع عدم عدالة توزيع الدخل في المغرب مقارنة بالجزائر وتونس، بحيث قدرت قيمة مؤشر جيني ب 40.72%.

وحسب التقرير الاقتصادي والمالي الصادر عن وزارة الاقتصاد والمالية لعام 2018، فقد بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر، 1.605 مليون شخص عام 2014 مقابل 4.461 مليون شخص عام 2001، وللإشارة فقد تم تسجيل تراجع مستوى الفقر خلال هذه الفترة. أما نسبة الفقر، فقد انتقلت من 15.3% إلى 4.8% عام 2014. وفيما يخص الفوارق الاجتماعية بالنسبة لمستوى المعيشة، فقد سجل مؤشر جيني لقياس التفاوتات الاجتماعية تراجعا بنحو 3% على المستوى الوطني منتقلا من 40.7 إلى 39.5، وفيما يتعلق بالفقر متعدد الأبعاد*، انتقل عدد الأشخاص في هذه الوضعية من 7.5 مليون شخص إلى 2.8 مليون شخص ما بين 2004 و2014، مسجلا بذلك انخفاضا سنويا بلغ 9.4% في المتوسط، وبذلك انخفض معدل الفقر متعدد الأبعاد من 25% عام 2004 إلى 8.2% عام 2014،[1] حيث استطاع المغرب بفضل نمو سنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في حدود 3.3 بالمائة عام 2000 وعام 2015، من التقليص من وطأة الفقر بشكل هام والشروع في توزيع ثمار النمو.[2]

[1] وزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية، مشروع قانون المالية لسنة 2018، نفس المرجع السابق، ص ص 96-97.

* مؤشر الفقر متعدد الأبعاد: يرصد السكان الذين يواجهون مستويات من الحرمان في مجالات التعليم والصحة والمستوى المعيشي، كمتوسط لإجمالي عدد السكان.

[2] جان بيير شوفور، نفس المرجع السابق، ص 08.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال تحليلنا لأداء النمو الاقتصادي والهيكلة الاقتصادية للدول المغاربية محل الدراسة، تبين لنا أن أهم ما يميز معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول هو كثرة تقلباتها وعدم استدامتها، وبالنسبة للقطاعات التي تشكل اقتصاديات هذه الدول، اتضح لنا أن كل بلد يتميز بهيمنة قطاع معين ففي تونس والمغرب تشكل حصة قطاع الخدمات أكثر من 55% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تتميز الجزائر بهيمنة القطاع الصناعي بأكثر من 49% في المتوسط.

ومن خلال تحليل المصادر الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة، تبين لنا أن اقتصاديات هذه الدول تتميز بدرجات انفتاح تجاري مرتفعة نسبيا، نتيجة تبني هذه الدول للعديد من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تسهيل إجراءات الانفتاح على التجارة الخارجية. أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال تحليلنا لتدفقاته، اتضح أن هذه التدفقات تميزت بالتذبذب وعدم الاستقرار طيلة فترة الدراسة إضافة إلى ضعف مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي بالرغم من أنها شهدت انتعاشا ملحوظا منذ بداية الألفية الثالثة مقارنة بالتسعينات من القرن الماضي. ومن خلال تحليل مؤشرات رأس المال البشري، تبين لنا أن هذه الدول قد أحرزت تقدما ملحوظا خاصة في مجال المؤشرات التعليمية ومؤشر التنمية البشرية، حيث استطاعت كل من الجزائر وتونس أن تصل إلى مصاف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، بينما صنفت المغرب كدولة ذات تنمية بشرية متوسطة. وعند تحليلنا لتطور مؤشرات النوعية المؤسساتية، أشارت أغلب المؤشرات المستخدمة إلى ضعف البيئة المؤسساتية في كل من الجزائر وتونس والمغرب، وهذا بسبب غياب الشفافية وضعف آليات المساءلة، بالإضافة إلى انتشار الفساد.

وبخصوص تحليل مؤشرات التنمية الاجتماعية الرئيسية في الجزائر وتونس والمغرب، تبين لنا أن هذه الدول تواجه تحديات اجتماعية متنوعة، فعلى المستوى الديمغرافي تشير البيانات إلى أن عدد السكان في هذه الدول شهد زيادة معتبرة خلال الفترة (1990-2017)، حيث حققت كل من الجزائر والمغرب وتونس زيادة سكانية سنوية بمعدل 1.78%، 1.35%، 1.24% على التوالي، كما شهدت البطالة في هذه الدول معدلات مرتفعة نسبيا وغير مستقرة خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة لواقع الفقر في الدول المغاربية، فقد دلت الإحصائيات المتوفرة أن نسبة الفقر (عن خط الفقر 1.9 دولار لليوم) تتراوح بين 0.46% في الجزائر و1.99% في تونس و3.12% في المغرب، أما عن مؤشر عدالة توزيع الدخل (مؤشر جيني) فيشير إلى أن الجزائر قد سجلت أدنى نسب للمؤشر وهي 27.62% مما يشير إلى انخفاض سوء توزيع الدخل فيها مقارنة بالمغرب (40.72%) وتونس (35.81%).

الفصل الرابع: دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب)

تمهيد:

هناك العديد من الدراسات النظرية والتجريبية التي قامت بدراسة موضوع محددات النمو الاقتصادي، والتي حاولت التحقيق في العوامل التي تزيد أو تعرقل النمو باستخدام مختلف طرق القياس الاقتصادي خاصة نماذج بيانات بانل (*Panel Data*) في حالة دراسة أكثر من دولة، ولقد كان هناك اختلاف وتداخل بين الباحثين في اختيار المتغيرات التفسيرية الأكثر أهمية للنمو الاقتصادي في هذه الدراسات، ونظرا لهذا الاختلاف، فعادة ما يكون هناك تداخل جزئي فقط بين هذه المتغيرات التي تختلف من دراسة لأخرى.

من أجل معرفة محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية، سيتم استخدام نماذج السلاسل المقطعية الديناميكية لعينة مكونة من ثلاثة دول مغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة (1990-2017)، وعلى هذا الأساس سنستهل في هذا الفصل في مبحثه الأول الإطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التقدير، من خلال التطرق إلى مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية المقطعية ونماذج السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية (*Panel Dynamic*) وعرض عام لطريقتي التقدير، وسط المجموعة (*MG*) ووسط المجموعة المدمجة (*PMG*)، بالإضافة إلى مجموعة من اختبارات الاستقرارية الخاصة ببيانات البانل، أما المبحث الثاني نخصصه لدراسة الارتباط بين مختلف محددات النمو الاقتصادي الحديثة التي تمت مناقشتها في الفصل الثاني ومعدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية (*PCA*) لمعرفة مدى الارتباط بين النمو الاقتصادي ومختلف محدداته في هذه الدول، في حين نناقش في المبحث الثالث التحليل القياسي لنموذج محددات النمو الاقتصادي في المدى الطويل باستخدام نموذج (*Panel-ARDL*) وطريقة متوسط المجموعة المدمجة (*PMG*) في التقدير، بالإضافة إلى القيام باختبار كل من فرضية التقارب (*σ–convergence*) وفرضية التقارب المطلق (*β–Convergence*) بين دول عينة الدراسة.

المبحث الأول: الإطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التحليل

يستعرض هذا المبحث الإطار النظري للجانب القياسي المتبع في التحليل والذي يشمل على مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية المقطعية ونماذج السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية (*Panel Dynamic*) وعرض عام لطريقتي التقدير، وسط المجموعة (*MG*) ووسط المجموعة المدمجة (*PMG*)، بالإضافة إلى مجموعة من اختبارات الاستقرارية.

1- تعريف وأهمية السلاسل الزمنية المقطعية

تكتسب معطيات بانل (*Panel Data*) أو السلاسل الزمنية المقطعية أهمية كبيرة خاصة في الدراسات الاقتصادية، فهي تأخذ بعين الاعتبار كل من بيانات السلاسل المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت، كما تقدم العديد من المزايا، سواء من ناحية التحليل القياسي أو الاقتصادي.

1-1 تعريف السلاسل الزمنية المقطعية:

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو بيانات البانل (*Panel Data*) بأنها مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات زمنية، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت. وبالنسبة للبيانات المقطعية (*Cross-section Data*) فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترات زمنية معينة. ومن هنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تأخذ بعين الاعتبار ببعدين، البعد المقطعي والبعد الزمني، وبالتالي تحتوي على معلومات إضافية ضرورية لتحسين دقة التقدير، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لجميع الوحدات المقطعية عندئذ تسمى "بيانات بانل متوازنة" (*Balanced Panel Data*)، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من مقطع فردي إلى آخر نكون بصدد بيانات بانل غير متوازنة (*Unbalanced Panel Data*). ونشير هنا إلى استخدام البعض تسميات أخرى لبيانات البانل، نذكر منها البيانات المدمجة (المشتركة) *Pooled Cross-Sectional Data* والتي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما تسمى أيضا بيانات (*Longitudinal Data*) عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة.[1] كما توجد ثلاثة نماذج أساسية في إطار تحليل بيانات البانل الساكنة: نموذج الانحدار التجميعي (*Pooled Regression Model*)، نموذج التأثيرات الثابتة (*Fixed Effect Model*)، نموذج التأثيرات العشوائية (*Random Effect Model*).

[1] أيمن العشعوش، اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل (اختبارات الجيل الأول) تطبيق على عينة من الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 39، العدد 5، 2017، ص52.

2-1 أهمية السلاسل الزمنية المقطعية:

يتفوق تحليل البانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها بالعديد من الإيجابيات منها:[1]

أ. التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالات البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة؛

ب. تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل؛

ج. توفر نماذج البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة والفقر. ومن جهة أخرى، يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى؛

د. تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (*omitted variables*)، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (*biased estimates*) في الانحدارات المفردة.

كما تبرز أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ (*unobserved hetrogeneity*)" الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

2- تعريف نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية وطريقتي التقدير (*MG*) و(*PMG*)

تستخدم نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية أو ما يسمى بنماذج بيانات بانل الديناميكية (*Dynamic Panel Data Models*) على نطاق واسع في الأعمال التجريبية الحديثة خاصة في دراسات الاقتصاد الكلي، نظرا لوجود العديد من العلاقات الاقتصادية ذات الطبيعة الديناميكية، وأحد مزايا بيانات البانل

[1] عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 16، العدد 1، 2010، ص ص 16-17.

أنها تسمح للباحث بفهم ديناميكيات التعديل بشكل أفضل، كما تتميز هذه العلاقات الديناميكية بوجود متغير تابع مبطأ زمنيا بين الانحدارات.[1]

2-1 تعريف نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية:

مقارنة بالطرق التقليدية الأخرى تقدم نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية الكثير من الإيجابيات حيث أنها تسمح بتقدير التأثيرات على المدى القصير والطويل في الوقت نفسه، كما تتطلب نماذج السلاسل الزمنية المقطعية السماح بمزيد من التفاوت في معالم النموذج خاصة في نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية، وذلك للحصول على تقديرات متسقة تعكس السلوكيات المتباينة لمفردات العينة، حيث تتطلب منها ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أهمية وقوة عدم التجانس الفردي غير الملاحظ. ويتم التمييز بين النموذج الديناميكي بمركبات الخطأ ونموذج التأثيرات الثابتة. ويكون من الأهمية الإشارة إلى أن النماذج الديناميكية تستند بشكل أساسي إلى نماذج الانحدار الذاتي، أي الأخذ بعين الاعتبار إبطاء أو تأخير المتغيرة الداخلية وبإدخالها في النموذج.[2] ونشير في هذا الإطار، إلى أن هناك عدة نماذج للبانل الديناميكي (*Dynamic Panel Models*)، وسنقتصر على الإشارة إلى كل من نماذج الانحدار الذاتي ذات مركبات الخطأ، ونماذج الانحدار الذاتي ذات التأثيرات الثابتة.

أما نماذج الانحدار الذاتي ذات مركبات الخطأ، فتتميز بوجود بين المتغيرات التفسيرية الانحدارية (*régresseurs*) المتغيرة الداخلية المبطأة وعند وجود تأخير واحد على المتغيرة الداخلية، يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$y_{it} = \phi y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{k} b_j x_{j,i,t} + \varepsilon_{it} \qquad i = 1,2 \ldots\ldots, N \qquad t = 1,2 \ldots\ldots, T$$

حيث:

$$\varepsilon_{i,t} = \alpha_i + \mu_{i,t} \qquad \mu_{i,t} \backsim i.i.D\left(0, \sigma_\mu^2\right),\ \ \alpha_i \backsim i.i.D(0, \sigma_\alpha^2)$$

التباينات المشتركة بين الأخطاء α_i و $\mu_{i,t}$ تكون معدومة.

أما بالنسبة لنماذج الانحدار الذاتي ذات التأثيرات الثابتة فتأخذ الصيغة التالية:[3]

---

[1] *Badi H. Baltagi, Econometric Analysis of Panel Data, 3rd ed. John Wiley & Sons, Ltd. 2005, p 135.*

[2] عبد الهادي عبد الرحيم طاشكندي، المولدي عمار الجلاصي، محددات التمويل بالمشاركات في المصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 2005-2016: نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكي، مجلة بيت المشورة، العدد 9، أكتوبر 2018، ص 240.

[3] جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص ص 337-338.

$$y_{it} = \alpha_i + \phi y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{k} b_j x_{j,i,t} + \mu_{it} \qquad i = 1,2 \dots\dots, N \qquad t = 1,2 \dots\dots, T$$

$$\mu_{i,t} \backsim i.i.D\left(0, \sigma_{\mu}^{2}\right)$$

2-2 عرض لطريقتي تقدير نموذج بانل الديناميكي *MG* و *PMG* في إطار نموذج *Panel-ARDL*

أظهرت دراسة كل من[1](*Pesaran and Smith, 1995*) أن تطبيق فرضية الدمج أو تساوي الميول في نماذج بانل الديناميكية تؤدي إلى مشكلة تحيز معلمات الميل غير المتجانسة والتي تقود إلى تقديرات غير متسقة بسبب عدم تجانس معلمات الميل، وقد قدم كل من [2](*Pesaran and al, 1999*) طريقتين للتعامل مع مشكلة التحيز الناتجة عن الميول غير المتجانسة في نماذج بانل الديناميكية، تتمثل في كل مقدرة وسط المجموعة (*Mean Group estimator*) والتي يرمز لها بـ (*MG*) ومقدرة وسط المجموعة المدمجة (*Pooled Mean Group estimator*) ويرمز لها بـ (*PMG*).

اقترح (*Pesaran and Smith, 1995*) نموذج متوسط المجموعة (*MG*) من أجل حل مشكلة التحيز بسبب المنحدرات غير المتجانسة في نماذج بانل الديناميكية، من ناحية أخرى، يوفر مقدر (*MG*) معلمات على المدى الطويل لنموذج البانل من خلال جعل متوسط المعلمات على المدى الطويل من نموذج *ARDL* تتفاوت حسب كل دولة، ويأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{i,t} = \alpha_i + \gamma_i Y_{i,t-1} + \beta_i X_{it} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots\dots (4.1)$$

حيث:

i تمثل البلد، حيث: N ..... $i = 1, 2, 3$ ، θ_i تمثل قيمة المعلمة على المدى الطويل بالنسبة لكل دولة وتحسب كما يلي:

$$\theta_i = \frac{\beta_i}{1 - \gamma_i}$$

وتأخذ مقدرة (*MG*) في نموذج البانل متوسط قيم المعلمات كالتالي:

$$\hat{\theta} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{N} \theta_i$$

[1] *Pesaran, M.H. and R. Smith, Estimation of long-run Relationships from Dynamic Heterogeneous Panels, Journal of Econometrics, 68, 1995.*

[2] *Pesaran, M.H., Y. Shin and R. Smith, Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels, Journal of the American Statistical Association, 94, 1999.*

$$\hat{\alpha} = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} \alpha_i$$

بحيث تكشف المعادلات أعلاه عن كيفية تقدير النموذج للانحدارات المنفصلة وحساب المعاملات كمتوسط غير مرجح للمعاملات المقدرة لكل دولة على حدى.[1]

يشير (*Pesaran and Smith, 1995*) إلى أن طريقة وسط المجموعة (*MG*) تعطي تقديرات متسقة لوسط معالم نموذج بانل، كما أنها تسمح لمعالم النموذج وهي القاطع ومعلمات المدى القصير والمدى الطويل وحدود تصحيح الخطأ وتباينات حد الخطأ، بأن تتفاوت حسب كل دولة. غير أنه يعاب على (*MG*) أنها لا تأخذ في الحساب إمكانية أن بعض معلمات النموذج قد تكون متساوية (متجانسة) عبر الدول، لذلك اقترح كل من (*Pesaran and al, 1999*) طريقة وسط المجموعة المدمج (*PMG*) في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معلمات المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن وتباينات حد الخطأ. وبذلك فإن (*PMG*) من ناحية تحظى بكفاءة التقدير المدمج، ومن ناحية أخرى تتلافى مشكلة عدم الاتساق (*Inconisistency*) الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة، ففي ظل هذا الفرض تكون مقدرة (*PMG*) متسقة وأعلى كفاءة (كفاءة ذات تباين أقل) من مقدرة (*MG*)، التي لا تفرض قيودا على معلمات المدى الطويل. ففي ظل فرضية التجانس في المدى الطويل، وعلى الرغم من أن كلا من (*MG*) و(*PMG*) هي مقدرات متسقة، فإن (*PMG*) فقط هو مقدر كفؤ.[2]

ولتقدير نموذج بانل الديناميكي باستخدام مقدرة (*PMG*)، نفترض أن لدينا بيانات عن عدد من الفترات الزمنية $t= 1 \ldots\ldots T$ وعدد من المجموعات (دول) $i = 1,2 \ldots N$ ونرغب في تقدير النموذج *Panel-ARDL* وفق الصيغة التالية:

$$y_{it} = \sum_{j=1}^{p} \lambda_{ij} y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{q} \delta'_{ij} X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (4.2)$$

حيث أن:

[1] *Abdulkadir A, Zarinah Y, an application of panel ardl in analysing the dynamics of financial development and economic growth in 38 sub-saharan african continents, proceeding - kuala lumpur international business, economics and law conference vol. 2, december 2 - 3, 2013,, malaysia, p121.*

[2] عقبة عبد اللاوي، سميحة جديدي، سعاد جرمون، أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية في الدول النامية، مجلة الباحث، العدد 17، 2017، ص 275.

y_{it} تمثل المتغير التابع للدولة i في الفترة t، X_{it} تمثل المتغيرات التفسيرية، λ_{ij} ثوابت، δ'_{ij} مصفوفة معلمات المتغيرات التفسيرية، μ_i الآثار الفردية الثابتة، ε_{it} يمثل حد الخطأ العشوائي، $\varepsilon_{it} \sim IID(0, \sigma^2)$

(p,q) تمثل فترات الإبطاء والتي يمكن أن تتباين من دولة إلى أخرى.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة (4.2) في شكل نظام متجه نموذج تصحيح الخطأ $(VECM)$ كما يلي:[1]

$$\Delta y_{it} = \theta_i\left(y_{i,t-1} - \beta_i X_{i,t-1}\right) + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij} \Delta y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta'_{ij} \Delta X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (4.3)$$

تجمع طريقة وسط المجموعة المدمج *(PMG)* بين طريقة وسط المجموعة *(MG)* التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج، وطريقة التقدير المدمج التقليدية (*pooled estimation*)، مثل طريقة الآثار الثابتة (*FE*) أو العشوائية (*RE*)، التي تقيد ميول النموذج وتسمح فقط بتفاوت القاطع لكل دولة، وتتلخص طريقة وسط المجموعة المدمج (*PMG*) في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل، أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معلمات المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ، ومع هذا القيد يصبح نموذج (4.3) كالتالي:

$$\Delta y_{it} = \theta_i\left(y_{i,t-1} - \beta_i X_{i,t-1}\right) + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij} \Delta y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta'_{ij} \Delta X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (4.4)$$

حيث تصبح معلمات المدى الطويل **(** β_i **)** متساوية عبر مجموعة الدول. وبذلك فإن *(PMG)* من ناحية تحظى بكفاءة التقدير المدمج، ومن ناحية أخرى تتلافى مشكلة عدم الاتساق الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة. للحصول على مقدرات وسط المجموعة المدمجة (*PMG*) يتم تقدير نموذج (4.4) واحتساب المقدرات وفق التالي:[2]

$$\hat{\theta}_{\mathrm{PMG}} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\theta}}{N}, \hat{\gamma}^*_{j\,PMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\gamma}^*_{ij}}{N}, j = 1, \dots.., p-1, \hat{\delta}^*_{j\,PMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\delta}^*_{ij}}{N},$$
$$j = 1, \dots., q-1, \hat{\beta}_{PMG} = \hat{\beta}$$

[1] *abdulkadir a, zarinah y, op cit, p121*

[2] رتيعة محمد، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من البلدان العربية خلال الفترة (1980-2010)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2013/2012، ص 175.

المفاضلة بين طريقتي التقدير (MG) و(PMG):

للمفاضلة بين مقدرة وسط المجموعة (MG) ووسط المجموعة المدمجة (PMG)، يستخدم اختبار ($Hausman$) لفحص فرضية تجانس معلمات المدى الطويل، ففي ظل هذا الفرض تكون مقدرة (PMG) متسقة وأعلى كفاءة (ذات تباين أقل) من مقدرة (MG)، التي لا تفرض قيودا على معلمات المدى الطويل، وصياغة إحصائية هذا الاختبار كالتالي:

$$H = \hat{q}'[var(\hat{q})]^{-1}\hat{q} \sim \chi_k^2$$

حيث $\hat{q}$ متجه الفرق بين مقدرات (MG) و(PMG)، و$var(\hat{q})$ مصفوفة التغاير المناظرة، ويمكن حسابها كفرق بين مصفوفات التغاير لمتجه معلمات كل (MG) و(PMG). وإحصائية الاختبار موزعة كمتغير χ_k^2 بدرجات حرية (K) حيث (K) عدد القيود المفروضة.[1]

3- اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية المقطعية

تتميز اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل عن تلك المتعلقة بالبيانات الزمنية العادية بما تتضمنه من حجم أكبر من المعلومات عن الجانبين الزمني والمقطعي، وهي تنقسم إلى مجموعتين: المجموعة الأولى ذات جذر الوحدة المشترك وهي تضم اختبار (LLC) *Levin, Lin and Chu*، وتتسم بأن معلماتها تكون مشتركة عبر المقطع العرضي. أما المجموعة الثانية فهي اختبارات جذر الوحدة ذات جذر الوحدة الفردي، حيث تختلف معلماتها عبر المقطع العرضي. هذا وتضم المجموعة الثانية داخلها كل من اختبار (IPS) *Im, Pesaran and Shin*، اختبار *Fisher-type Augmented Dickey Fuller (ADF-Fisher)*، اختبار *Fisher-type Philips Perron (PP-Fisher)*.[2] والجدول التالي يوضح أهم اختبارات جذر الوحدة لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وحسب هذا الجدول يتم التمييز بين جيلين من الاختبارات، بحيث يأخذ الجيل الأول بعين الاعتبار عدم التجانس الفردي وعدم تجانس معلمات النموذج، أما الجيل الثاني من هذه الاختبارات يهتم بتمديد اتجاه الجيل الأول وإعادة النظر في فرضية الاستقلال بين المفردات، وسنقتصر في دراستنا على ذكر أهم هذه الاختبارات وأكثرها شيوعا في الدراسات التطبيقية والتي تتمثل في كل من اختبارات *Levin, Lin and Chu (2002)*، *Im, Pesaram and Shin (2003)*.

[1] عابد بن عابد العبدلي، نفس المرجع السابق، ص 25.

[2] علياء نبيل خضير، تقدير أثر استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على نمو الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 18، 2018، ص 51.

الجدول رقم (1.4): اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل

First Generation	*Cross-sectional independence*
1- Nonstationarity tests	*Levin and Lin (1992, 1993)*
	Levin, Lin and Chu (2002)
	Harris and Tzavalis (1999)
	Im, Pesaran and Shin (1997, 2002, 2003)
	Maddala and Wu (1999)
	Choi (1999, 2001)
2- Stationarity tests	*Hadri (2000)*
Second Generation	*Cross-sectional dependencies*
1- Factor structure	*Bai and Ng (2001, 2004)*
	Moon and Perron (2004a)
	Phillips and Sul (2003a)
	Pesaran (2003)
	Choi (2002)
2- Other approaches	*OíConnell (1998)*
	Chang (2002, 2004)

Source: *Christphe Hurlin and Valérie Mignon, Second Generation Panel Unit Root Tests, August 2006, p 03.*

1-3 اختبار *[LLC] Levin, Lin and Chu (2002)*

إن اختبار *(LLC)*[1] يعتمد أساسا على الاختبار الاعتيادي لديكي فولر الموسع *(ADF)*، ومع افتراض أن المعلمة ϕ_i متساوية بالنسبة لكل أفراد العينة فيكون النموذج على النحو التالي:

$$\Delta X_{i,t} = \phi X_{i\,t-1} + \alpha_i + \gamma_{it} + \tau_{it} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots\dots (4.5)$$

إن اختبار جذر الوحدة للمتغير $X_{i,t}$ يكون على أساس الفرضية المعدومة والمتضمنة لعدم استقرار السلسلة $X_{i,t}$ أي وجود جذر الوحدة فعلى أساس هذه الفرضية تكون قيمة المعلمة ϕ في النموذج (4.5) معدومة بالنسبة لكل أفراد العينة ونكتب:

$$H_0 = \phi_1 = \phi_2 = \phi_3 \dots\dots\dots\dots\dots = \phi = 0$$

وتكون الفرضية البديلة هي:

$$H_1 = \phi_1 = \phi_2 = \phi_3 \dots\dots\dots\dots\dots = \phi < 0$$

[1] *Andrew Levin, Chien-Fu Lin, Chia-Shang James Chu, Unit root tests in panel data:asymptotic and finite-sample properties, Journal of Econometrics 108 (2002), pp 1–24.*

وبنفس طريقة اختبار ديكي فولر الموسع (*ADF*) فإن الإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار هي إحصائية اختبار معنوية المعلمة ϕ في النموذج (4.5)، والتي تتوزع تقريبا حسب التوزيع الطبيعي المعياري في حالة ما إذا كان حجم العينة كبيرا جدا. [1]

2-3 اختبار *[IPS] Im, Pesaram and Shin (2003)*

كان لكل من *Im*، *Pesaran* و*Shin* [2] (*IPS*) الأسبقية في اقتراح إجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام بيانات بانل لتخفيف القيود المفروضة في اختبار *LLC* ويندرج أيضا اختبار *IPS* في نماذج الجيل الأول ونجد *IPS* يركزون على فحص الديناميكيات المختلفة لكل مفردة، وبشكل آخر، تبقى فرضية العدم تتعلق دائما بوجود جذر الوحدة، بالمقابل في ظل الفرضية البديلة *H1* يكون لدينا حالتين:

$$H_1: \begin{cases} \rho_i < 0 \ pour & i = 1,2 \dots . N_1 \\ \rho_i = 0 \ pour & i = N_1 + 1, N_1 + 2 \dots N \end{cases}$$

مع: $\mathrm{Lim}_{\mathrm{N}\to\infty}(\mathrm{N}_1/N)$ أين $0 < \varphi \leq 1$، حيث تدمج الفرضية إذن عدم التجانس المحتمل للمعلمة الانحدار المتغير المبطأ *Autorégressif*، إحصائية الاختبار المقترحة من قبل *IPS* مناظرة لمتوسط الإحصائية الفردية لـ *Dickey-Fuller* الموسع (*ADF*)، ليكن $\bar{\mathrm{t}} = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} t_{\rho_{iT}}$

حيث $t_{\rho_{iT}}$ الإحصائية الفردية *Student* المرتبطة بفرضية العدم $H_0 = \rho_i = 0$ بالنسبة لـ i مفردة فيما يخص الفرضية *H1*. في ظل فرضية غياب الارتباط الذاتي للأخطاء، يشير *IPS* أن هذه الإحصائية المتوسطة تتبع القانون الطبيعي في حالة $\mathrm{N.T} \to \infty$. وبناءا على ذلك قاموا بتعريف إحصائية معيارية Z_{IPS}، متقاربة نحو القانون الطبيعي *N(0,1)*، حيث:

$$Z_{IPS} = \frac{\sqrt{N}(\bar{t} - \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} E[t_{\rho_{iT}}]}{\sqrt{\frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} V[t_{\rho_{iT}}]}} \Longrightarrow \mathrm{N}(0,1)$$
$$(T,N\to\infty)_{seq}$$

حيث قيم $E[.]$ والتباين $V[.]$ تحسب باستخدام محاكاة العديد من قيم البعد الزمني T ودرجة الانحدار $\mathrm{p_i}$ [3].

[1] هدروق أحمد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي بعيد المدى دراسة تحليلية قياسية لحالة دول شمال إفريقيا، نفس المرجع السابق، ص 120.

[2] *Im. K, Pesaran. M and Shin Y, Testing for unit roots in heterogeneous panels, Journal of Econometrics, vol 115, 2003, pp 53-74.*

[3] جبوري محمد، نفس المرجع السابق، ص 351.

المبحث الثاني: دراسة الارتباط بين محددات النمو الاقتصادي باستخدام طريقة (*PCA*)

يهتم هذا المبحث بدراسة الارتباط بين مؤشرات رأس المال البشري، مؤشرات الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة (1990-2017) باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية، وتم استخدام هذه الطريقة لأنها الأنسب لتحليل المعطيات التي نستخدمها ولمعرفة مدى الارتباط بين النمو الاقتصادي ومحدداته الحديثة في هذه الدول. وتجدر الإشارة إلى أن أول من طرح موضوع طريقة تحليل المركبات الرئيسية *(PCA : Principal Component Analysis)* هو كارل بيرسون *Karl Pearson* وذلك في عام 1901 لأهميتها آنذاك للمختصين في مجال علم الأحياء القياسي *Biometrics*. أعقبه هوتلنك *Hottling* عام 1931 بوصف طرق عملية في هذا الجانب.[1]

1- تعريف المتغيرات المستخدمة وإجراء الاختبارات الأولية لتطبيق طريقة (*PCA*)

سنقوم في هذا الجزء بتعريف المتغيرات المستخدمة في طريقة تحليل المركبات الأساسية، والتي تتمثل في معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) كمتغير تابع، ومختلف المتغيرات التفسيرية الأخرى المحددة له كخطوة أولية، وفي الخطوة الثانية سيتم إجراء أهم الاختبارات الأولية لتطبيق طريقة *PCA*.

1-1 اختيار متغيرات الدراسة وتعريفها:

تماشيا مع النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة، يتم قياس النمو الاقتصادي لعينة الدول المغاربية المختارة لهذه الدراسة من خلال معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام 2010)، وهو المتغير التابع في هذه الدراسة. ويتم تقديم المتغيرات المستقلة على أنها المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي والتي تشمل كل من: رأس المال البشري ممثلا بأربع مؤشرات أساسية منها ثلاثة خاصة بالتعليم (متوسط عدد سنوات الدراسة، معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي) ومؤشر خاص بالصحة (العمر المتوقع عند الميلاد)، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري (مؤشر الانفتاح على التجارة الخارجية والصادرات)، مؤشر النوعية المؤسساتية، وبالتالي يتكون جدول المعطيات الأساسية من تسع متغيرات (*Variables*) كمية تعبر عن المتغير التابع (النمو الاقتصادي) ومختلف المتغيرات الأخرى (المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي)، ممثلة ب 28 مشاهدة أو أفراد (*Observations*) خلال الفترة (1990-2017) وهذا بالنسبة لكل دولة من دول عينة الدراسة. والجدول التالي يوضح هذه المتغيرات ومصادر الحصول عليها:

[1] زياد رشاد الراوي، طرق التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، الطبعة الأولى، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الأردن، 2017، ص 55.

الجدول رقم (2.4): تعريف المتغيرات المستخدمة في التحليل

المتغير	رمز المتغير	تعريف المتغير	المصدر
النمو الاقتصادي	*rgdppcg*	معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.	*World Bank*
	H1	متوسط عدد سنوات الدراسة للفئة 15 سنة فأكثر.	*Barro et Lee*
	H2	معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي.	*World Bank*
رأس المال البشري	*H3*	معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي.	*World Bank*
	H4	العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات)، ويعد من أهم المؤشرات الصحية المستخدمة لقياس رأس المال البشري.	*World Bank*
الاستثمار الأجنبي المباشر	*FDI*	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي.	*World Bank*
الانفتاح التجاري	*OPEN*	مؤشر التجارة الخارجية (الانفتاح على التجارة الخارجية).	*World Bank*
	EXP	صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي).	*World Bank*
النوعية المؤسساتية	*INST*	يتم قياس مؤشر النوعية المؤسساتية على أنه متوسط لأربعة مؤشرات أساسية هي: مؤشر الفساد؛ مؤشر سيادة القانون؛ مؤشر جودة البيروقراطية؛ مؤشر استقرار الحكومة.	*ICRG*[1]

المصدر: من إعداد الطالب.

2-1 إجراء الاختبارات الأولية لتطبيق طريقة (*PCA*):

يعد كل من اختبار *KMO* واختبار *Bartlett's* من أهم الاختبارات الأولية المستخدمة في طريقة *PCA*، بحيث يفيد اختبار *KMO* في الحكم على مدى كفاية حجم العينة المستخدمة في الدراسة. وبصفة عامة، تتراوح قيمة إحصائية هذا الاختبار بين الصفر والواحد صحيح، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على زيادة الاعتمادية *Reliability* للعوامل التي نحصل عليها من التحليل، والعكس صحيح. ويشير هنا صاحب هذا الاختبار *(Kaiser, 1974)* إلى أن الحد الأدنى المقبول لهذا الإحصائي هي 0.50 حتى يمكن الحكم بكفاية حجم العينة.[2] أما الغرض الأساسي من اختبار *Bartlett's*[3] هو تحديد ما إذا كانت مصفوفة الارتباط مصفوفة وحدة[4] أو لا.

[1] *International Country Risk Guide : ICRG*

[2] أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج *SPSS*، الجزء الثاني، القاهرة، 2008، ص ص 187-188.

[3] *H0 : Il n'y a pas de corrélation significativement différente de 0 entre les variables.*

[4] مصفوفة الوحدة: تعني أنه لا توجد علاقات ارتباط بين المتغيرات، حيث أن معاملات الارتباط بين جميع المتغيرات معدومة (يساوي صفر)، كما أن مصفوفة الوحدة هي المصفوفة التي تكون جميع عناصرها مساوية للصفر عدا العناصر الموجود في قطر المصفوفة والتي تساوي الواحد صحيح.

الجدول رقم (3.4): الاختبارات الأولية (مؤشر *KMO* واختبار *Bartlett's*)

	Test de sphéricité de Bartlett		*Mesure de précision de l'échantillonnage de KaiserMeyer-Olkin*
	P-Value	*Khi² (Valeu observée)*	
الجزائر	*0.0001*	*318.432*	*0.779*
تونس	*0.0001*	*346.724*	*0.518*
المغرب	*0.0001*	*397.074*	*0.718*

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *XL-stat 2016*

يوضح الجدول رقم (3.4) أن شروط إجراء طريقة تحليل المركبات الأساسية (*PCA*) متوفرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع قيمة مؤشر (*KMO*) عن الحد الأدنى (0.50) في كل الدول محل الدراسة، وبالتالي يمكننا أن نحكم بكفاية حجم العينة في تحليلنا، بالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج اختبار *Bartlett's* تشير إلى رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل، حيث نجد أن قيمة الاحتمال (*P-Value=0.0001*) أقل من 5% في كل الدول، وبالتالي مصفوفة الارتباط ليست مصفوفة وحدة.

2- دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة

يهدف هذا الجزء بشكل أساسي إلى تحليل الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة للكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتمثل في معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) والمتغيرات التفسيرية الأخرى الموضحة في جدول تعريف المتغيرات.

2-1 تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة في الجزائر:

يستعرض الجدول رقم (4.4) أدناه مصفوفة معاملات الارتباط (*Matrice de corrélation (Pearson)*) بين متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017).

الجدول رقم (4.4): مصفوفة معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة لحالة الجزائر

Variables	*RGDPPCg*	*H1*	*H2*	*H3*	*H4*	*FDI*	*OPEN*	*EXP*	*INST*
RGDPPCg	*1*	*0,12*	*0,34*	*0,17*	*0,34*	*0,45*	*0,40*	*0,43*	*0,10*
H1	*0,12*	*1*	*0,86*	*0,95*	*0,88*	*0,14*	*0,32*	*-0,09*	*0,01*
H2	*0,34*	*0,86*	*1*	*0,93*	*0,97*	*0,42*	*0,67*	*0,33*	*0,05*
H3	*0,17*	*0,95*	*0,93*	*1*	*0,93*	*0,25*	*0,47*	*0,06*	*0,07*
H4	*0,34*	*0,88*	*0,97*	*0,93*	*1*	*0,45*	*0,69*	*0,33*	*0,11*
FDI	*0,45*	*0,14*	*0,42*	*0,25*	*0,45*	*1*	*0,62*	*0,61*	*0,20*
OPEN	*0,40*	*0,32*	*0,67*	*0,47*	*0,69*	*0,62*	*1*	*0,86*	*0,24*
EXP	*0,43*	*-0,09*	*0,33*	*0,06*	*0,33*	*0,61*	*0,86*	*1*	*0,22*
INST	*0,10*	*0,01*	*0,05*	*0,07*	*0,11*	*0,20*	*0,24*	*0,22*	*1*

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *XL-stat 2016*

تظهر نتائج الارتباط أن هناك ارتباط موجب (علاقة طردية) بين كل من معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (*rgdppcg*) وباقي متغيرات الدراسة. كما نلاحظ أن أصغر قيمة لمعامل ارتباط كان لمتغيرة مؤشر النوعية المؤسساتية (*INST*) بقيمة 0.10، في حين كانت أكبر قيمة لمعامل الارتباط لمتغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*) بقيمة 0.45 وهي قيمة مرتفعة تدل على قوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع المتغيرات الأخرى. وبالنسبة لمؤشرات رأس المال البشري، كلها ترتبط ارتباطا موجبا مع معدل نمو نصيب الفرد وأكثرها ارتباط متغير معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية (*H2*) ومتغير العمر المتوقع عند الميلاد (*H4*) وبنفس قيمة معامل الارتباط تقريبا (0.34)، أما بالنسبة لمؤشرات الانفتاح التجاري، فترتبط ارتباطا موجبا مع معدل نمو نصيب الفرد، بأكبر قيمة لمعامل الارتباط تعود إلى متغيرة الصادرات (*EXP*).

2-2 تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة في تونس:

يستعرض الجدول رقم (5.4) أدناه مصفوفة معاملات الارتباط (*Matrice de corrélation (Pearson)*) بين متغيرات الدراسة في تونس خلال الفترة (1990-2017).

الجدول رقم (5.4): مصفوفة معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة لحالة تونس

Variables	*rgdppcg*	*H1*	*H2*	*H3*	*H4*	*FDI*	*OPEN*	*EXP*	*INST*
rgdppcg	*1*	*-0,35*	*-0,03*	*-0,23*	*-0,31*	*0,16*	*-0,28*	*-0,10*	*0,31*
H1	*-0,35*	*1*	*-0,46*	*0,94*	*0,97*	*0,15*	*0,59*	*0,44*	*0,14*
H2	*-0,03*	*-0,46*	*1*	*-0,59*	*-0,46*	*-0,42*	*-0,65*	*-0,78*	*-0,25*
H3	*-0,23*	*0,94*	*-0,59*	*1*	*0,97*	*0,26*	*0,54*	*0,50*	*0,37*
H4	*-0,31*	*0,97*	*-0,46*	*0,97*	*1*	*0,19*	*0,49*	*0,40*	*0,34*
FDI	*0,16*	*0,15*	*-0,42*	*0,26*	*0,19*	*1*	*0,24*	*0,35*	*0,30*
OPEN	*-0,28*	*0,59*	*-0,65*	*0,54*	*0,49*	*0,24*	*1*	*0,92*	*-0,21*
EXP	*-0,10*	*0,44*	*-0,78*	*0,50*	*0,40*	*0,35*	*0,92*	*1*	*-0,01*
INST	*0,31*	*0,14*	*-0,25*	*0,37*	*0,34*	*0,30*	*-0,21*	*-0,01*	*1*

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *XL-stat 2016*

تظهر نتائج الارتباط الموضحة في الجدول أعلاه أن هناك ارتباط سالب (علاقة عكسية) بين أغلب متغيرات الدراسة مع متغيرة معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، باستثناء متغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*) ومؤشر النوعية المؤسساتية (*INST*) التي أظهرت ارتباطا موجبا (علاقة طردية) مع متغيرة النمو الاقتصادي بقيمة 0.16، 0.31 على التوالي، وهو ما يعني أن الزيادة في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسن مؤشر النوعية المؤسساتية سيؤدي إلى زيادة معدل نمو متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في تونس. وبالنسبة لمؤشرات رأس المال البشري، فقد أظهر نتائج الارتباط أنها ترتبط سلبا مع متغيرة معدل نمو نصيب الفرد

من إجمالي الناتج المحلي، ونفس الشيء بالنسبة لمؤشرات الانفتاح التجاري التي أظهرت هي الأخرى ارتباطا سلبيا مع معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

2-3 تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة في المغرب:

يستعرض الجدول رقم (6.4) أدناه مصفوفة معاملات الارتباط (*Matrice de corrélation* ((*Pearson*)) بين متغيرات الدراسة في المغرب خلال الفترة (1990-2017).

الجدول رقم (6.4): مصفوفة معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة لحالة المغرب

Variables	*rgdppcg*	*H1*	*H2*	*H3*	*H4*	*FDI*	*OPEN*	*EXP*	*INST*
rgdppcg	*1*	*0,08*	*0,17*	*0,02*	*0,10*	*0,16*	*0,04*	*0,07*	*0,02*
H1	*0,08*	*1*	*0,90*	*0,92*	*0,99*	*0,63*	*0,92*	*0,92*	*-0,26*
H2	*0,17*	*0,90*	*1*	*0,77*	*0,93*	*0,63*	*0,87*	*0,90*	*0,00*
H3	*0,02*	*0,92*	*0,77*	*1*	*0,91*	*0,64*	*0,90*	*0,86*	*-0,46*
H4	*0,10*	*0,99*	*0,93*	*0,91*	*1*	*0,67*	*0,94*	*0,93*	*-0,23*
FDI	*0,16*	*0,63*	*0,63*	*0,64*	*0,67*	*1*	*0,68*	*0,67*	*-0,35*
OPEN	*0,04*	*0,92*	*0,87*	*0,90*	*0,94*	*0,68*	*1*	*0,97*	*-0,33*
EXP	*0,07*	*0,92*	*0,90*	*0,86*	*0,93*	*0,67*	*0,97*	*1*	*-0,25*
INST	*0,02*	*-0,26*	*0,00*	*-0,46*	*-0,23*	*-0,35*	*-0,33*	*-0,25*	*1*

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *XL-stat 2016*

تظهر نتائج الارتباط الموضحة في الجدول أعلاه أن هناك ارتباط موجب (علاقة طردية) بين كل من متغيرة معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وباقي متغيرات الدراسة، كما نلاحظ أن أصغر قيمة لمعامل الارتباط كانت لمتغيرة معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي (*H3*) ومؤشر النوعية المؤسساتية (*INST*) وبنفس قيمة معامل الارتباط (0.02)، في حين كانت أكبر قيمة لمعامل الارتباط لمتغيرة معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي (*H1*) والاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*) بقيمة 0.17 و 0.16 على التوالي، وهي قيم مرتفعة مقارنة مع المتغيرات الأخرى. وبالنسبة لمؤشرات رأس المال البشري والانفتاح التجاري، فكانت أكبر قيمة لمعامل الارتباط من نصيب متغيرة معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي والعمر المتوقع عند الميلاد (*H4*)، ومتغيرة الصادرات (*EXP*) بالنسبة لمؤشرات الانفتاح التجاري.

3- التمثيل البياني ثنائي البعد لمتغيرات الدراسة

يعتمد أسلوب تحليل المركبات الأساسية (*PCA*) بصفة أساسية على تفسير وتحليل مجموعة التغايرات والتباينات بين البيانات من خلال مجموعة صغيرة من التوليفات الخطية في المتغيرات الأساسية. ومن ثم فإن الهدف الأساسي لهذا الأسلوب التحليلي هو تفسير البيانات ومعرفة مدى اختلافها وأسباب هذا الاختلاف، وكذلك

التعامل مع البيانات بصورة مختصرة *Data Reduction* من خلال أقل عدد ممكن من العلاقات الخطية والتي تفسر في مجملها أكبر جزء ممكن من الاختلافات والتباينات بينها.[1]

3-1 إسقاط المتغيرات لحالة الجزائر:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (1.4) أدناه، والذي يمثل إسقاط متغيرات الدراسة، أن نسبة التمثيل للمتغيرات في المستوي بلغت 75.85% وهي نسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة المتغيرات في المعلم، وتتوزع على المحورين الأفقي *F2* بنسبة 23.29% والمحور العمودي *F1* بنسبة 52.56%، حيث يرتبط المحور العمودي ارتباطا موجبا مع مجموعة من المتغيرات والتي تتمثل أساسا في معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (*rgdppcg*)، متوسط عدد سنوات الدراسة (*H1*)، الالتحاق بالتعليم الابتدائي (*H2*)، الالتحاق بالتعليم الثانوي (*H3*)، متوسط العمر المتوقع عند الميلاد (*H4*)، الاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*)، مؤشر الانفتاح على التجارة الخارجية (*OPEN*)، ويرتبط المحور الأفقي ارتباطا موجبا مع كل من الصادرات (*EXP*) ومؤشر النوعية المؤسساتية (*INST*).[2] كما نلاحظ أن أغلب المتغيرات ممثلة تمثيلا جيدا في المستوي (*F1,F2*)، وهذا ما يظهر من خلال ابتعادها عن مركز الإحداثيات واقترابها من محيط الدائرة.

الشكل رقم (1.4): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة لحالة الجزائر

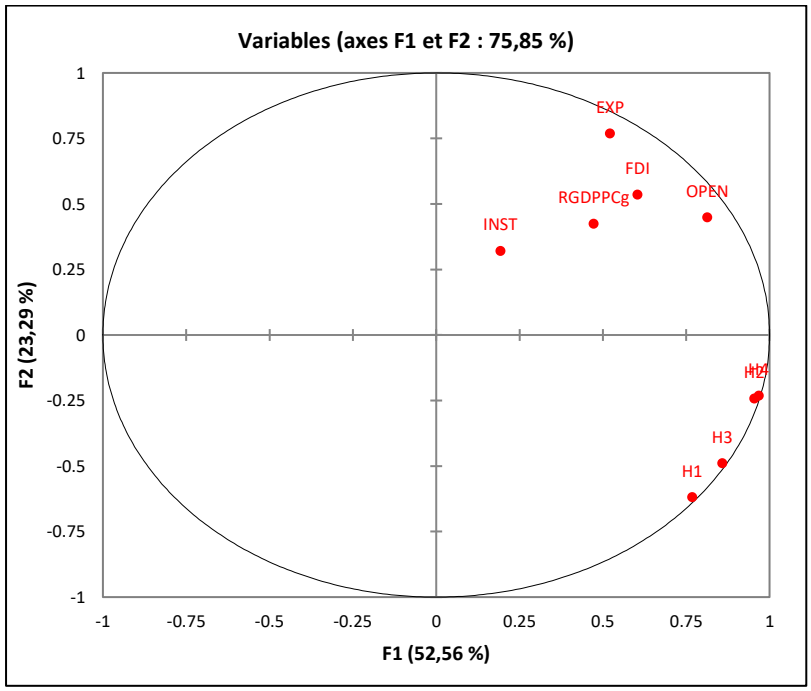

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج *XL-stat 2016*

[1] نبيل جمعه صالح النجار، الإحصاء التحليلي مع تطبيقات برمجية *SPSS*، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 324.

[2] أنظر الجدول رقم (4.1)_ الملحق رقم (1).

3-2 إسقاط المتغيرات لحالة تونس:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2.4)، والذي يمثل إسقاط متغيرات الدراسة، أن نسبة التمثيل للمتغيرات في المستوي بلغت 68.57%، وهي موزعة على المحورين الأفقي *F2* بنسبة 18.46% والمحور العمودي *F1* بنسبة 50.11%، حيث يرتبط المحور الأفقي مع مجموعة من المتغيرات والتي تتمثل أساسا في معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (*rgdppcg*)، الاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*)، مؤشر النوعية المؤسساتية (*INST*)، ويرتبط المحور العمودي مع كل من مؤشرات رأس المال البشري (*H1, H2, H3, H4*)، مؤشر الانفتاح على التجارة الخارجية (*OPEN*) والصادرات (*EXP*).[1] كما نلاحظ أن أغلب المتغيرات ممثلة تمثيلا جيدا في المستوي (*F1,F2*)، وهذا ما يظهر من خلال ابتعادها عن مركز الإحداثيات واقترابها من محيط الدائرة.

الشكل رقم (2.4): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة لحالة تونس

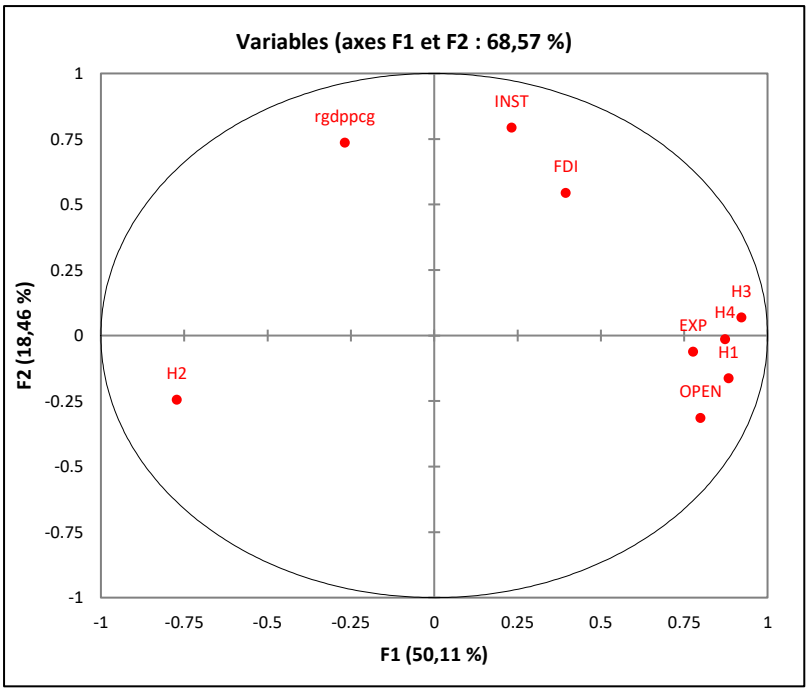

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج *XL-stat 2016*

3-3 إسقاط المتغيرات لحالة المغرب:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3.4)، والذي يمثل إسقاط متغيرات الدراسة، أن نسبة التمثيل للمتغيرات في المستوي بلغت 81.36%، وهي موزعة على المحورين الأفقي *F2* بنسبة 12.54% والمحور العمودي *F1* بنسبة 68.82%، حيث يرتبط المحور العمودي مع مجموعة من المتغيرات والتي تتمثل أساسا في كل من مؤشرات رأس

[1] أنظر الجدول رقم (4.2)_ الملحق رقم (2).

المال البشري ($H1, H2, H3, H4$)، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، مؤشر الانفتاح على التجارة الخارجية ($OPEN$) والصادرات (EXP)، في حين يرتبط المحور الأفقي مع كل من معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ($rgdppcg$) ومؤشر النوعية المؤسساتية ($INST$).[1] كما نلاحظ أن أغلب المتغيرات ممثلة تمثيلا جيدا في المستوي ($F1,F2$)، وهذا ما يظهر من خلال ابتعادها عن مركز الإحداثيات واقترابها من محيط الدائرة.

الشكل رقم (3.4): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة لحالة المغرب

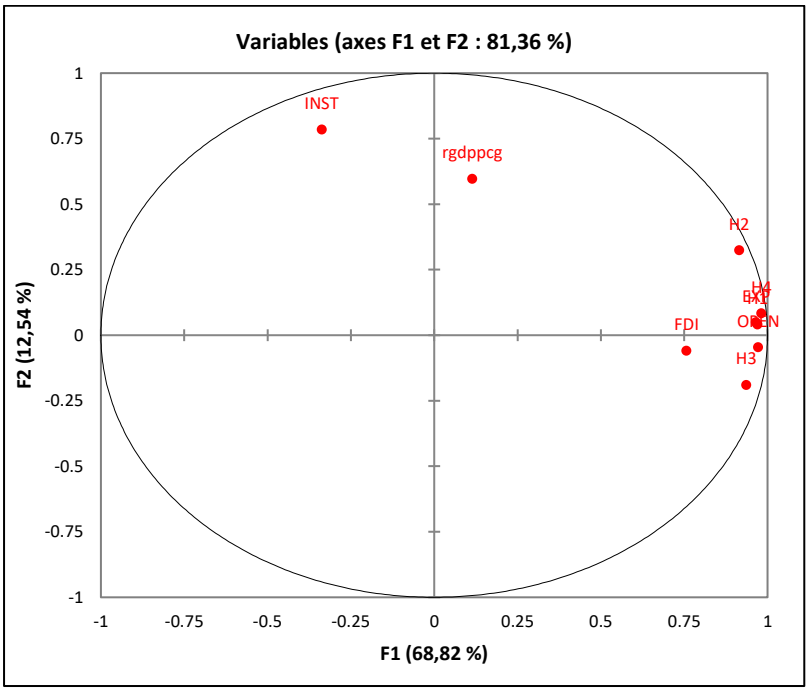

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج *XL-stat 2016*

من خلال نتائج التحليل باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية (PCA) يتضح أن كل من معدل التعليم الابتدائي والعمر المتوقع عند الولادة من بين أكثر مؤشرات رأس المال البشري تأثيرا على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر والمغرب، أما بالنسبة لمؤشرات الانفتاح التجاري، فقد أشارت النتائج إلى أن مؤشر الصادرات هو المؤشر الأكثر ارتباطا مع النمو الاقتصادي مقارنة بمؤشر التجارة الخارجية وهذا في كل من الجزائر والمغرب، كما أشارت النتائج أيضا، إلى أن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشر النوعية المؤسساتية يرتبط إيجابا مع النمو الاقتصادي في كل دول عينة الدراسة. وبالتالي سيتم اختيار هذه المؤشرات لاستخدامها في الجانب القياسي باعتبارها الأحسن تمثيلا لمحددات النمو الحديثة.

[1] أنظر الجدول رقم (4.3)_ الملحق رقم (3).

المبحث الثاني: التحليل القياسي لمحددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة

بعد القيام بتطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية (*PCA*) على عينة الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بالتحليل القياسي لتأثير هذه المتغيرات ومتغيرات أساسية أخرى على النمو الاقتصادي في المدى الطويل باستخدام نموذج بانل الديناميكي *Panel-ARDL* وطريقة (*PMG*) في التقدير، وفي الأخير سنقوم باختبار كل من فرضية التقارب σ وفرضية التقارب المطلق بين دول عينة الدراسة.

1- توصيف النموذج والمتغيرات المستعملة في الدراسة

بعد تتبع الأدبيات المتعلقة بمحددات النمو الاقتصادي ونتائج الدراسة الإحصائية الوصفية باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية (*PCA*) التي سبق التطرق إليها، سنعتمد في توصيف نموذج الدراسة على المعادلة التالية:

$$Rgdppcg = f(K, L, H, EXP, FDI, G, INST) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4.6)$$

وفيما يلي شرح لمختلف المتغيرات المستخدمة في هذه المعادلة:

- **معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*Rgdppcg*)**: وهو يمثل المتغير التابع، باعتباره مؤشرا للنمو الاقتصادي الذي شاع استخدامه في كل من أدبيات النظرية النيوكلاسيكية ونظرية النمو الداخلي، بحيث يتم الحصول عليه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على إجمالي عدد السكان. وحسب (*Lekhi, 2008*)[1] يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أحسن مؤشر للتعبير عن النمو الاقتصادي في الدول النامية.
- **رأس المال المادي (*K*)**: ويتم في هذه الدراسة استخدام (إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية مقاسا بالدولار الأمريكي زائد التغير في المخزون) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. أما عن أهميته بالنسبة للنمو الاقتصادي، تؤكد العديد من نظريات النمو الاقتصادي على أهمية الاستثمارات في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، بحيث يؤثر إجمالي تكوين رأس المال على النمو الاقتصادي إما بزيادة مخزون رأس المال المادي في الاقتصاد المحلي مباشرة أو الترويج للتكنولوجيا بشكل غير مباشر.[2] وينتظر من هذا المتغير أن يمارس تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

[1] *Lekhi, R.K, The Economics of development and planning KalyaniPublishers. New Delhi, India, 2008.*
[2] *nikolaos dritsakis, erotokritos varelas, antonios adamopoulos, the main determinants of economic growth: an empirical investigation with granger causality analysis for greece, european research studies journal · january 2006, p 3.*

- **العمالة (*L*)**: وفي هذه الدراسة سيتم استخدام نسبة المشاركة في قوة العمل (كنسبة مئوية من السكان في سن 15 عاما فأكثر)، بحيث يعتبر أن الزيادة في حصة السكان في سن العمل تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وتوفير العمالة، ورأس المال البشري، وبالتالي تميل إلى توفير المزيد من رأس مال للاستثمار. (*Bloom & Canning، 2008*).[1] لذلك، يتوقع أن يكون هناك تأثير إيجابي لنسبة المشاركة في قوة العمل على النمو الاقتصادي.
- **العمر المتوقع عند الميلاد (*H*)**: ويعد من أهم المؤشرات الصحية المستخدمة في الدراسات التجريبية لقياس رأس المال البشري، وقد تم اختيار هذا المؤشر باعتباره من أكثر مؤشرات رأس المال البشري ارتباطا بالنمو الاقتصادي، حيث وجدنا عند استخدامنا طريقة (*PCA*) أن هذا المؤشر كان من بين المؤشرات الأكثر ارتباطا بمعدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كل من الجزائر والمغرب. ويمكن توضيح أهمية العمر المتوقع عند الميلاد في النمو من خلال التأثيرات الإيجابية للصحة على النمو الاقتصادي، باعتبار الصحة مصدر رئيسي لنمو الدخل من خلال دورها في تراكم رأس المال البشري. (*Acemoglu, D., & Johnson, S. 2007*)[2], (*Barro, R. J., & Sala-i-Martin*[3], *X. ,1992*). ويتوقع من هذا المتغير أن يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*)**: وتمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أما عن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، فهناك العديد من الدراسات التجريبية التي تشير إلى وجود علاقة إيجابية في المدى الطويل، حيث أكدت هذه الدراسات على أن هذا النوع من الاستثمارات يعد مصدر مهم لزيادة الإنتاجية والاستفادة من التكنولوجيا وزيادة فرص العمل والتجارة الخارجية. ويتوقع أن يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.
- **الصادرات (*EXP*)**: وهذا المتغير يعبر عن صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي). استخدم هذا المؤشر في العديد من الدراسات التجريبية كأحد محددات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أنه الأكثر ارتباطا بالنمو الاقتصادي مقارنة بمؤشر الانفتاح على التجارة الخارجية كما أشارت إليه نتائج طريقة (*PCA*) في المبحث السابق، حيث وجدنا أن مؤشر الصادرات هو الأكثر ارتباطا بمعدل نمو نصيب الفرد من

[1] *Bloom, D. E. & Canning, D, Global demographic change: Dimensions and economic significance. Population and Development Review, 33, 2008, pp 17–51.*
[2] *Acemoglu, D., & Johnson, S, Disease and Development: The Effect of Life Expectancy on Economic Growth. Journal of Political Economy, 115(6), 2007, pp 925-985.*
[3] *Barro, R. J., & Sala-i-Martin, X. , Convergence. Journal of political Economy,1992, pp 223-251.*

إجمالي الناتج المحلي في كل من الجزائر والمغرب. ويتوقع من هذا المتغير أن يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

- **الإنفاق الحكومي (*G*)**: يمثل هذا المتغير النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي)، أما عن علاقته بالنمو الاقتصادي فقد تمت مناقشتها في العديد من الدراسات التجريبية، فهناك بعض الدراسات أشارت إلى وجود تأثير سلبي لنفقات الاستهلاك الحكومي على النمو الاقتصادي (*Barro, 1991*)[1]، (*Hasnul, 2015*)[2]. في حين أشارت دراسات أخرى إلى وجود تأثير إيجابي (*Gunalp and Gur, 2002*)[3]. ويتوقع أن يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.
- **النوعية المؤسساتية (*INST*)**: سيتم في هذه الدراسة قياس النوعية المؤسساتية على أنها متوسط لأربعة مؤشرات هي: الفساد؛ سيادة القانون؛ جودة البيروقراطية؛ استقرار الحكومة. ويتم إعادة قياس المؤشرات وفق سلم مكون من درجات تتراوح من 1 إلى 12 نقطة، حيث تشير القيم العليا إلى مؤسسات جيدة. والبيانات الخاصة ببناء مؤشر النوعية المؤسساتية مستمدة من دليل المخاطر القطرية الدولية (*ICRG*). وتم استخدام هذا المؤشر بالاستناد إلى العديد من الدراسات التي استخدمت هذا المؤشر لقياس النوعية المؤسساتية: (*Hall and Jones 1999), (Sachs and Warner 1997), (Barro 1991)*، بالإضافة إلى دراسة صندوق النقد الدولي (*Dalia S. H, 2004*)[4]. ويفترض أن يمارس هذا المؤشر تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

2- دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

أولا وقبل تقدير نماذج بيانات بانل الديناميكية لا بد من إجراء اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، وللكشف عن جذر الوحدة لبيانات بانل وتحديد درجة تكاملها توجد عدة اختبارات معدة لهذا الغرض، وسنقوم في دراستنا باستخدام أهم هذه الاختبارات وأكثرها شيوعا، والتي تتمثل أساسا في كل من: اختبار *Levin, Lin et Chu (LLC-2002)*، اختبار *Im, Peasaran et Shin (IPS-2003)* كما سيتم تطبيق هذه الاختبارات على كل متغير من متغيرات الدراسة وهذا بعد اختيار فترات الإبطاء المثلى بطريقة آلية وباستخدام معيار (*AIC: Akaike Information Criterion*).

---

[1] *Robert J. Barro, Economic Growth in a Cross Section of Countries, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 106, No. 2. (May, 1991), pp 407-443.*

[2] *Hasnul, A. G, The effects of government expenditure on economic growth: The case of Malaysia, INCEIF, Global University of Islamic Finance, (MPRA Paper Number 71254), 2015, pp 1-15.*

[3] *Günalp, B., & Gür, T. H. , Government expenditures and economic growth in developing countries: Evidence from a panel data analysis. METU Studies in Development, 29(3-4),2002,pp 311 -332.*

[4] *Dalia S. Hakura, Growth in the Middle East and North Africa, IMF Working Paper, WP/04/56, International Monetary Fund, 2004.*

من خلال نتائج الجدول رقم (7.4)، يتضح أن الاختبارات المستخدمة تدل على استقرارية كل من المتغيرات التالية: معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي[1] (*RGDPpcg*)، الاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*) ومؤشر النوعية المؤسساتية (*INST*)، أي أنها متكاملة من الدرجة صفر *I(0)*. في حين تشير نتائج اختبارات الاستقرارية الموضحة في الجدول إلى عدم استقرارية بقية المتغيرات والمتمثلة في كل من رأس المال المادي (K)، العمالة (L)، العمر المتوقع عند الولادة (H)، الصادرات (EXP) والإنفاق الحكومي (G)، وهو ما تؤكده قيم الاحتمال التي تفوق 0.05 عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (7.4): نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة في المستوي

Variables	***LLC test***		***IPS test***	
	Statistic	*Prob*	*Statistic*	*Prob*
RGDPpcg	-1.13528	0.1281	-1.91007	0.0281
K	-0.99215	0.1606	-0.67461	0.2500
L	1.21905	0.8886	1.71167	0.9565
H	11.8755	1.0000	0.43079	0.6667
EXP	-1.29841	0.0971	-0.77094	0.2204
FDI	-2.11736	0.0171	-2.59023	0.0048
G	1.41932	0.9221	0.34849	0.6363
INST	-2.39619	0.0083	-2.39914	0.0082
Levine, Lin & Chu Unit Root Test: *H0: Unit Root/Non-Stationarity*				
Im, Pesaran & Shin Unit Root Test: *H0: Unit Root/Non-Stationarity*				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (*Eviews.10*)

وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (*1st Difference*) على هذه المتغيرات وإعادة إجراء نفس الاختبارات السابقة كما يوضحه الجدول رقم (8.4)، يتبين أن كل هذه المتغيرات (رأس المال المادي *k*، العمالة *L*، العمر المتوقع عند الميلاد *H*، الصادرات *EXP* والإنفاق الحكومي *G*) أصبحت مستقرة عند مستوى معنوية 1%، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى *I(1)*، وعليه فإن متغيرات الدراسة غير مستقرة عند نفس الدرجة. ونتيجة لذلك، تكون نماذج *Panel-ARDL* ملائمة لتمثيل العلاقة بين هذه المتغيرات.

[1] تختلف نتائج الاختبارين *LLC* و*IPS*، وفي هذه الحالة تم الحكم بأخذ نتائج أغلبية الاختبارات (أنظر الملحق رقم (4)-الجدول رقم (1.4))، بحيث تشير نتائج أغلب الاختبارات *(Breitung t-stat, ADF-Fisher Chi square, PP-Fisher Chi-square)* إلى استقرارية متغيرة معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي *RGDPpcg* .

الجدول رقم (8.4): نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول

Variables	*LLC test*		*IPS test*	
	Statistic	*Prob*	*Statistic*	*Prob*
ΔK	*-6.05715*	*0.0000*	*-5.86223*	*0.0000*
ΔL	*-4.99463*	*0.0000*	*-5.16858*	*0.0000*
ΔH	*-8.01928*	*0.0000*	*-4.10113*	*0.0000*
ΔEXP	*-7.60323*	*0.0000*	*-6.79370*	*0.0000*
ΔG	*-6.86380*	*0.0001*	*-7.23187*	*0.0000*

Levine, Lin & Chu Unit Root Test: *H0: Unit Root/Non-Stationarity*
Im, Pesaran & Shin Unit Root Test: *H0: Unit Root/Non-Stationarity*

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (*Eviews.10*)

3- تقدير نموذج *Panel-ARDL* باستخدام طريقة متوسط المجموعة المدمجة (*PMG*)

سوف نعتمد في دراستنا لمحددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية على نموذج *Panel-ARDL* والذي يعتبر من نماذج بانل الديناميكية، وهذا باعتبار أن هذه النماذج تبدي تفوقها في الحصول على تقديرات متسقة آخذة بعين الاعتبار عدم التجانس الذي يظهر في مفردات العينة، بالإضافة إلى ذلك تسمح هذه النماذج في الوقت نفسه بتقدير التأثيرات على المدى القصير والطويل. ولتقدير هذا النموذج سنعتمد على طريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) التي تتميز بكفاءة التقدير، ومعالجتها لمشكلة عدم الاتساق الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة. وفي ظل وجود اختلاف في درجة الاستقرارية بين المتغيرات قيد الدراسة وعدم وجود متغيرات مستقرة عند الفروقات من الدرجة الثانية أو أكثر، فإن الخطوة التالية هي تقدير نموذج *Panel-ARDL*، ولذلك سنقوم بإعادة صياغة المعادلة رقم (4.6) كالآتي:

$$rgdppcg_{it} = \sum_{j=1}^{p} \lambda_{ij} rgdppcg_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{q} \delta'_{ij} X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots\dots (4.7)$$

حيث أن:

$rgdppcg_{it}$ تمثل معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي $rgdppcg$ للدولة i في الفترة t.

X_{it} تمثل المتغيرات التفسيرية (محددات النمو الاقتصادي) المدرجة في نموذج الدراسة.

λ_{ij} ثوابت.

δ'_{ij} مصفوفة معلمات المتغيرات التفسيرية.

μ_i الآثار الفردية الثابتة.

ε_{it} يمثل حد الخطأ العشوائي، $\varepsilon_{it} \sim IID(0, \sigma^2)$

(p,q) تمثل فترات الإبطاء والتي يمكن أن تتباين من دولة إلى أخرى.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة رقم (4.7) في شكل نظام متجه نموذج تصحيح الخطأ $(VECM)$ كما يلي:

$$\Delta rgdppcg_{\ it} = \theta_i\left(rgdppcg_{i,t-1} - \beta_i X_{i,t-1}\right) + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij} \Delta rgdppcg_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta'_{ij} \Delta X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4.8)$$

حيث: (θ_i) معلمة تصحيح اختلال التوازن، أو سرعة تعديل المتغير التابع (معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي) نحو علاقته التوازنية، و β_i معلمة المدى الطويل، δ'_{ij} معلمات العلاقة الديناميكية في المدى القصير. وباستخدام طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) في تقدير نموذج تصحيح الخطأ لمحددات النمو الاقتصادي لعينة الدول المغاربية، تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (9.4): نتائج تقدير نموذج *Panel-ARDL* لعينة دول الدراسة

Dependent Variable: ΔRGDPpcg		
Long-Run Relationship		
Regressors	***Coefficient***	***Prob***
K	*0.2450488*	*0.000*
L	*0.8497802*	*0.006*
H	*0.3403881*	*0.070*
EXP	*0.1316772*	*0.001*
FDI	*-1.081302*	*0.000*
G	*0.6350835*	*0.000*
INST	*0.4683759*	*0.018*
Short-Run Relationship		
ECT	*-1.095551*	*0.002*
ΔK	*-0.3965181*	*0.000*
ΔL	*-0.3295708*	*0.561*
ΔH	*22.06269*	*0.313*
ΔEXP	*-0.3203839*	*0.019*
ΔFDI	*0.4117019*	*0.036*
ΔG	*-2.795116*	*0.004*
ΔINST	*0.4152876*	*0.619*
Const	*-102.3887*	*0.005*

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (*Stata 14.2*)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المعامل المقدر لحد تصحيح الخطأ (-1.09 = ECT) جاء سالبا ومعنويا عند مستوى 1%، وهذا ما يؤكد على أنه لا توجد مشكلة في علاقة التوازن على المدى الطويل بين المتغيرات

المحددة للنمو الاقتصادي ومعدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وهو ما يوضح أن نموذج بانل الديناميكي (*Panel-ARDL*) المستخدم في دراسة محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية يتضمن آلية تعديل خط التوازن ما نسبته 109% لتصحيح خلل التوازن من فترة إلى أخرى في دول عينة الدراسة. كما توضح نتائج تقدير الأجل الطويل معنوية كل المتغيرات التفسيرية وأنها أخذت الإشارة المنتظرة من الناحية الاقتصادية، باستثناء متغير الاستثمار الأجنبي المباشر الذي جاءت إشارته سالبة ومخالفة للنظرية الاقتصادية.

4- تحليل نتائج تقدير نموذج *Panel-ARDL*

في هذا الجزء من الدراسة، سيتم تحليل نتائج تقدير نموذج *Panel-ARDL* لمحددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية خلال الفترة (1990-2017) وذلك في الأجل الطويل والقصير.

4-1 تحليل نتائج الأجل الطويل:

يظهر من خلال نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم (9.4) أن رأس المال المادي (K) له تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا عند مستوى 1%، إذ أن زيادة رأس المال المادي ب 1% ستؤدي إلى زيادة في معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.24% في الدول المغاربية، وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية بحيث يعتبر رأس المال المادي عنصر أساسي للنمو الاقتصادي.

بالنسبة لمتغير العمالة (L)، فقد جاءت إشارته موجبة ومعنوية إحصائيا عند مستوى 1%، حيث أن كل زيادة في نسبة المشاركة في القوة العاملة ب 1% تؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.84%، وهذا يعني أن معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الدول المغاربية يعتمد بشكل كبير في المدى الطويل على معدل المشاركة في القوى العاملة لإجمالي عدد السكان في سن 15 عاما فما فوق، وبالتالي فإن العمالة تعد من المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي في الدول المغاربية. وهذه النتيجة تتوافق مع ما جاءت به الأدبيات الاقتصادية التي نصت على وجود علاقة إيجابية بين العمالة والنمو الاقتصادي.

أما عن مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد (H) فقد أظهرت نتائج التقدير أن العلاقة بين مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد ومعدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هي علاقة طردية ومعنوية عند مستوى 10%، فعند زيادة العمر المتوقع بمقدار وحدة واحدة سيؤدي ذلك إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.34%، وهذه النتيجة تبين أهمية الصحة الجيدة في النمو الاقتصادي، حيث تؤكد إحدى وجهات النظر على التأثير الإيجابي المباشر للصحة على النمو الاقتصادي، باعتبار أن الصحة مصدر مهم لنمو الدخل من خلال

دورها في تراكم مخزون رأس المال البشري. (*Barro & Sala-i-Martin, 1992*، *Acemoglu & Johnson, 2007*).

بالنسبة لمؤشر الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي (*EXP*)، فقد جاءت إشارته موجبة ومعنوية عند مستوى 1%، وهذا ما يتوافق مع ما جاءت به الأدبيات الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة التي أكدت على وجود علاقة إيجابية بين الصادرات والنمو الاقتصادي والتي من بينها دراسة كل من (*Baboo M, 2014*)، (*Balssa, B, 1978*),(*Massel, E,1972*), (*Abubakar O, Shuaibu S, Tsalla S, 2016*)، حيث أن كل زيادة في نسبة الصادرات ب 1% تؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.13%، وبالتالي تكون الصادرات محدد مهم للنمو الاقتصادي في الدول المغاربية.

بينت نتائج التقدير أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*) على معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي جاء سالبا ومعنويا عند مستوى 1%، إذ أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب 1% تؤدي إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المدى الطويل بنسبة تقارب 1%، فبالرغم من تأثيره الإيجابي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير (0.41) كما يظهر في الجدول رقم (9.4)، إلا أن هذا التأثير يختفي في المدى الطويل. وهذه النتيجة تتعارض مع العديد من الدراسات التجريبية السابقة التي توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وتتفق مع بعض الدراسات التي توصلت إلى وجود تأثير سلبي مثل دراسة (*Wajdi B, Saif E and Mekki H, 2019*) والتي أشارت إلى بعض الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الأثر السلبي، مثل الانخفاض في القيمة المضافة للاستثمارات التي تم إجراؤها في الدول المضيفة وسوء نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، بحيث أن أغلب أنشطة البحث والتطوير تتم في الدولة الأم، بالإضافة إلى إمكانية مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي. ويمكن إرجاع التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية إلى عدة عوامل أهمها عدم استقرار تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، بالإضافة إلى تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات معينة مثل الطاقة والصناعة دون غيرها من القطاعات المهمة. وبالرغم من هذا التأثير السلبي فقد يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي غير مباشر على الاقتصاديات الدول المغاربية، وهذا ما يظهر من خلال تأثيره الإيجابي في المدى القصير.

متغيرة الإنفاق الحكومي (*G*) لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، إذ تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي بنسبة 1% إلى زيادة في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.63%، وهذا ما يبين الدور الهام الذي يؤديه الإنفاق الحكومي في تحفيز النمو

الاقتصادي، وبالتالي يعد الإنفاق الحكومي من المحددات المهمة للنمو الاقتصادي في الدول المغاربية. وهذه النتيجة تتوافق مع العديد من الدراسات التجريبية التي أكدت على أن الإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي مثل دراسة (*Gunalp and Gur, 2002*).

أثبتت نتائج التقدير وجود علاقة إيجابية بين مؤشر النوعية المؤسساتية (*inst*) والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية، وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، إذ أن تحسن النوعية المؤسساتية ب 1% تصاحبها زيادة في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.46%، وهذه النتيجة تؤكد أن البيئة المؤسساتية محدد مهم للنمو الاقتصادي طويل الأجل في المنطقة المغاربية. وتتوافق هذه النتيجة مع تلك التي خلصت إليها أعمال كل من (*Elisa Valeriani, Sara Peluso, 2011*)، (*Hadhek Z ,Mohamed Karim K, 2012*). وعلى الرغم من هذه النتائج، لا تزال البلدان المغاربية الثلاثة متأخرة عن الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية، وهو ما يظهر من خلال التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، ولذلك فهي تحتاج إلى تكثيف المزيد من الجهود لتحسين بيئة الأعمال، الأمر الذي ينعكس إيجابا على زيادة مستوى الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام وطويل الأجل في البلدان المغاربية، حيث تبرز العديد من الدراسات التجريبية الحديثة أهمية المؤسسات الفعالة في تعزيز بيئة الأعمال، وبالتالي الاستثمار والإنتاجية والنمو طويل الأجل.

4-2 تحليل نتائج الأجل القصير:

من خلال الجدول رقم (9.4) والذي يوضح معاملات الأجل القصير، يتبين أن كل المعاملات غير معنوية عدا رأس المال المادي (*K*)، نسبة الصادرات (*EXP*)، الاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*) والإنفاق الحكومي (*G*)، وباعتبار أن نتائج الأجل القصير هي عبارة عن متوسط مقدرات الدول في الأجل القصير وبالتالي فهي تختلف من دولة إلى أخرى، لذلك فإننا سنقوم بتحليل معاملات الأجل القصير الخاصة بكل دولة على حدى من دول عينة الدراسة.

4-2-1 نتائج الأجل القصير بالنسبة للجزائر:

يتضح من خلال نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم (10.4) أن معلمة حد تصحيح الخطأ (*ECT* = -1.59) جاءت قيمتها سالبة ومعنوية عند مستوى 1%، وهي بذلك تدل على أنه في كل سنة يتم تعديل ما قيمته 159% من اختلالات التوازن في معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل. كما تشير نتائج التقدير إلى معنوية أغلب المتغيرات في الأجل القصير باستثناء متغير الاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*)، ووجود علاقة معنوية في الأجل القصير بين رأس المال البشري (*H*) ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج وعلاقة

إيجابية غير معنوية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بقية المتغيرات تظهر ارتباطا سلبيا مع نمو نصيب الفرد عند مستوى معنوية 1%.

الجدول رقم (10.4): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في الجزائر

D.RGDPPCg	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
country1_1 __ec	-1.596275	.1193988	-13.37	0.000	-1.830293	-1.362258
K D1.	-.4758303	.0841714	-5.65	0.000	-.6408031	-.3108574
L D1.	-1.410446	.3643034	-3.87	0.000	-2.124467	-.696424
H D1.	65.13303	6.479948	10.05	0.000	52.43256	77.83349
EXP D1.	-.3470867	.0852753	-4.07	0.000	-.5142232	-.1799503
FDI D1.	.1607279	.3442269	0.47	0.641	-.5139444	.8354002
G D1.	-.8937975	.225673	-3.96	0.000	-1.336109	-.4514865
Inst D1.	-1.168808	.3415436	-3.42	0.001	-1.838221	-.499395
_cons	-158.9457	37.96212	-4.19	0.000	-233.3501	-84.54127

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (*Stata 14.2*)

4-2-2 نتائج الأجل القصير بالنسبة لتونس:

من خلال نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم (11.4)، يتضح أن معلمة حد تصحيح الخطأ جاءت قيمتها سالبة (ECT = -1.26) ومعنوية عند مستوى 1%، وهي بذلك تعبر على أنه في كل سنة يتم تعديل ما قيمته 126% من اختلالات التوازن في معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل. كما تشير نتائج التقدير إلى أن لكل من رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ومعنوي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج في الأجل القصير عند مستوى معنوية 10%، في حين تشير النتائج إلى أن كل من رأس المال المادي ونسبة الصادرات والإنفاق الحكومي لها تأثير سلبي على معدل نمو نصيب الفرد ومعنوي

إحصائيا عند مستوى معنوية عن 10%، 5%، 1% على التوالي، كما تشير النتائج أيضا إلى أن مؤشر النوعية المؤسساتية له تأثير إيجابي على النمو ولكن غير معنوي.

الجدول رقم (11.4): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في تونس

D.RGDPPCg	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
country1_2 __ec	-1.269327	.1556548	-8.15	0.000	-1.574405	-.9642495
K D1.	-.4350681	.2558537	-1.70	0.089	-.936532	.0663959
L D1.	-.0846365	1.71536	-0.05	0.961	-3.44668	3.277407
H D1.	7.116854	3.820481	1.86	0.062	-.3711518	14.60486
EXP D1.	-.5418173	.2134052	-2.54	0.011	-.9600838	-.1235509
FDI D1.	.7988507	.4096831	1.95	0.051	-.0041134	1.601815
G D1.	-3.374948	.6645889	-5.08	0.000	-4.677518	-2.072378
Inst D1.	.7509125	1.355029	0.55	0.579	-1.904896	3.406721
_cons	-114.3098	31.27566	-3.65	0.000	-175.6089	-53.01062

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (*Stata 14.2*)

4-2-3 نتائج الأجل القصير بالنسبة للمغرب:

من خلال نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم (12.4)، يتضح أن معلمة حد تصحيح الخطأ جاءت قيمتها سالبة (ECT = -0.42) ومعنوية عند مستوى 1%، وهي بذلك تعبر على أنه في كل سنة يتم تعديل ما قيمته 42% من اختلالات التوازن في معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل. كما تشير النتائج إلى أن لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر النوعية المؤسساتية له تأثير إيجابي ومعنوي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج في الأجل القصير عند مستوى معنوية 10%، في حين تشير النتائج إلى أن كل من رأس المال البشري والإنفاق الحكومي له تأثير سلبي على معدل نمو نصيب الفرد ومعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية عن 10%، أما بقية المتغيرات لها تأثيرات غير معنوية على معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

الجدول رقم (12.4): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في المغرب

D.RGDPPCg	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
country1_3 __ec	-.4210506	.1011558	-4.16	0.000	-.6193123	-.2227889
K D1.	-.2786561	.2697707	-1.03	0.302	-.807397	.2500848
L D1.	.5063696	.9635514	0.53	0.599	-1.382156	2.394896
H D1.	-6.061825	2.310529	-2.62	0.009	-10.59038	-1.533272
EXP D1.	-.0722477	.0909987	-0.79	0.427	-.250602	.1061065
FDI D1.	.2755269	.1501152	1.84	0.066	-.0186935	.5697474
G D1.	-4.116602	.860641	-4.78	0.000	-5.803427	-2.429777
Inst D1.	1.663758	.9293496	1.79	0.073	-.1577334	3.48525
_cons	-33.91074	11.15131	-3.04	0.002	-55.7669	-12.05457

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (*Stata 14.2*)

5- تحليل واختبار فرضية التقارب بين دول عينة الدراسة

في الاقتصاد الدولي نقول بأن الاقتصاديات (أو البلدان) تتقارب من حيث الناتج الداخلي الخام الفردي إذا تشابهت وضعيتها الاقتصادية من حيث هذا المؤشر مع مرور الزمن، وبعبارة أخرى إذا كان لهذه الاقتصاديات نفس مستوى الناتج الداخلي الخام الفردي مع مرور الزمن.[1] ولاختبار فرضية التقارب، اعتمد الأدب التجريبي إلى حد كبير على مفهومين مختلفين. الأول، المعروف باسم تقارب بيتا *(β-convergence)* والذي ينطبق إذا كانت اقتصاديات الدول الفقيرة تميل إلى النمو أسرع من اقتصاديات الدول الغنية، وبالتالي تميل الاقتصاديات الفقيرة إلى اللحاق بالاقتصاديات الغنية *(Barro & Sala-i-Martin, 1992)*. الثاني، المعروف باسم تقارب سيغما *(σ-convergence)* والذي ينظر في الاختلاف المقطعي، وفي هذا السياق، يحدث التقارب إذا انخفض التشتت

[1] خضراوي جمال، دراسة تقارب الناتج الداخلي الخام الفردي خلال الفترة 1970-2015 دراسة قياسية باستعمال نماذج المعطيات الطويلة الديناميكية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 20، العدد 2، 2016، ص 219.

الذي تم قياسه، على سبيل المثال، من خلال الانحراف المعياري أو معامل الاختلاف الناتج عبر مجموعة من البلدان أو المناطق بمرور الوقت *(Sala-i-Martin, 1996)*. وفي ظل ظروف معينة يميل التقارب -σ *convergence* (البلدان الفقيرة التي تميل إلى النمو بشكل أسرع من البلدان الغنية) إلى توليد التقارب -β *convergence* (التقليل من تشتت دخل الفرد أو الناتج)، ونظريا قد يكون هناك اختلاف بين الاثنين ولكن بصفة عامة كلما لاحظنا وجود تقارب *σ-convergence* نلاحظ أيضا التقارب *β-convergence*.[1]

وبصفة عامة نقول أن هناك تقارب σ لمجموعة من البلدان في الحالة التي يكون هناك انخفاض في الانحراف المعياري للوغاريتم نصيب الفرد من الناتج مع مرور الزمن، وفي حالة الارتفاع نقول هناك تباعد.[2] ونقول أن هناك تقارب مطلق β إذا كانت هناك علاقة متناقصة ما بين معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لمجموعة من الاقتصاديات ومستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج الأولي، وفي حالة التقارب المطلق تتقارب النواتج الداخلية الخامة الفردية للاقتصاديات نحو نفس المستوى في الأجل الطويل.[3] في هذا الجزء من الدراسة، سنقوم باختبار كل من فرضية التقارب σ وفرضية التقارب المطلق β.

5-1 تحليل واختبار فرضية التقارب *σ–convergence* بين دول عينة الدراسة:

يقوم اختبار التقارب *σ–convergence* على مقارنة مؤشر التشتت المحسوب في نهاية الفترة ومقارنته مع مؤشر التشتت المحسوب في بداية الفترة، وعادة ما يستخدم مؤشران للتشتت، الانحراف المعياري للناتج المحلي الإجمالي للفرد v_t أو معامل الاختلاف c_t:

$$v_t = \sqrt{\frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}\left[log\left(\frac{y_{it}}{y_t^*}\right)\right]^2} \dots\dots\dots\dots (4.9) \qquad logy_t^* = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} logy_{it}$$

$$c_t = \sqrt{\frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{y_{it}-\bar{y}_t}{\bar{y}_t}\right)^2} \dots\dots\dots\dots\dots (4.10) \qquad \bar{y}_t = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} y_{it}$$

حيث y_{it} تمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي للاقتصاد i في الفترة t وN عدد الاقتصاديات في العينة.[4]

وباستخدام مؤشر الانحراف المعياري v_t، يكون هناك تقارب عندما ينخفض مقياس الانحراف المعياري للوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي بين الدول بمرور الزمن. بمعنى آخر، إذا انخفض الانحراف المعياري

[1] *Mushtaq Ahmad M, Tariq M, Economic Growth, Productivity and Convergence of Middle East and North African Countries, MPRA Paper No. 87882, March 2018, p5.*

[2] شرماط طاهر، رتيعة محمد، قياس تقارب اقتصادات الدول المغاربية خلال الفترة (1990-2014) باستخدام نماذج *Panel-ARDL*، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 14، العدد 2، ص 37.

[3] خضراوي جمال، نفس المرجع السابق، ص 222.

[4] *Julie Le Gallo, Disparités géographiques et convergence des régions européennes : une approche par l'économétrie spatiale, These Présentée en vue de l'obtention du Doctorat en Analyse et Politique Économiques, Université de Bourgogne, 2002, p 55.*

لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للفرد في عينة الدول المدروسة بمرور الوقت، فسوف نحكم بوجود حالة تقارب. والشكل رقم (4.4) يوضح حالة التقارب *σ–convergence*.

الشكل رقم (4.4): اختبار فرضية التقارب *σ–convergence* بين بلدان عينة الدراسة

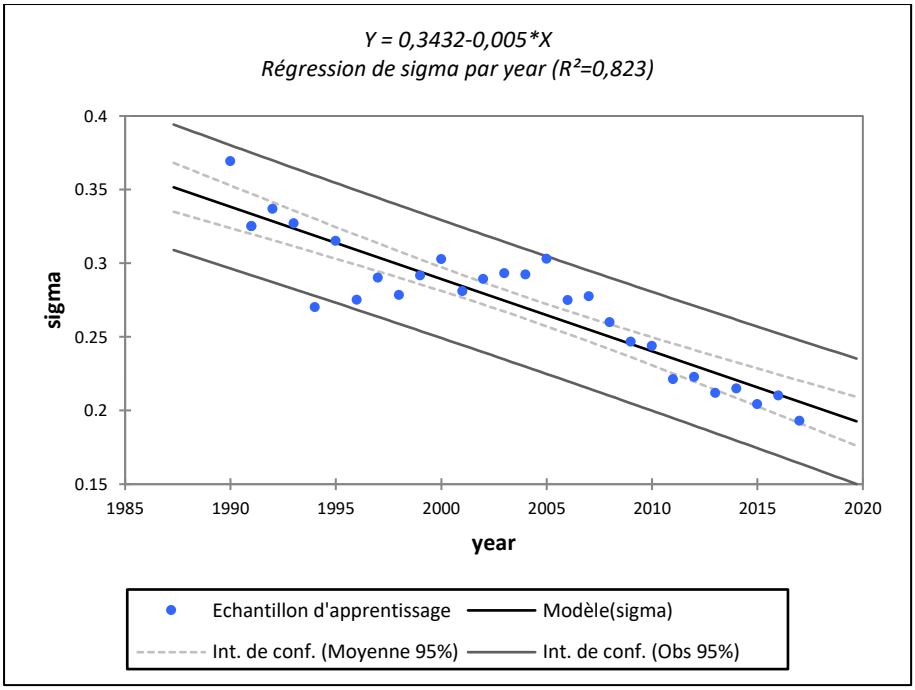

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج *XL-stat 2016*

يوضح الشكل رقم (4.4) التطور في قيم الانحراف المعياري للوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لجميع بلدان عينة الدراسة خلال الفترة (1990-2017)، ومن خلال هذا الشكل يمكن ملاحظة الانخفاضات المتتالية لقيم الانحرافات المعيارية للوغاريتم نصيب الفرد من الناتج طيلة فترة الدراسة، وبالرغم من تباين نمو نصيب الفرد ما بين الدول المغاربية، فإن مجال التفاوت في مستويات الدخل الفردي فيما بينها تراجع بشكل ملحوظ كما هو مبين في الشكل، حيث تراجع قيمة الانحراف المعياري للدخل الفردي من 0.38 عام 1990 إلى حوالي 0.18 عام 2017، كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (13.4) أن معادلة الاتجاه العام المقدرة للانحرافات المعيارية تظهر بميل سالب (-0.005)، وبالتالي نقبل فرضية التقارب *σ–convergence* وانخفاض في عدم المساواة في الدخل بين الجزائر وتونس المغرب، وبصفة عامة نقول أن الدول المغاربية تعرف تقاربا في المستوى العام للمعيشة المعبر عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (13.4): اختبار فرضية التقارب *σ–convergence* بين بلدان عينة الدراسة

Source	*Valeur*	*Erreur standard*	*t*	*Pr > |t|*	*Borne inférieure (95%)*	*Borne supérieure (95%)*
Const	*10,098*	*0,894*	*11,290*	*0,0001*	*8,260*	*11,937*
year	*-0,005*	*0,000*	*-10,986*	*0,0001*	*-0,006*	*-0,004*

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج *XL-stat 2016*

5-2 تحليل واختبار فرضية التقارب المطلق ***Absolute β–Convergence*** بين دول عينة الدراسة:

لغرض اختبار وفحص فرضية التقارب أو التباعد بين مستويات التنمية للدول المغاربية محل الدراسة (الجزائر، تونس والمغرب) خلال الفترة 2017، سنستند إلى الطريقة القياسية المعمول بها في الكثير من الدراسات التجريبية لـ *(R. Barro)*[1]. وسيتم تقدير نموذج التقارب أحادي المتغير (نموذج انحدار بسيط) لتحديد ما إذا كان هناك تقارب مطلق بين دول عينة الدراسة من خلال المعادلة التالية:[2]

$$ln\left(\frac{gdppc_{i,t}}{gdppc_{i,t-1}}\right) = \alpha + \beta\left(lngdppc_{i,t-1}\right) + \varepsilon \dots\dots\dots (4.11)$$

ويمكن إعادة صياغة المعادلة (4.11) كالتالي:

$$gdppcg_{i,t} = \alpha + \beta(lgdppc_0) + \varepsilon \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4.12)$$

بحيث: α هو ثابت، β هو معامل التقارب، $gdppcg_{i,t}$ يشير إلى معدل نمو متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للدولة i في السنة t، ln هو اللوغاريتم الطبيعي، $gdppcg_0$ هو لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أول مدة، و ε هو حد الخطأ العشوائي.

وانطلاقا من الفرضية القائلة بأن هناك تقارب مطلق إذا كانت البلدان الفقيرة تميل إلى النمو بشكل أسرع من الدول الغنية من حيث دخل الفرد، نتوقع علاقة سلبية بين لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نموه في الدول المغاربية محل الدراسة.

[1] من أهم دراساته التجريبية في هذا المجال نذكر:

- Barro Robert j, Determinants of Economic Growth- A Cross countries Empirical Study, NBER working paper, NO. 5698, Cambridg, 1996.

- Barro, Robert J., and Xavier Sala-i-Martin, Convergence. Journal of Political Economy 100(2), 1992.

[2] *Organisation of islamic cooperation, economic growth and convergence across the oic countries: an econometric framework, oic outlook series, may 2013, p 03.*

الشكل رقم (5.4): اختبار فرضية التقارب المطلق *Absolute β–Convergence* بين بلدان عينة الدراسة

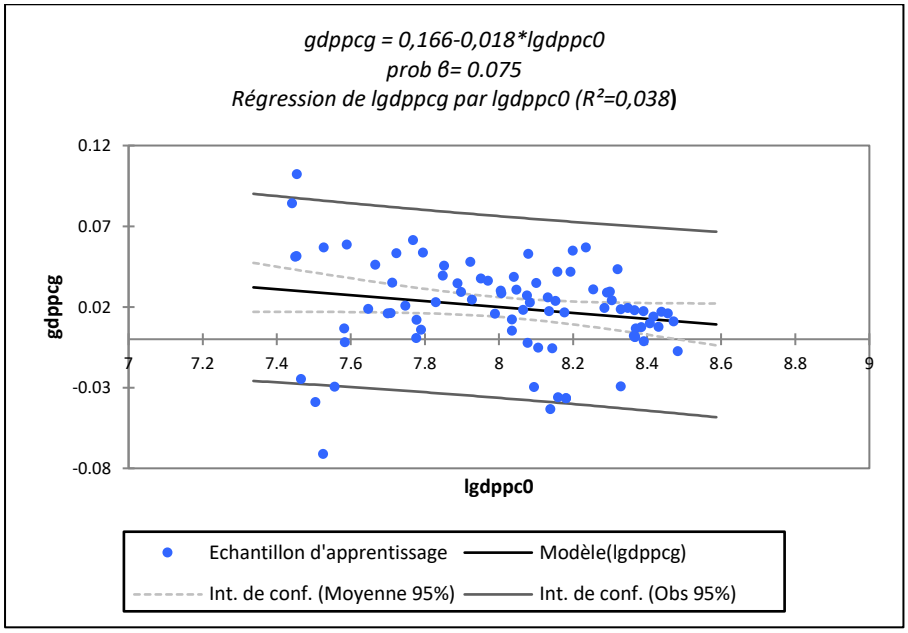

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج *XL-stat 2016*

يشير كل من الشكل رقم (5.4) والجدول رقم (14.4) إلى نتائج اختبار فرضية التقارب المطلق باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية *OLS*، حيث أشارت النتائج إلى أن معامل لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لأول مدة سالب (β = -0.018) ومعنوي إحصائيا عند مستوى 10%، كما يظهر هذا من خلال خط الانحدار الذي ينحدر سلبا مما يشير إلى العلاقة العكسية بين لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أول مدة ومعدل نمو نصيب الفرد، وهذه النتيجة تدعم صحة فرضية التقارب المطلق وتدل على وجود تقارب بين معدلات النمو الاقتصادي الخاصة بالدول المغاربية محل الدراسة.

الجدول رقم (14.4): اختبار فرضية التقارب المطلق *Absolute β–Convergence* بين بلدان عينة الدراسة

Source	*Valeur*	*Erreur standard*	*t*	*Pr > |t|*	*Borne inférieure (95%)*	*Borne supérieure (95%)*
Const	*0,167*	*0,082*	*2,042*	*0,044*	*0,004*	*0,330*
lgdppc0	*-0,018*	*0,010*	*-1,804*	*0,075*	*-0,039*	*0,002*

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج *XL-stat 2016*

تشير هذه النتائج إلى أن كل من فرضية التقارب *σ–convergence* وفرضية التقارب المطلق *β–Convergence* صحيحة في حالة بلدان عينة الدراسة، مما يعني أن التشتت في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بين الدول المغاربية انخفض خلال فترة الدراسة (1990-2017)، وبالتالي فإن الدخل الفردي الخاص بهذه الدول يتقارب نحو نفس حالة الثبات والتوازن في المدى الطويل.

خلاصة الفصل الرابع:

هدف هذا الفصل إلى دراسة محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة (1990-2017)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية (*PCA*) كمرحلة أولية لتحديد أهم المؤشرات تأثيرا في النمو الاقتصادي، والمتعلقة أساسا بمؤشرات رأس المال البشري (مؤشرات تعليمية ومؤشر صحي)، الانفتاح التجاري (مؤشر الانفتاح على التجارة الخارجية والصادرات)، بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والنوعية المؤسساتية. أما المرحلة الثانية من الدراسة، خصصناها للجانب القياسي، أين تم استخدام نموذج *Panel-ARDL* وطريقة (*PMG*) لتقدير النموذج، وفي المرحلة الأخيرة من الدراسة، تم اختبار كل من فرضية *σ–convergence* وفرضية *β–Convergence* لدراسة مدى تقارب دول عينة الدراسة.

وقد أشارت نتائج التحليل باستخدام طريقة (*PCA*) إلى أن كل من معدل التعليم الابتدائي والعمر المتوقع عند الميلاد أكثر مؤشرات رأس المال البشري تأثيرا على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر والمغرب، أما مؤشرات الانفتاح التجاري، فقد أشارت النتائج إلى أن مؤشر نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي هو الأكثر ارتباطا مع النمو الاقتصادي في كل من الجزائر والمغرب، كما أشارت نتائج التحليل أيضا، إلى أن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر النوعية المؤسساتية يرتبط إيجابا مع النمو الاقتصادي في كل دول عينة الدراسة.

وأشارت نتائج التحليل القياسي لمحددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة (1990-2017)، باستخدام نموذج *Panel-ARDL* وتقديرات متوسط المجموعة المدمجة (*PMG*)، إلى أن هناك عدة محددات أساسية تمارس تأثيرا إيجابيا ومهما في المدى الطويل على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية، والتي تتمثل أساسا (حسب درجة التأثير) في كل من نسبة المشاركة في قوة العمل، الإنفاق الحكومي، مؤشر النوعية المؤسساتية، رأس المال البشري ممثلا بمؤشر العمر المتوقع عند الميلاد، رأس المال المادي والصادرات. في حين أشارت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية.

وفي الأخير ولغرض اختبار فرضية التقارب في الدول المغاربية، أشارت نتائج الاختبارات إلى أن كل من فرضية التقارب *σ–convergence* وفرضية التقارب المطلق *β–Convergence* صحيحة في حالة عينة الدول المغاربية محل الدراسة، مما يعني وجود تقارب بين معدلات النمو الاقتصادي الخاصة بهذه الدول وفي المستوى العام للمعيشة المعبر عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة (1990-2017)، ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الأطروحة إلى أربعة فصول، فصلين نظريين وفصلين تطبيقيين.

في الفصل الأول تطرقنا إلى الإطار النظري للدراسة الذي يضم أهم المفاهيم والنظريات الأساسية المتعلقة بالنمو الاقتصادي، حيث تم التطرق في البداية إلى المفاهيم العامة للنمو الاقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى أنواع النمو الاقتصادي ومقاييسه ومصادره، كما تم في هذا الفصل التطرق إلى تطور أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والتي تتمثل أساسا في كل من النظرية الكلاسيكية، النظرية النيوكلاسيكية ونظرية النمو الداخلي (نظرية النمو الحديثة).

أما الفصل الثاني فقد قمنا باستعراض أهم المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي، وهذا من خلال التطرق إلى الجانب النظري الخاص بكل محدد وكذا علاقته بالنمو الاقتصادي على ضوء الدراسات التجريبية السابقة، وتتمثل المحددات الحديثة للنمو التي تم التطرق إليها في هذا الفصل في كل من الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال البشري والمؤسسات.

وفي الفصل الثالث قمنا بتحليل الأداء الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة خلال الفترة (1990-2017)، حيث تم التطرق في البداية إلى تطور أداء النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب، بالإضافة إلى هيكلتها الاقتصادية من خلال التركيز على ثلاثة قطاعات رئيسية ممثلة في كل من الصناعة والزراعة والخدمات، كما تم في هذا الفصل تحليل تطور المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي التي تم التطرق إليها في الفصل الثاني، وفي الأخير، قمنا بتحليل اتجاهات مؤشرات التنمية الاجتماعية الرئيسية في كل من الجزائر وتونس والمغرب، وهذا من خلال تحليل اتجاهات كل من النمو الديمغرافي، البطالة، مؤشرات الفقر وعدالة توزيع الدخل.

أما بالنسبة للفصل الرابع، فقد خصص للقيام بفحص تجريبي قياسي لمعرفة محددات النمو الاقتصادي واختبار فرضية التقارب بين الدول المغاربية محل الدراسة (الجزائر وتونس والمغرب) خلال الفترة (1990-2017)، حيث تطرقنا في البداية إلى الإطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التقدير، من خلال عرض مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية (*Panel Dynamic*) وعرض عام لطريقتي التقدير: وسط المجموعة (*MG*) ووسط المجموعة المدمجة (*PMG*)، بالإضافة إلى استعراض مجموعة من اختبارات الاستقرارية، وفي الجزء الثاني من

هذا الفصل تمت دراسة الارتباط بين مختلف المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي ومعدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في دول عينة الدراسة باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية (*PCA*)، وقد تم استخدام هذه الطريقة من أجل اختيار المؤشرات الأحسن تمثيلا للمحددات الحديثة لاستخدامها في الجانب القياسي من هذه الدراسة، ولتحقيق هذا الغرض، تم استخدام أربعة مؤشرات لقياس رأس المال البشري (مؤشرات تعليمية ومؤشر صحي)، ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر (تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، ومؤشرين للانفتاح التجاري (مؤشر مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي)، بالإضافة إلى مؤشر النوعية المؤسساتية (كمتوسط لأربعة مؤشرات: الفساد، سيادة القانون، جودة البيروقراطية، استقرار الحكومة). وفي الأخير، تم إجراء تحليل قياسي لنموذج محددات النمو الاقتصادي في المدى الطويل باستخدام نموذج *Panel-ARDL* وطريقة متوسط المجموعة المدمجة (*PMG*) في تقدير هذا النموذج، ولغرض دراسة إمكانية التقارب بين الدول المغاربية محل الدراسة، قمنا باختبار كل من فرضية التقارب (*σ–convergence*) وفرضية التقارب المطلق (*β–Convergence*) بين دول عينة الدراسة.

أولا. اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى صحيحة: حيث بينت نتائج تحليل تقلبات معدلات النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب أن لهذه الدول معدلات نمو تتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى أن النمو الاقتصادي في هذه الدول يرتبط بالعديد من الظروف والعوامل الاقتصادية المحلية والعالمية التي تحول دون استقراره؛

الفرضية الثانية غير صحيحة: حيث أثبتت نتائج التحليل القياسي باستخدام نموذج (*Panel-ARDL*) أن العوامل المهمة المحددة للنمو الاقتصادي في المدى الطويل لدى الدول المغاربية محل الدراسة هي رأس المال المادي، العمالة، رأس المال البشري، الإنفاق الحكومي، الصادرات والنوعية المؤسساتية، في حين أشارت نتائج التحليل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي على نمو اقتصاديات هذه الدول؛

الفرضية الثالثة صحيحة: تفيد هذه الفرضية أن محددات نمو الاقتصاديات المغاربية في المدى الطويل تختلف عن محدداتها في المدى القصير. تم إثبات صحة هذه الفرضية قياسيا (نتائج التحليل القياسي)، حيث أشارت نتائج التحليل القياسي باستخدام نموذج (*Panel-ARDL*) أن محددات النمو الاقتصادي في المدى الطويل في كل من الجزائر وتونس والمغرب تختلف عن محدداتها في المدى القصير، أي أن محددات النمو الاقتصادي في المدى القصير تختلف من دولة إلى أخرى؛

الفرضية الرابعة صحيحة: يوجد هناك اتجاه نحو تقارب إقليمي بين الدول المغاربية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. تم إثبات صحة هذه الفرضية قياسيا باختبار كل من فرضية التقارب (*σ–convergence*) وفرضية التقارب المطلق (*β–Convergence*)، حيث أشارت نتائج اختبار فرضية التقارب إلى أن التشتت في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بين كل من الجزائر وتونس والمغرب انخفض خلال الفترة (1990-2017)، وبالتالي فإن هذه الدول تبدي اتجاه نحو تقارب إقليمي في المدى الطويل.

ثانيا. نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. هناك عدة مصادر حديثة يمكن أن تحفز معدلات النمو الاقتصادي، من أهمها الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال البشري والمؤسسات، ونبرز فيما يلي كيفية تأثير هذه المصادر على النمو الاقتصادي:

- للانفتاح التجاري أهمية كبيرة في تحسين توزيع عناصر وكمية الإنتاج وتحسين كفاءته، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي، حيث أن البلدان التي تكون فيها درجات الانفتاح على التجارة الخارجية مرتفعة تحقق في الغالب معدلات نمو مرتفعة، من خلال إيجاد فرص لزيادة المنافسة واكتساب مهارات تقنية تساهم في تحسين الإنتاجية، كما تعمل على زيادة فرص التجارة المتاحة ورفع كفاءة تخصيص الموارد المتاحة للبلد. كما يمكن للانفتاح التجاري أن يشجع عملية التنمية الاقتصادية من خلال العديد من القنوات مثل نقل التكنولوجيا الحديثة وزيادة تنوع المنتجات؛
- بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فيظهر أثره على النمو الاقتصادي باعتباره أداة فعالة في جلب التكنولوجيات الجديدة والخبرات الفنية والمهارات التنظيمية والإدارية، ويعتبر القناة الرئيسية لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية للدول المضيفة ودعامة أساسية لتحفيز التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، ومن الناحية التجريبية، تبين العديد من الدراسات الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي؛
- يعتبر رأس المال البشري من أهم العوامل الإستراتيجية المحفزة للنمو الاقتصادي، حيث تؤكد أدبيات النمو على الدور المحوري الذي يؤديه رأس المال البشري في تحفيز النمو الاقتصادي واستدامته، كونه الموجه والمسيطر على رأس المال المادي بالإضافة إلى دوره الفعال في الحد من عدم تكافؤ الفرص بين الأفراد وتقليص مستويات الفقر وتحقيق منافع متعددة للمجتمع؛

- أثبتت أغلب الدراسات التجريبية الحديثة أن المؤسسات الفعالة لها أهمية بالغة في النمو الاقتصادي، فالبلدان التي تملك مؤسسات قوية وفعالة يمكنها أن تشجع الاستثمار في رأس المال المادي ورأس المال البشري، كما تستطيع تحسين أداءها الاقتصادي بشكل أحسن من البلدان التي لديها بنية مؤسساتية ضعيفة، وقد أشارت العديد من الدراسات التجريبية الحديثة أن الاختلافات في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حول العالم يرتبط ارتباطا وثيقا بالاختلاف في نوعية وقوة المؤسسات بين البلدان، وبذلك فإن المؤسسات تعتبر من أهم العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي.

2. تميزت معدلات النمو في كل من الجزائر وتونس والمغرب بالتذبذب وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى طيلة فترة الدراسة، مما يعني عدم قدرة هذه الدول على تحقيق نمو مستدام، وهذا راجع إلى أن النمو الاقتصادي في هذه الدول يرتبط بالعديد من الظروف والعوامل الاقتصادية المحلية والعالمية التي تحول دون استقرارها؛
3. بالنسبة للقطاعات التي تشكل اقتصاديات الدول المغاربية، فقد اتضح لنا أن كل بلد يتميز بهيمنة قطاع معين ففي تونس والمغرب تشكل حصة قطاع الخدمات أكثر من 55% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تتميز الجزائر بهيمنة القطاع الصناعي بأكثر من 49% في المتوسط؛
4. من خلال تحليل تطور المصادر الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة خلال الفترة (1990-2017)، توصلنا إلى النتائج التالية:

- عند تحليلنا لتطور درجات الانفتاح التجاري في كل من الجزائر وتونس والمغرب، تبين لنا أن اقتصاديات هذه الدول تتميز بدرجات مرتفعة نسبيا من الانفتاح التجاري، وهذا بسبب الخصائص الاقتصادية التي تميز كل دولة إضافة إلى تبني هذه الدول للعديد من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تسهيل إجراءات الانفتاح على التجارة الخارجية؛
- تميزت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المغاربية محل الدراسة بالتذبذب وعدم الاستقرار طيلة فترة الدراسة بالرغم من أنها شهدت انتعاشا ملحوظا منذ بداية الألفية الثالثة مقارنة بالتسعينات من القرن الماضي، وبالنسبة لمساهمة هذه الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي، فقد تبين أن نسب مساهمتها ضعيفة، وهو ما يعكس مدى ضعف الأثر الذي تحدثه الاستثمارات الأجنبية المباشرة على إجمالي الناتج المحلي في هذه الدول؛
- من خلال التحليل الكمي لمؤشرات رأس المال البشري، تبين لنا أن الدول المغاربية محل الدراسة قد أحرزت تقدما هاما في مستويات مخزون رأس المال البشري خلال فترة الدراسة، حيث تبين لنا أن

معدلات الالتحاق بالتعليم وبمستوياته المختلفة قد شهدت تحسنا ملحوظا خلال فترة الدراسة، وهو ما وضحه مؤشر متوسط عدد سنوات الدراسة الذي شهد هو الآخر تحسنا مستمرا خلال نفس الفترة، وكذلك بالنسبة للمؤشر الصحي لرأس المال البشري (مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة) الذي شهد هو الآخر تحسنا مستمرا في كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال فترة الدراسة، كما تبين لنا من خلال مؤشر التنمية البشرية (*HDI*) أن كل من الجزائر وتونس استطاعت أن تصل إلى مصاف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، بينما صنفت المغرب كدولة ذات تنمية بشرية متوسطة؛

- عند تحليل تطور مؤشرات النوعية المؤسساتية باستخدام كل من مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية؛ مؤشر مدركات الفساد؛ مؤشر الحرية الاقتصادية؛ مؤشرات الحوكمة؛ ومؤشر ممارسة أنشطة الأعمال، تبين لنا أن كل من الجزائر وتونس والمغرب تتميز ببيئة مؤسساتية ضعيفة، وهذا بسبب افتقار هذه الدول للشفافية وضعف آليات المساءلة فيها، بالإضافة إلى انتشار الفساد في كل من القطاعين العام والخاص.

5. أشارت نتائج التحليل باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية (*PCA*) إلى أن كل من معدل التعليم الابتدائي والعمر المتوقع عند الولادة أكثر مؤشرات رأس المال البشري تأثيرا على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر والمغرب، أما مؤشرات الانفتاح التجاري، فقد أشارت النتائج إلى أن مؤشر نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي هو الأكثر ارتباطا مع النمو الاقتصادي في كل من الجزائر والمغرب، كما أشارت نتائج التحليل أيضا، إلى أن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر النوعية المؤسساتية يرتبط إيجابا مع النمو الاقتصادي في كل عينة دول الدراسة. وبالتالي تم اختيار هذه المؤشرات لاستخدامها في الجانب القياسي من الدراسة (باعتبارها الأحسن تمثيلا لمحددات النمو الحديثة)؛

6. من خلال التحليل القياسي لمحددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة باستخدام نموذج (*Panel-ARDL*) توصلنا إلى النتائج التالية:

- أشارت نتائج التحليل القياسي في المدى الطويل إلى أن أهم محددات النمو الاقتصادي في الجزائر وتونس والمغرب تتمثل حسب درجة التأثير في كل من: قوة العمالة للفئة ذات السن 15 سنة فأكثر؛ الإنفاق الحكومي؛ نوعية المؤسسات؛ رأس المال البشري (مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الميلاد كمؤشر صحي لرأس المال البشري)؛ رأس المال المادي؛ الصادرات. في حين أشارت النتائج إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لعينة الدول المغاربية محل الدراسة، ويمكن إرجاع هذا التأثير السلبي إلى عدة عوامل أهمها عدم استقرار تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، بالإضافة

إلى تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات معينة مثل الطاقة والصناعة دون غيرها من القطاعات المهمة؛

- أما في المدى القصير فتختلف النتائج من دولة إلى أخرى، حيث أشارت نتائج التقدير إلى أن النمو الاقتصادي في حالة الجزائر يعتمد في المدى القصير على رأس المال البشري فقط، أما بالنسبة لتونس، نجد أن النمو الاقتصادي لديها يعتمد على رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر، في حين نجد أن النمو الاقتصادي في حالة المغرب يعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر والنوعية المؤسساتية.

7. أشارت نتائج اختبار فرضية التقارب بين الدول المغاربية محل الدراسة (الجزائر، تونس، المغرب) إلى أن كل من فرضية التقارب (*σ–convergence*) وفرضية التقارب المطلق (*β–Convergence*) صحيحة (محققة) في حالة عينة الدول محل الدراسة، مما يعني حسب هذا الاختبار أن اقتصاديات الدول الفقيرة في البداية تميل إلى النمو أسرع من اقتصاديات الدول الغنية وأن التشتت في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في هذه الدول انخفض خلال الفترة (1990-2017)، وبالتالي فإن هذه الدول تبدي تقاربا نحو نفس حالة الثبات والتوازن في المدى الطويل.

ثالثا. التوصيات والاقتراحات:

على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات كالتالي:

1. يجب على الدول المغاربية محل الدراسة إعادة النظر في نماذج النمو والتنمية المعتمدة بسبب التحديات التنموية التي تواجهها، بحيث يجب أن تعتمد على نماذج تقوم على التنويع الاقتصادي وتسمح بإنتاج نمو شامل ومستدام بدلا من الاعتماد على قطاعات معينة، وهذا ما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي الذي يعد هدفا أساسيا لتحقيق العديد من الغايات التنموية التي من أهمها زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية؛
2. يجب على الدول المغاربية زيادة التوجه نحو الانفتاح على التجارة الخارجية لتعزيز نموها الاقتصادي، وفي المقابل، يجب أن يتم هذا التوجه عن طريق اتخاذ جملة من السياسات والإجراءات المناسبة بغية تحقيق نتائج نمو أفضل؛
3. ضرورة العمل على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو قطاعات أكثر إنتاجية بدلا من القطاعات الاستهلاكية، والعمل على الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيات والتقنيات الحديثة التي تستعملها، مع التركيز على تهيئة مناخ استثماري ملائم وجعله أكثر موائمة مع التطورات الراهنة في البيئة الاستثمارية الدولية؛

4. أظهرت نتائج مؤشرات النوعية المؤسساتية في كل من الجزائر وتونس والمغرب مدى ضعف البيئة المؤسساتية لهذه الدول، وبالتالي يجب على هذه الدول القيام بإصلاحات مؤسساتية قائمة على المساءلة والمحاسبة والمشاركة، وتفعيل الإرادة السياسية لمحاربة الفساد وتعزيز الشفافية، باعتبار أن هدف الحصول على نمو اقتصادي مرتفع ومستدام يتطلب وجود بنية مؤسساتية قوية قادرة على إدارة العملية التنموية بشكل فعال؛
5. ضرورة الاهتمام برأس المال البشري والاستثمار فيه من خلال انتهاج سياسات حكومية فعالة تقوم بالاهتمام بالمورد البشري وتطويره بالشكل الذي يضمن توفير قوى عاملة ماهرة ومدربة، فرأس المال البشري هو واحد من العوامل الأساسية لتحقيق الازدهار والتقدم الاقتصادي للدول، نظرا لدوره المحوري في زيادة إنتاجية العمل وكفاءة القوة العاملة ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي في المدى الطويل؛
6. العمل على تعزيز فرص التعاون الاقتصادي بين الدول المغاربية من خلال تفعيل إجراءات التكامل الاقتصادي، بحيث يجب أن تسعى الدول المغاربية إلى فتح اقتصادياتها أمام بعضها البعض من خلال توفير فرص التجارة والاستثمار، وتعزيز حركة العمالة ورؤوس الأموال بما يساهم في إنعاش النمو الاقتصادي لهذه الدول، وفي هذا الصدد، أشارت الدراسة التي قام بها صندوق النقد الدولي في عام 2018 بعنوان "الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد"، أنه من الممكن أن تؤدي زيادة الانفتاح أمام التجارة الإقليمية البينية إلى خلق سوق كبيرة تجعل المنطقة المغاربية أكثر جاذبية للمستثمرين، بالإضافة إلى أنها تساعد على بناء سلاسل قيمة إقليمية وتدخل هذه البلدان في سلاسل القيمة العالمية، وأن تجعل دول المنطقة أكثر صلابة أمام الصدمات الاقتصادية.

رابعا. أفاق الدراسة:

قمنا في هذه الدراسة بالتركيز على المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول المغاربية، وعند قيامنا بهذه الدراسة اتضحت لنا مجموعة من النقاط التي تحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة، بحيث يمكن توسيع نطاق هذا العمل البحثي من خلال تضمين عوامل هامة أخرى للنمو الاقتصادي مثل السياسات الاقتصادية. لذلك نقترح مجموعة من المواضيع كدراسات مستقبلية وهي كالآتي:

1. أثر السياسات الاقتصادية الكلية في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المغاربية؛
2. الإصلاحات الاقتصادية ودورها في دعم النمو الاقتصادي في الدول المغاربية؛
3. دراسة إشكالية عدم استدامة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية؛
4. دور تعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي في دعم النمو الاقتصادي.

المراجع

أولا. المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. إبراهيم متولى حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
2. إتحاد الخبراء والاستشاريون الدوليون *INTEC*، عائد الاستثمار في رأس المال البشري "قياس القيمة الاقتصادية لأداء العاملين"، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2004.
3. أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، سلسلة كتب اقتصادية جامعية، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، 2014.
4. أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج *SPSS*، الجزء الثاني، القاهرة، 2008.
5. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011.
6. إفيريت هاجن، ترجمة: جورج خوري، اقتصاديات التنمية، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1988.
7. إيرينام أسادتشايا، ترجمة: عارف دليلة، الكينزية الحديثة: تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979.
8. حربي محمد موسى عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 1997.
9. حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011.
10. ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005.
11. روبرت بارو، ترجمة: نادر إدريس التل، محددات النمو الاقتصادي دراسة تجريبية عبر البلدان، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
12. روبرت لافون، ترجمة: نادي خيرى، التنمية الاقتصادية، الناشر للطبعة العربية، جنيف، 1977.
13. ز.ف. سوكولينسيكى، ترجمة: عارف دليلة نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1980.
14. زياد رشاد الراوي، طرق التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، الطبعة الأولى، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الأردن، 2017.

15. ستيفان فويت، ترجمة: مصطفى سرور، الاقتصاد المؤسساتي، منشورات المتوسط، إيطاليا، 2017.
16. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
17. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
18. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
19. عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014.
20. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017.
21. عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت–لبنان، (بدون سنة نشر).
22. فريدريك م. شرر، ترجمة: عُلى أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2002.
23. محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
24. محمد خليل برعي، علي حافظ منصور، التخلف والتنمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1990.
25. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007.
26. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003.
27. محمد علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
28. محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1977.
29. المركز العربي لبحوث التربية لدول الخليج، اقتصاديات التعليم، الطبعة الأولى، مكتبة الكويت الوطنية للنشر، الكويت، 2012.
30. نبيل جمعه صالح النجار، الإحصاء التحليلي مع تطبيقات برمجية *SPSS*، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
31. نواف العدواني، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

32. نواف العدواني، اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2007.
33. والاس بيترسون، ترجمة: صلاح دباغ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1968.

2– الأطروحات:

34. أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000–2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة -1-، 2017/2016.
35. بن قبلية زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، 2016/2015.
36. بن ونيسة ليلى، اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر –دراسة مقارنة–، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطنبولي–معسكر–، 2015-2016.
37. جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.
38. حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المنا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، 2013/2012.
39. دليلة طالب، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2013)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان–، 2015/2014.
40. رتيعة محمد، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من البلدان العربية خلال الفترة (1980-2010)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2013/2012.
41. زاوي أحمد صادق، الحكم الراشد، المؤسسات والنمو الاقتصادي: العوامل المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017.
42. شين لزهر، أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.

43. صلعة سمية، اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، 2015-2016.
44. طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.
45. عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول —دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد —تلمسان-، 2011/2010.
46. عماد الدين أحمد المصبح، محددات النمو الاقتصادي في سورية، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2008.
47. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2013/2012.
48. محمد دهان، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري: مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010.
49. هدروق أحمد، أثر الاستثمار الأجنبي ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي بعيد المدى دراسة تحليلية قياسية لحالة شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2017/2016.
50. هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017/2016.
51. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية —دراسة مقارنة خلال الفترة 1990/2010-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.

3- المجلات والدوريات:

52. إبراهيم الرشيد، الهبة الديموغرافية في العالم العربي: نعمة أم قنبلة موقوتة؟ المغرب أنموذجا، مجلة عمران، العدد 6/21، 2017.
53. أبوبكر قيوة، مقدم عبيرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض بلدان اتحاد المغرب العربي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي-35(01).
54. أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، جسر التنمية، العدد الواحد والثمانون (مارس 2009/ السنة الثامنة)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

55. أحمد الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، جسر التنمية، العدد الثالث والسبعون (ماي 2008/ السنة السابعة)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
56. أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.
57. أحمد هدروق، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد (حالة الجزائر 1970-2012)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014.
58. ألكسي كيرييف وآخرون، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد، سلسلة دراسات إدارات صندوق النقد الدولي، الرقم 19/01، صندوق النقد الدولي، 2018.
59. أمين حواس وآخرون، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014.
60. أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، المؤسسات والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015.
61. إنصاف سركالي، العامل الاقتصادي وتكامل الاتحاد المغاربي، مجلة دراسات سياسية، المعهد المصرفي للدراسات، العدد 09، 2018.
62. أونان بومدين، حفاظ زحل، واقع الاستثمار في رأس المال البشري لاستدامة النمو الاقتصادي والابتكار –دراسة حالة الجامعة الجزائرية–، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الرابع، 2016.
63. أيمن العشعوش، اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل (اختبارات الجيل الأول) تطبيق على عينة من الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 39، العدد 5، 2017.
64. بلوكاريف نادية، العقريب كمال، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الدول الصاعدة: دراسة قياسية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 1، جوان 2018.
65. بن قانة إسماعيل، بوخلوة باديس، رأس المال البشري في نماذج النمو الذاتي (من الداخل)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أدرار، العدد الأول، 2017.
66. بن لكحل محمد أمين، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي –دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب–، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 07، 2017.
67. توفيق عباس المسعودي، دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق–دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة كرباء، العراق، العدد 26، 2010.
68. جاسم المناعي، أهمية دور المؤسسات في النمو الاقتصادي، صندوق النقد العربي، 2007.

69. جعفر باقر محمود علوش، حساب معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج سولو المطور للمدة (1980–2014)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، العدد 31، 2015.

70. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر–تعريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

71. حمزة علي، حفيظ إلياس، إمكانية جعل قطاع التجارة محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي: حالة الجزائر خلال الفترة 1998–2010، مجلة التنظيم والعمل، العدد 5، 2014.

72. حيدوشي عاشور، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990–2014)، مجلة معارف، العدد 19، 2015.

73. خضراوي جمال، دراسة تقارب الناتج الداخلي الخام الفردي خلال الفترة 1970–2015 دراسة قياسية باستعمال نماذج المعطيات الطويلة الديناميكية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 20، العدد 2، 2016.

74. رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 5، العدد 17، 2013.

75. رعاد على، بلوكاريف نادية، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر:–دراسة قياسية–، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 02، 2016.

76. رفيق نزاري، هارون الطاهر، أثر الانفتاح على النمو الاقتصادي في دول جنوب المتوسط باستخدام تحليل بيانات البانل، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 34، جامعة باتنة 1، جوان 2016.

77. زروخي صباح، محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1993–2015)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–العدد الاقتصادي، المجلد 2، العدد 36، 2018.

78. ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، مجلة التراث، جامعة الجلفة العدد العاشر، ديسمبر 2013.

79. سعدون بوكبوس، الاقتصادات المغاربية في سياق التحول الاقتصادي العالمي حالة تونس والجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 9 العدد 1، 2005.

80. سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، دراسات اقتصادية، العدد 36، صندوق النقد العربي، أبريل 2017.

81. شرماط طاهر، رتيعة محمد، قياس تقارب اقتصادات الدول المغاربية خلال الفترة (1990–2014) باستخدام نماذج *Panel-ARDL*، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 14، العدد 2.

82. شيبي عبد الرحيم، شكوري سيدي محمد، الجودة المؤسساتية والتنمية المستدامة في الدول العربية: دراسة تطبيقية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد 01، المعهد العربي للتخطيط، 2019.

83. ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018.

84. الطاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 6، 2016.

85. عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 16، العدد 1، 2010.

86. عبد الحميد علي الفضيل، أحمد سعد أبو فناس، قياس أثر الاستثمار البشري على النمو في ليبيا خلال الفترة (1980-2010)، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 5، عدد خاص، 2017.

87. عبد الرحمان عاطف أبو زيد، مسار التجربة التنموية في المغرب (الفترة منذ تولي محمد السادس 1999 وحتى 2018)، المركز العربي للبحوث والدراسات، 6 سبتمبر 2019، الموقع الالكتروني: http://www.acrseg.org/41331 تاريخ الاطلاع: (2020/05/20).

88. عبد الغفار غطاس وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، مجلة الباحث، العدد 15، جامعة ورقلة، 2015.

89. عبد الهادي عبد الرحيم طاشكندي، المولدي عمار الجلاصي، محددات التمويل بالمشاركات في المصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 2005-2016: نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكي، مجلة بيت المشورة، العدد 9، أكتوبر 2018.

90. عبد علي كاظم المعموري وآخرون، أثر المؤسساتية الحديثة في الفكر التنموي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 25، 2017.

91. عبود زرقين، نورة بيري، محددات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب "دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 5، العدد 8، 2015.

92. عدنان وديع، اقتصاديات التعليم، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 68، 2007.

93. عقبة عبد اللاوي، سميحة جديدي، سعاد جرمون، أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية في الدول النامية، مجلة الباحث، العدد 17، 2017.

94. علام عثمان، سنوساوي صالح، آليات تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنافسية، *Global Journal of Economics and Business*، المجلد 4، العدد 1، 2018 .

95. علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، أكتوبر 2001.
96. علي عبد القادر علي، ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية، مجلة عمران *Omran*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد الأول، 2012.
97. علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس المؤسسات، سلسلة المعهد العربي للتخطيط، العدد 60، 2007.
98. علياء نبيل خضير، تقدير أثر استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على نمو الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 18، 2018.
99. عماد الإمام، المؤسسات والتنمية، مجلة جسر التنمية، العدد 42، المعهد العربي للتخطيط، 2005.
100. العياطي جهيدة، بن عزة محمد، الآثار الاقتصادية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ومعدل البطالة –مقاربة قياسية باستعمال نماذج الانحدار الذاتي، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 02، 2017.
101. غربي صباح، الاستثمار في التعليم ونظرياته، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 32، 2008.
102. فيصل المناور وآخرون، نموذج مقترح لإصلاح المؤسسات العامة في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 21، العدد 2، 2019.
103. لطفي مخزومي وآخرون، النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، ديسمبر 2016.
104. لطفي مخزومي، عصام جوادي، التحليل القياسي للنوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي –دراسة لعينة من الدول العربية–، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، العدد 02، 2016.
105. محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2018.
106. محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 7، 2014.
107. محمد عمران، أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، صندوق النقد العربي، 2002.
108. محمد فلاق، عبد الهادي مداح، دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية –قراءة لدراسات سابقة واقتراح نموذج للاستثمار في رأس المال البشري–، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017.

109. محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015.
110. مصطفى بنتور، منهجيات بناء وحساب مؤشرات رأس المال البشري مع الإشارة إلى وضع الدول العربية، صندوق النقد العربي، أكتوبر 2019.
111. ملال شرف الدين، الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال أفريقيا، دراسة حالة موازين مدفوعات: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2013، مجلة تاريخ العلوم، العدد السابع، مارس 2017.
112. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية، العدد 23، 2004.
113. ميلود بوعبيد، هارون الطاهر، دور بيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر 2016.
114. نادية خضير كناوي، الاستثمار في التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 6، 2013.
115. ناصف محمد، دراسة تحليلية وصفية لعلاقة النمو السكاني بالأمن الغذائي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 18، 2018.
116. نسيمة حلاب، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة المغاربية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 08، العدد 15، جويلية 2019.

4- الملتقيات والندوات العلمية:

117. البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي -حالة الاقتصاد الجزائري-، ورقة مقدمة في منتدى الاقتصاديين المغاربة حول تطورات نظريات النمو الاقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008.
118. داليا حاكوره، النمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقائع الندوة حول المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، 19-20 ديسمبر 2006، الإمارات العربية المتحدة.
119. صلاح الصيعري، أحمد البكر، الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة عمل مقدمة لإدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، و.ع/8/16، ديسمبر 2016.
120. علي الشابي، الثروات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الندوة الموسومة ب"المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، يومي 17 و 18 فبراير 2013، الدوحة.

121. فاطمة الزهرة بن زيدان، بومدين نورة، واقع تنافسية الصادرات الصناعية لدول شمال إفريقيا، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: تطوير القطاع الصناعي في إطار برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، يومي 6-7 نوفمبر 2018، جامعة البليدة 2.

122. مجيد الشوربجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005، جامعة يوسف بن خدة.

123. محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي العاشر حول: التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، 11-13 أبريل 2011، بيروت، الجمهورية اللبنانية.

124. يختار عبد القادر، عبد الرحمان عبد القادر، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية-حالة الدول العربية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي الثامن حول النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة-قطر، 19-21 ديسمبر 2011.

5- التقارير:

125. إتحاد المصارف العربية، تطورات الاقتصاد المغربي، إدارة الدراسات والبحوث، 2018، الموقع الالكتروني: http://www.uabonline.org/ar/research/economic/157815911608158515751578157516041 5731602157815891 5/60920/0 تاريخ الاطلاع: (2020/05/27).

126. إحصائيات تونس، التجارة الخارجية بالأسعار الجارية، ديسمبر 2019، الموقع الالكتروني: http://www.ins.tn/ar/front تاريخ الاطلاع: (2020/06/20).

127. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي 2018.

128. البنك الدولي (2018)، تدعيم سياسات الانفتاح التجاري يسهل النمو الاقتصادي من أجل الجميع، الموقع الالكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/results/2018/04/03/stronger-open-trade-policies-enables-economic-growth-for-all تاريخ الإطلاع: (2020/04/1).

129. البنك الدولي 2019، الموقع الالكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview تاريخ الاطلاع: (2020/06/01).

130. البنك الدولي، الموقع الالكتروني: https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/altsnyfat-aljdydt-llbldan-hsb-mstwy-aldkhl-2019-2020 تاريخ الاطلاع: (2020/04/20).

131. البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2017: نتائج مشجعة لبلدان المغرب العربي، الموقع الالكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2016/10/26/encouraging-results-for-the-countries-of-the-maghreb تاريخ الاطلاع: (2020/05/20).

132. البنك الدولي، تونس: فهم عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الناجحة، تقييم للمساعدات مشترك بين البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية، البنك الدولي، 2005.

133. البنك الدولي، تونس: فهم عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إدارة تقييم العمليات في البنك الدولي، الإصدار الأول، 2005.

134. البنك الدولي، سوق الشغل في المغرب: التحديات والفرص، 2018/04/09، الموقع الالكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/country/morocco/publication/labor-market-in-morocco-challenges-and-opportunities تاريخ الاطلاع: (2020/06/01).

135. تقرير التنمية العربية، الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الثاني 2015.

136. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، استعراض النظراء الطوعي لسياسة المنافسة: تونس، الأمم المتحدة، نيويورك، 2006.

137. جان بير شوفور، موجز عام: المغرب في أفق 2040، الاستثمار في رأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي، البنك الدولي، 2017.

138. رمزي الأمين، جان فرانسوا دوفان، أليكسي كيربيف، التوسع في التجارة عبر بلدان المغرب، صندوق النقد الدولي، الموقع الالكتروني: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/04/24/blog-expanding-trade-across-the-maghreb تاريخ الاطلاع: (2020/05/05).

139. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، موجز قطري 2016: الجزائر، الأمم المتحدة، 2017.

140. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، موجز قطري 2016: تونس، الأمم المتحدة، 2017.

141. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، تقرير الحوكمة في المنطقة العربية التنمية المؤسسية في سياقات ما بعد النزاع، الأمم المتحدة، العدد الثالث، 2019.

142. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2017-2018، الأمم المتحدة، الاسكوا *ESCWA* ، 2018.

143. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التعليم والتنمية العلمية في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز أنقرة، بدون تاريخ.

144. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، دليل المؤشرات الوطنية: مؤشرات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، سلطنة عمان، ماي 2019.

145. مطوية البنك الدولي، الثورة غير المكتملة: توفير فرص ووظائف أفضل وثروة أكبر لكل التونسيين، مطوية لسياسات التنمية في تونس، البنك الدولي، 2014.

146. معهد اليونيسكو للإحصاء، مؤشرات التربية: توجيهات فنية /تقنية، *unesco*، 2009.

147. منظمة التعاون الإسلامي، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي 2016، مركز الأبحاث الإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية *SESRIC*، 2016.

148. هشام يحي، أشكال الفساد الأكثر انتشارا في العالم العربي، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الموقع الالكتروني: http://arabanticorruption.org/ تاريخ الاطلاع: (2020/05/25).

149. وزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية، مشروع قانون المالية لسنة 2018، التقرير الاقتصادي والمالي، المملكة المغربية، 2017.

150. وزارة التنمية والتعاون الدولي، المخطط الثاني عشر للتنمية 2010-2014، المجلد الأول: المحتوى الإجمالي، تونس، 2010.

ثانيا. المراجع باللغة الأجنبية:

1- الكتب:

151. Acemoglu, D. and Robinson, J, Why Nations Fail: The Origins of Powers, Prosperity, and Poverty, New York: Crown Publishers, 2012.

152. Badi H. Baltagi, Econometric Analysis of Panel Data, 3rd ed. John Wiley & Sons, Ltd. 2005.

153. Charles Jones, introduction to economic growth, 1st edition, Norton & company, USA, 1998.

154. Djamel Eddine Guechi, l'union du maghreb Arabe : nateration et devloppent économique, Casbah Edition, Alger, 2002.

155. Dominique Guellec, Pierre Ralle, les nouvelles théories de la croissance, 5e édition, La Découverte-Paris,2003.

156. food and agriculture organization of the united nations (FAO), Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia Key trends in the agrifood sector ,2015.

157. Lekhi, R.K, The Economics of development and planning KalyaniPublishers. New Delhi, India, 2008.

158. Michael P. Todaro and Stephen C. Smith, Economic Development, Eleventh Edition, Boston: Addison Wesley, 2012.

159. Neri Salvadori, The Theory of Economic Growth : a "Classical" Perspective, Edward Elgal Publishing, UK, 2003.

160. North, D. C. Institutions, Institutional Change, and Economic Performance. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

161. Robert Ndokoula, les déterminants de la croissance économique en république centrafricaine, institut africain de developpement economic et de la planification en(IDEP), 2004.

162. Sengupta, Jati, Understanding Economic Growth: Modern Theory and Experience, First Edition, Springer-Verlag New York, 2011.

163. Acemoglu D, Johnson S and Robinson J, Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth. In P. Aghion and S. Durlauf eds. Handbook of Economic Growth. Amsterdam: North-Holland.2005.

2- الأطروحات:

164. Abdoul' Ganiou mijiyawa, institutions et développement : analyse des effets macroéconomiques des institutions et de réformes institutionnelles dans les pays en développement , thèse de doctorat en sciences économiques, université d'auvergne-Clermont I, 2010.

165. Julie Le Gallo, Disparités géographiques et convergence des régions européennes : une approche par l'économétrie spatiale, These Présentée en vue de l'obtention du Doctorat en Analyse et Politique Économiques, Université de Bourgogne, 2002.

3- المقالات والتقارير:

166. Abdel-Hameed M. Bashir, Foreign Direct Investment and Economic Growth in Some MENA Countries: Theory and Evidence, Topics in Middle Eastern and North African Economies, Paper 9, 1999.

167. Abdulkadir A, Zarinah Y, an application of panel ardl in analysing the dynamics of financial development and economic growth in 38 sub-saharan african continents, proceeding - kuala lumpur international business, economics and law conference vol. 2, december 2 - 3, 2013, malaysia.

168. Abubakar O, Shuaibu S, Tsalla S, International Trade and Economic Growth: an Empirical Analysis of West Africa, IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Volume 7, Issue 2, 2016.

169. Acemoglu, D., & Johnson, S, Disease and Development: The Effect of Life Expectancy on Economic Growth. Journal of Political Economy, 115(6), 2007, pp 925-985.

170. Adams, S, Foreign Direct Investment, Domestic Investment, And Economic Growth In Sub-Saharan Africa, Journal Of Policy Modelling, N°31, 2009.

171. Adeleye J. O., Adeteye O. S. & Adewuyi M. O, Impact of International Trade on Economic Growth in Nigeria (1988-2012), International Journal of Financial Research, Vol. 6, No. 3; 2015.

172. Alaya Marouane, Investissement Direct Etranger et Croissence Economique, une estimation a partir d'un model structurel pour les pays de rive sud de la méditerrané (19752002)), 7émes journées scientifiques du réseau, Analyse Economique et Développement de L'AUF, Paris, 2006.

173. Andrew Levin, Chien-Fu Lin, Chia-Shang James Chu, Unit root tests in panel data:asymptotic and finite-sample properties, Journal of Econometrics 108 (2002), pp 1–24.

174. Angel de la Fuente et Antonio Ciccone, Le Capital Humain dans une Economie Mondiale fondée sur la Conaissance, RAPPORT FINAL, Luxembourg: Office des publications officielles des Communautés européennes, 2003.

175. *Baboo M Nowbutsing, The Impact of Openness on Economic Growth : Case of Indian Ocean Rim Countries, Journal of Economics and Development Studies, Vol 02, N 02, June 2014.*

176. *Bairam, A, Balance of payments, the Harrods foreign trade multiplier and economic growth; the European and North American Experience, 1970-1985 Applied Economics, 1988.*

177. *Balssa, B, Exports and economic growth, further evidence, Journal of Development Economics, 5(2), 1978.*

178. *Barro Robert .J, Determinants of Economic Growth : A Cross-Country Empirical Study,national bureau of Economic Research (Nber),Cambridge,1996.*

179. *Barro, R, Human Capital: Growth, History, And Policy a Session to Honor Stanley Engerman, Human Capital and Growth, American Economic Review, Vol 91, No 2, 2001.*

180. *Barro, R. J., & Sala-i-Martin, X., Convergence. Journal of political Economy,1992, pp 223-251.*

181. *Bloom, D. E. & Canning, D, Global demographic change: Dimensions and economic significance. Population and Development Review, 33, 2008, pp 17–51.*

182. *D Robinson, H Hooker, M Mercer, Human Capital Measurement: Approaches, issues and case studies, institute for employment studies, mantell building, university of sussex campus brighton BN1 9RF, 2008.*

183. *Dalia S. Hakura, Growth in the Middle East and North Africa, IMF Working Paper, WP/04/56, International Monetary Fund, 2004.*

184. *Daron A, James R, The Role of Institutions inGrowth and Development, The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, 2008.*

185. *Eleanya Kalu Mduka, Openness and Economic Growth in Nigeria, Journal of Education and Practice, Vol4. No.1, 2013.*

186. *Elisa Valeriani, Sara Peluso, The Impact Of Institutional Quality On Economic Growth And Development: An Empirical Study, Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology, Issue 6, october 2011, 1-25.*

187. *Euro-Mediterranean Network of Mediterranean Investment Promotion Agencies (ANIMA), Invest in the MEDA region, why how ?, PAPERS & STUDIES n°22, Avril 2007.*

188. *George A.K , Level and Growth of Human Capital, Across-country Study of the Convergence Hypothesis, New York University, 1991.*

189. *Günalp, B., & Gür, T. H. , Government expenditures and economic growth in developing countries: Evidence from a panel data analysis. METU Studies in Development, 29(3-4),2002,pp 311 -332.*

190. *Gwenaelle Poilon, éducation, investissement public et croissance en Europe; une étude de panel, Paris, Septembre 2006.*

191. *Hadhek Zouhaier, Mohamed Karim KEFI, Institutions and Economic Growth, Asian Economic and Financial Review, 2(7),2012, 795-812*

192. *Hali Edison, qualité des institutions et résultats économique un lien vraiment étroit, Finance et Développement, FMI, Juin 2003.*

193. *Hasnul, A. G, The effects of government expenditure on economic growth: The case of Malaysia, INCEIF, Global University of Islamic Finance, (MPRA Paper Number 71254), 2015, pp 1-15.*
194. *Human Capital Accumulation in OIC Member Countries, Organisation Of Islamic Cooperation Statistical, Economic And Social Research And Training Centre For Islamic Countries(SESRIC), OIC Outlook Series No: 29, April 2011.*
195. *Im. K, Pesaran. M and Shin Y, Testing for unit roots in heterogeneous panels, Journal of Econometrics, vol 115, 2003, pp 53-74.*
196. *Johannes Jütting, institutions and Development:a critical review. oecd development centre, working Paper 210, 2003.*
197. *Kamal A. El-Wissal, Foreign Direct Investment and Economic Growth in Arab Contries (1970-2008), jornal of economic development, vol 37, N°4, 2012.*
198. *Kaufmann; D, and Kraay, A, Growth without Governance, The World Bank, 2002.*
199. *Lakhera, Mohan L, Determinants of Economic Growth in Developing Economies, Economic Growth in Developing Countries, London: Palgrave Macmillan, 2016.*
200. *Lucas ,Robert , On the Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary Economics, No 22,1988.*
201. *Massel, E, Foreign exchange and economic development: An empirical study of selected Latin American countries, Review of Economics and Statistics, 1972, pp 208-212*
202. *Mushtaq Ahmad M, Tariq M, Economic Growth, Productivity and Convergence of Middle East and North African Countries, MPRA Paper No. 87882, March 2018.*
203. *Narayan, P. K. and Smyth. R, Temporal Causality and the Dynamics of Exports, Human Capital and Real Income in China, international journal of applied economics, 1(1), september 2004, pp 24-45.*
204. *nikolaos dritsakis, erotokritos varelas, antonios adamopoulos, the main determinants of economic growth: an empirical investigation with granger causality analysis for greece, european research studies journal · january 2006.*
205. *Office National des Statistiques, evolution des echanges exterieurs de marchandises de 2004 A 2014, Alger, octobre 2015.*
206. *Organisation of islamic cooperation, economic growth and convergence across the oic countries: an econometric framework, oic outlook series, may 2013.*
207. *Pesaran, M.H. and R. Smith, Estimation of long-run Relationships from Dynamic Heterogeneous Panels, Journal of Econometrics, 68, 1995.*
208. *Pesaran, M.H., Y. Shin and R. Smith, Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels, Journal of the American Statistical Association, 94, 1999.*
209. *Rebelo, long-run policy analysis and long-run growth, journal of political economy, vol 99, n 03, 1991.*

210. *Robert E. Hall and Charles I. Jones, Why Do Some Countries Produce So Much More Output Per Worker Than Others?, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 114, No. 1 (Feb., 1999), pp 83-116*

211. *Robert J. Barro, Economic Growth in a Cross Section of Countries, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 106, No. 2. (May, 1991), pp 407-443.*

212. *Robert J. Barro, Education and Economic Growth, annals of economics and finance 14-2(A), 2013, pp 277-304.*

213. *Robert. J. Barro, Economic Growth in a Cross Section of Countries, The Quarterly Journal of Economics, Volume 106, Issue 2, May 1991.*

214. *Rodric D. et al. Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development, Journal of Economic Growth, Volume 9, Issue 2, June 2004, pp 131 –165.*

215. *Romer, P.M, Endogenous technological change, Journal of Political Economy, Vol. 98 No.5, 1990.*

216. *Saad Saleh Issa, Attia Mohamed Ismail, Measuring the impact of trade openness on economic growth in Iraq For the period (2003-2016) using the ARDL model, Tikrit Journal of Administration & Economic Sciences, Vol.3 ,No.43 , 2018.*

217. *Sauwaluck. K, The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth : A Caze Study of South Korea, international journal of business and social science, vol 5, N°21, 2012.*

218. *simon Kuznets, modern economic growth, finding and reflections, the American economic review, vol 63,june 1973.*

219. *Sinha, D. and Sinha, T, Openness, Investment and Economic Growth in Asia, the Indian Economic Journal, Vol.49, No.4.7, 2000.*

220. *Solow ,R.M, A Contribution of the Theory of Economic Growth, Quarterly Journal of Economics, Vol 70 No 1, 1956.*

221. *Syed Mohsin Kazmi, Kazim Ali and Ghamze Ali, Impact of Human capital on Economic Growth: Evidence from Pakistan, Sustainable Development Policy Institute, First edition, Pakistan, October 2017, pp 01-12.*

222. *united nations, guide on measuring human capital prepared by the task force on measuring human capital, new york and geneva, united nations economic commission for europe, 2016.*

223. *Wajdi B, Saif Eddine A & Mekki H, Are structural policies in countries bordering mediterranean appropriate to economic convergence: Panel ARDL application, Cogent Economics & Finance, 7:1, 2019, p1-20.*

الملاحق

الملحق رقم (1): تحليل المركبات الأساسية (*PCA*) لحالة الجزائر

الجدول رقم (1.1): القيم الذاتية

Valeurs propres :

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9
Valeur propre	4,731	2,096	0,931	0,687	0,440	0,048	0,036	0,020	0,011
Variabilité (%)	52,563	23,286	10,348	7,635	4,891	0,534	0,397	0,218	0,127
% cumulé	52,563	75,850	86,198	93,833	98,724	99,258	99,655	99,873	100,000

الشكل رقم (1.1): التمثيل البياني للقيم الذاتية للمحاور

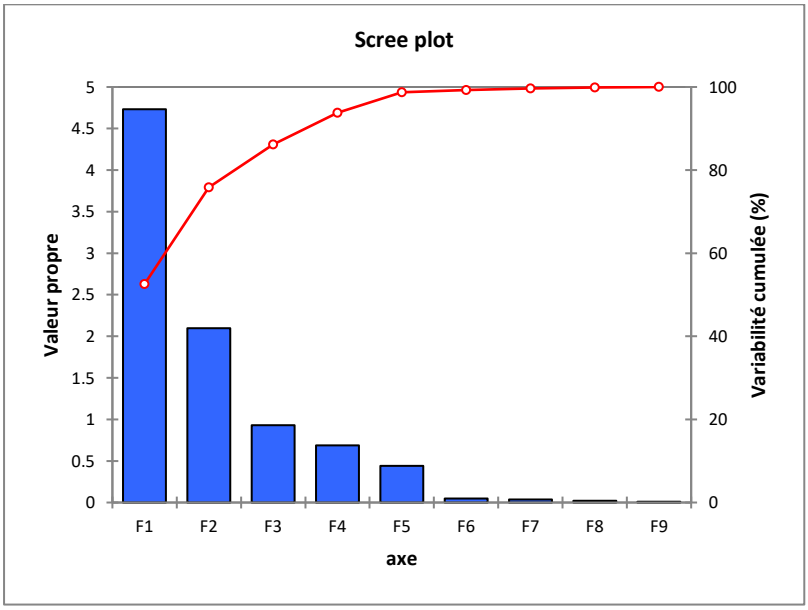

الجدول رقم (2.1): الأشعة الذاتية

Vecteurs propres :

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9
RGDPPCg	0,217	0,293	-0,305	0,836	-0,259	0,074	-0,004	0,031	-0,034
H1	0,353	-0,428	0,058	0,078	0,040	-0,015	0,695	0,016	-0,445
H2	0,439	-0,168	-0,052	-0,038	-0,073	-0,495	-0,387	-0,600	-0,120
H3	0,394	-0,338	0,074	0,002	0,011	0,143	-0,529	0,631	-0,160
H4	0,445	-0,160	0,005	-0,029	-0,009	0,029	0,224	0,033	0,851
FDI	0,278	0,370	-0,094	0,032	0,878	0,019	-0,002	-0,002	-0,065
OPEN	0,374	0,310	-0,005	-0,346	-0,263	0,687	-0,025	-0,278	-0,158
EXP	0,240	0,531	-0,076	-0,338	-0,289	-0,503	0,189	0,400	-0,088
INST	0,089	0,222	0,938	0,239	-0,028	-0,050	-0,010	-0,044	0,004

الجدول رقم (3.1): إحداثيات المتغيرات

Coordonnées des variables :

	F1	F2	F3
RGDPPCg	0,472	0,424	-0,294
H1	0,768	-0,619	0,056
H2	0,954	-0,243	-0,050
H3	0,858	-0,490	0,072
H4	0,967	-0,231	0,005
FDI	0,604	0,535	-0,091
OPEN	0,813	0,448	-0,004
EXP	0,522	0,768	-0,073
INST	0,193	0,321	0,906

الجدول رقم (4.1): ارتباط المتغيرات بالمحاور الأساسية

Corrélations entre les variables et les facteurs :

	F1	F2	F3
RGDPPCg	0,472	0,424	-0,294
H1	0,768	-0,619	0,056
H2	0,954	-0,243	-0,050
H3	0,858	-0,490	0,072
H4	0,967	-0,231	0,005
FDI	0,604	0,535	-0,091
OPEN	0,813	0,448	-0,004
EXP	0,522	0,768	-0,073
INST	0,193	0,321	0,906

الجدول رقم (5.1): مساهمة المتغيرات في المحاور الأساسية

Contributions des variables (%) :

	F1	F2	F3
RGDPPCg	4,718	8,586	9,290
H1	12,458	18,276	0,340
H2	19,250	2,821	0,272
H3	15,558	11,437	0,551
H4	19,781	2,552	0,003
FDI	7,714	13,661	0,888
OPEN	13,983	9,592	0,002
EXP	5,753	28,163	0,579
INST	0,784	4,912	88,076

الشكل رقم (2.1): التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات

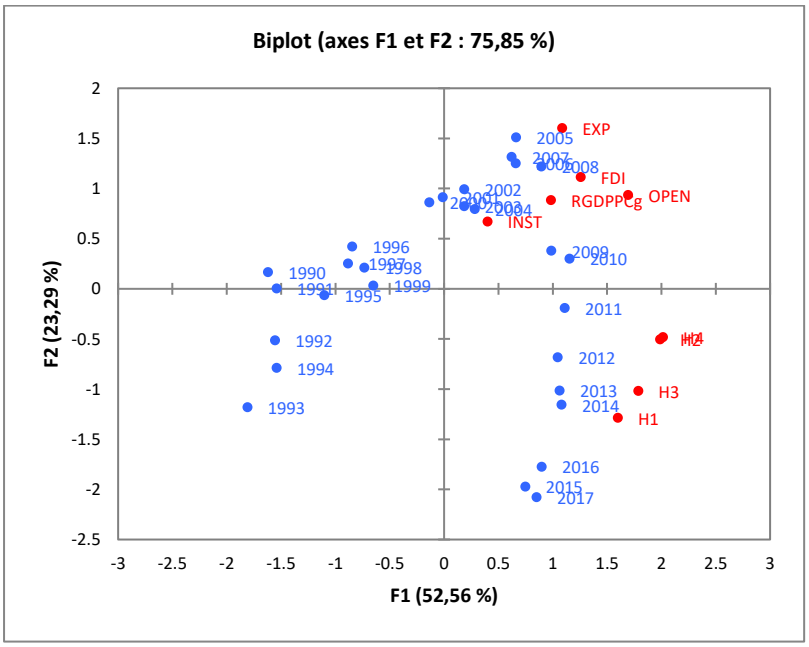

المحلق رقم (2): تحليل المركبات الأساسية (*PCA*) لحالة تونس

الجدول رقم (1.2): القيم الذاتية

Valeurs propres :

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9
Valeur propre	4,509	1,662	1,485	0,642	0,436	0,226	0,031	0,008	0,002
Variabilité (%)	50,105	18,464	16,494	7,132	4,841	2,508	0,349	0,085	0,021
% cumulé	50,105	68,570	85,064	92,196	97,037	99,545	99,894	99,979	100,000

الشكل رقم (1.2): التمثيل البياني للقيم الذاتية للمحاور

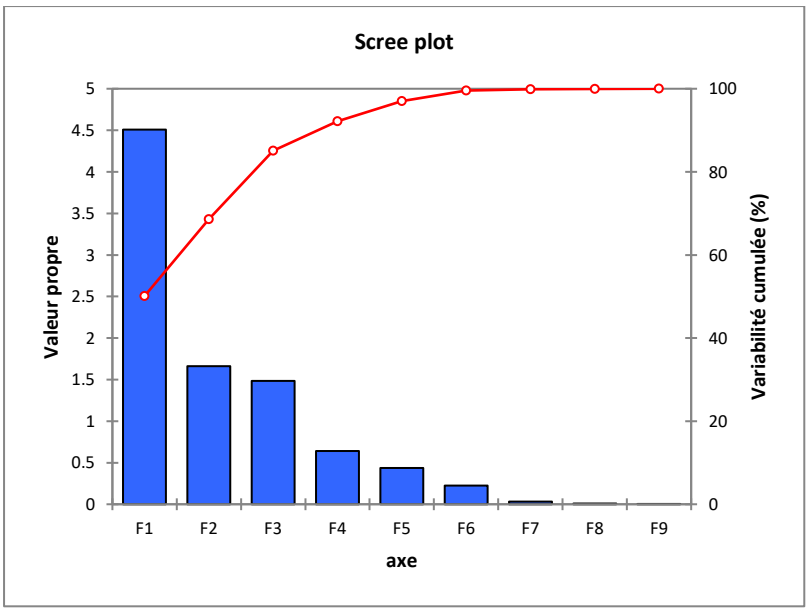

الجدول رقم (2.2): الأشعة الذاتية

Vecteurs propres :

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9
rgdppcg	-0,126	0,571	0,198	-0,535	0,574	0,017	0,017	-0,020	-0,031
H1	0,416	-0,127	-0,311	-0,039	0,315	-0,085	0,306	-0,124	0,705
H2	-0,364	-0,190	-0,311	0,173	0,365	0,734	-0,167	0,042	0,057
H3	0,434	0,054	-0,289	-0,069	0,113	-0,083	-0,524	0,646	-0,097
H4	0,411	-0,010	-0,388	-0,021	0,162	0,040	0,009	-0,555	-0,586
FDI	0,186	0,423	0,262	0,801	0,276	-0,012	0,006	-0,003	-0,001
OPEN	0,376	-0,244	0,374	-0,103	0,071	0,394	0,539	0,360	-0,261
EXP	0,366	-0,048	0,469	-0,148	-0,166	0,368	-0,519	-0,353	0,256
INST	0,109	0,615	-0,321	-0,055	-0,537	0,394	0,211	0,058	0,107

الجدول رقم (3.2): إحداثيات المتغيرات

Coordonnées des variables :

	F1	F2	F3
rgdppcg	-0,268	0,736	0,242
H1	0,883	-0,163	-0,380
H2	-0,772	-0,245	-0,379
H3	0,922	0,069	-0,352
H4	0,872	-0,013	-0,473
FDI	0,395	0,545	0,320
OPEN	0,799	-0,315	0,456
EXP	0,776	-0,062	0,572
INST	0,232	0,793	-0,391

الجدول رقم (4.2): الارتباط بين المتغيرات والمحاور الأساسية

Corrélations entre les variables et les facteurs :

	F1	F2	F3
rgdppcg	-0,268	0,736	0,242
H1	0,883	-0,163	-0,380
H2	-0,772	-0,245	-0,379
H3	0,922	0,069	-0,352
H4	0,872	-0,013	-0,473
FDI	0,395	0,545	0,320
OPEN	0,799	-0,315	0,456
EXP	0,776	-0,062	0,572
INST	0,232	0,793	-0,391

الجدول رقم (5.2): مساهمة المتغيرات في المحاور الأساسية

Contributions des variables (%) :

	F1	F2	F3
rgdppcg	1,592	32,607	3,939
H1	17,286	1,601	9,703
H2	13,224	3,607	9,701
H3	18,831	0,289	8,353
H4	16,873	0,011	15,075
FDI	3,459	17,868	6,881
OPEN	14,167	5,954	14,009
EXP	13,370	0,230	22,038
INST	1,198	37,834	10,302

الشكل رقم (2.2): التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات

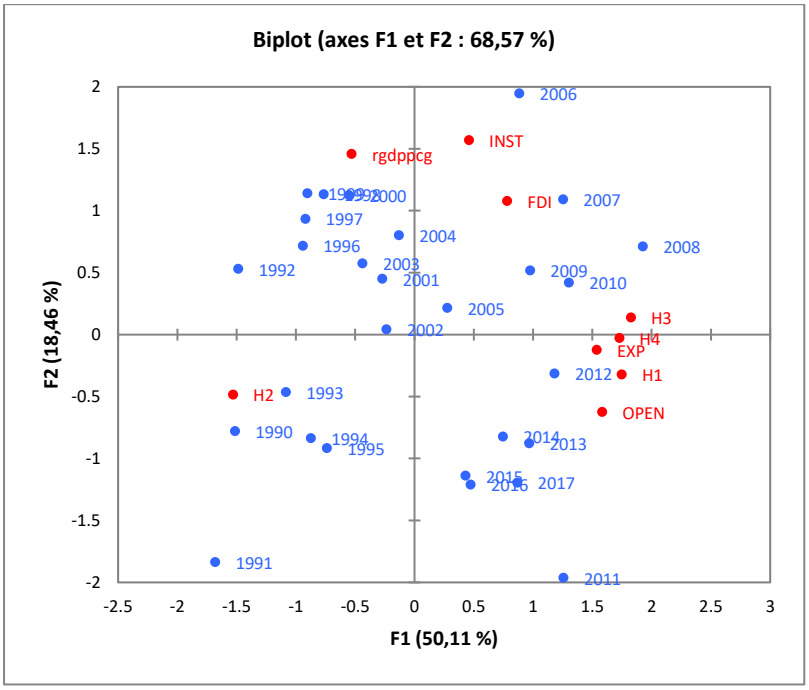

الملحق رقم (3): تحليل المركبات الأساسية (*PCA*) لحالة المغرب

الجدول رقم (1.3): القيم الذاتية

Valeurs propres :

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9
Valeur propre	6,194	1,129	0,972	0,436	0,141	0,075	0,034	0,017	0,002
Variabilité (%)	68,817	12,545	10,798	4,849	1,570	0,829	0,379	0,192	0,022
% cumulé	68,817	81,362	92,160	97,008	98,578	99,407	99,787	99,978	100,000

الشكل رقم (1.3): التمثيل البياني للقيم الذاتية للمحاور

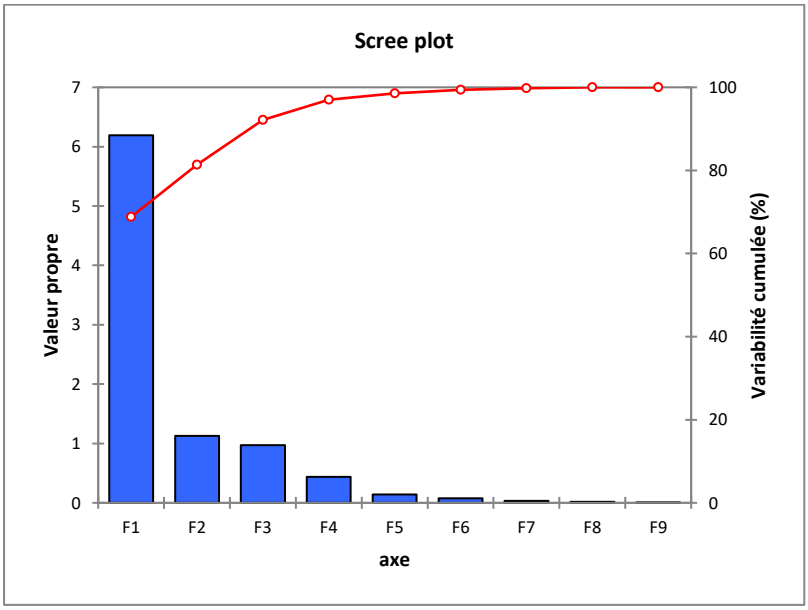

الجدول رقم (2.3): الأشعة الذاتية

Vecteurs propres :

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9
rgdppcg	0,046	0,561	0,792	-0,219	0,018	0,078	-0,031	-0,002	-0,007
H1	0,390	0,038	-0,093	-0,190	-0,354	-0,260	-0,504	0,267	-0,532
H2	0,368	0,304	-0,156	0,023	0,028	-0,497	0,689	-0,054	-0,146
H3	0,376	-0,179	0,005	-0,229	-0,462	0,631	0,381	0,123	0,044
H4	0,394	0,078	-0,086	-0,103	-0,235	-0,224	-0,291	-0,362	0,707
FDI	0,304	-0,056	0,265	0,900	-0,124	0,068	-0,058	0,030	-0,029
OPEN	0,391	-0,043	-0,062	-0,071	0,482	0,301	-0,124	-0,617	-0,342
EXP	0,388	0,046	-0,091	-0,046	0,587	0,105	-0,087	0,631	0,276
INST	-0,136	0,739	-0,500	0,189	-0,112	0,352	-0,117	0,004	-0,011

الجدول رقم (3.3): إحداثيات المتغيرات

Coordonnées des variables :

	F1	F2
rgdppcg	0,115	0,597
H1	0,970	0,040
H2	0,915	0,323
H3	0,936	-0,190
H4	0,982	0,083
FDI	0,757	-0,059
OPEN	0,972	-0,046
EXP	0,965	0,049
INST	-0,337	0,785

الجدول رقم (4.3): الارتباط بين المتغيرات والمحاور الأساسية

Corrélations entre les variables et les facteurs :

	F1	F2
rgdppcg	0,115	0,597
H1	0,970	0,040
H2	0,915	0,323
H3	0,936	-0,190
H4	0,982	0,083
FDI	0,757	-0,059
OPEN	0,972	-0,046
EXP	0,965	0,049
INST	-0,337	0,785

الجدول رقم (5.3): مساهمة المتغيرات في المحاور الأساسية

Contributions des variables (%) :

	F1	F2
rgdppcg	0,212	31,519
H1	15,193	0,144
H2	13,508	9,256
H3	14,141	3,197
H4	15,560	0,611
FDI	9,246	0,312
OPEN	15,258	0,188
EXP	15,046	0,215
INST	1,837	54,558

الشكل رقم (2.3): التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات

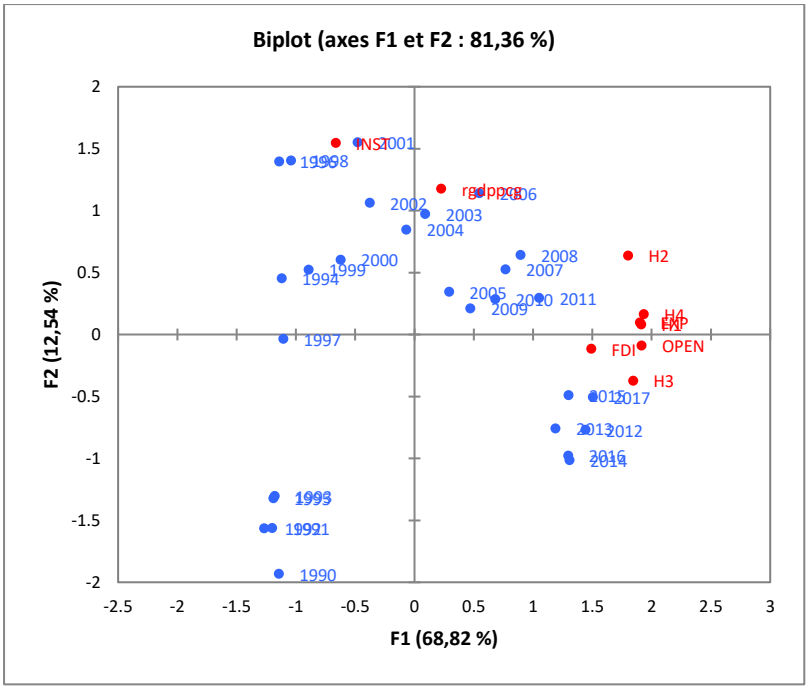

الملحق رقم (4): نتائج اختبارات جذر الوحدة

الجدول رقم (1.4): اختبار جذر الوحدة للسلسلة (*RGDPpcg*)

Panel unit root test: Summary
Series: RGDPPCG
Date: 03/12/20 Time: 23:35
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.13528	0.1281	3	79
Breitung t-stat	-2.55737	0.0053	3	76
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.91007	0.0281	3	79
ADF - Fisher Chi-square	14.7803	0.0220	3	79
PP - Fisher Chi-square	72.2882	0.0000	3	81

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (2.4): اختبار جذر الوحدة للسلسلة (K)

Panel unit root test: Summary
Series: K
Date: 03/12/20 Time: 23:37
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.99215	0.1606	3	81
Breitung t-stat	-1.27405	0.1013	3	78
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.67461	0.2500	3	81
ADF - Fisher Chi-square	6.85706	0.3343	3	81
PP - Fisher Chi-square	6.59257	0.3602	3	81

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (3.4): اختبار جذر الوحدة للسلسلة (DK)

Panel unit root test: Summary
Series: D(K)
Date: 03/12/20 Time: 23:38
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.05715	0.0000	3	76
Breitung t-stat	-4.89188	0.0000	3	73
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.86223	0.0000	3	76
ADF - Fisher Chi-square	37.6284	0.0000	3	76
PP - Fisher Chi-square	49.4594	0.0000	3	78

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (4.4): اختبار جذر الوحدة للسلسلة (*L*)

Panel unit root test: Summary
Series: L
Date: 03/12/20 Time: 23:31
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	1.21905	0.8886	3	78
Breitung t-stat	2.17122	0.9850	3	75
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.71167	0.9565	3	78
ADF - Fisher Chi-square	6.21691	0.3993	3	78
PP - Fisher Chi-square	3.59229	0.7317	3	81

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (5.4): اختبار جذر الوحدة للسلسلة (*DL*)

Panel unit root test: Summary
Series: D(L)
Date: 03/12/20 Time: 23:33
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.99463	0.0000	3	78
Breitung t-stat	-4.15070	0.0000	3	75
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.16858	0.0000	3	78
ADF - Fisher Chi-square	32.9570	0.0000	3	78
PP - Fisher Chi-square	32.7985	0.0000	3	78

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (6.4): اختبار جذر الوحدة للسلسلة (*H*)

Panel unit root test: Summary
Series: H
Date: 03/12/20 Time: 23:40
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 3 to 5
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	11.8755	1.0000	3	70
Breitung t-stat	1.17475	0.8800	3	67
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.43079	0.6667	3	70
ADF - Fisher Chi-square	2.62521	0.8542	3	70
PP - Fisher Chi-square	40.3469	0.0000	3	81

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (7.4): اختبار جذر الوحدة للسلسلة (*DH*)

Panel unit root test: Summary
Series: D(H2)
Date: 02/24/20 Time: 21:52
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 1 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.01928	0.0000	3	72
Breitung t-stat	1.99625	0.9770	3	69
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.10113	0.0000	3	72
ADF - Fisher Chi-square	42.6994	0.0000	3	72
PP - Fisher Chi-square	0.59559	0.9965	3	78

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (8.4): اختبار جذر الوحدة للسلسلة (*EXP*)

Panel unit root test: Summary
Series: EXP01
Date: 03/12/20 Time: 23:43
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.29841	0.0971	3	81
Breitung t-stat	-0.71009	0.2388	3	78
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.77094	0.2204	3	81
ADF - Fisher Chi-square	10.1305	0.1193	3	81
PP - Fisher Chi-square	9.98194	0.1254	3	81

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (9.4): اختبار جذر الوحدة للسلسلة (*DEXP*)

Panel unit root test: Summary
Series: D(EXP01)
Date: 02/24/20 Time: 21:58
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.60323	0.0000	3	77
Breitung t-stat	-5.11234	0.0000	3	74
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.79370	0.0000	3	77
ADF - Fisher Chi-square	43.9456	0.0000	3	77
PP - Fisher Chi-square	63.4064	0.0000	3	78

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (10.4): اختبار جذر الوحدة للسلسلة (*FDI*)

Panel unit root test: Summary
Series: FDI
Date: 02/24/20 Time: 22:00
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.11736	0.0171	3	81
Breitung t-stat	-3.35917	0.0004	3	78
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.59023	0.0048	3	81
ADF - Fisher Chi-square	16.6137	0.0108	3	81
PP - Fisher Chi-square	16.2720	0.0124	3	81

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (11.4): اختبار جذر الوحدة للسلسلة (*G*)

Panel unit root test: Summary
Series: G
Date: 02/24/20 Time: 22:06
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	1.41932	0.9221	3	79
Breitung t-stat	1.14352	0.8736	3	76
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.34849	0.6363	3	79
ADF - Fisher Chi-square	8.01665	0.2369	3	79
PP - Fisher Chi-square	6.42786	0.3770	3	81

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (12.4): اختبار جذر الوحدة للسلسلة (*DG*)

Panel unit root test: Summary
Series: D(G)
Date: 02/24/20 Time: 22:09
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.86380	0.0000	3	78
Breitung t-stat	-4.39269	0.0000	3	75
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.23187	0.0000	3	78
ADF - Fisher Chi-square	46.4254	0.0000	3	78
PP - Fisher Chi-square	45.4112	0.0000	3	78

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (13.4): اختبار جذر الوحدة للسلسلة (*INST*)

Panel unit root test: Summary
Series: INST
Date: 03/12/20 Time: 23:49
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.39619	0.0083	3	80
Breitung t-stat	-0.12792	0.4491	3	77
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.39914	0.0082	3	80
ADF - Fisher Chi-square	17.2462	0.0084	3	80
PP - Fisher Chi-square	14.4796	0.0247	3	81

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (5): تقدير نموذج *Panel-ARDL*

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): country1
Time Variable (t): year

Number of obs = 81
Number of groups = 3
Obs per group: min = 27
avg = 27.0
max = 27

Log Likelihood = -135.3093

D.RGDPPCg	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
__ec						
K	.2450488	.0514132	4.77	0.000	.1442807	.3458168
L	.8497802	.3096927	2.74	0.006	.2427938	1.456767
H	.3403881	.1881048	1.81	0.070	-.0282906	.7090668
EXP	.1316772	.041161	3.20	0.001	.0510031	.2123512
FDI	-1.081302	.2749576	-3.93	0.000	-1.620209	-.5423945
G	.6350835	.1174266	5.41	0.000	.4049317	.8652354
Inst	.4683759	.1986195	2.36	0.018	.0790888	.8576631
SR						
__ec	-1.095551	.350208	-3.13	0.002	-1.781946	-.409156
K						
D1.	-.3965181	.0600943	-6.60	0.000	-.5143009	-.2787354
L						
D1.	-.3295708	.5667274	-0.58	0.561	-1.440336	.7811944
H						
D1.	22.06269	21.86862	1.01	0.313	-20.79903	64.9244
EXP						
D1.	-.3203839	.136209	-2.35	0.019	-.5873487	-.0534192
FDI						
D1.	.4117019	.1963907	2.10	0.036	.0267832	.7966205
G						
D1.	-2.795116	.9744693	-2.87	0.004	-4.705041	-.8851911
Inst						
D1.	.4152876	.8347338	0.50	0.619	-1.220761	2.051336
_cons	-102.3887	36.58332	-2.80	0.005	-174.0907	-30.68674

الملحق رقم (6): تقدير التقارب σ بين الدول المغاربية

Statistiques descriptives (Données quantitatives) :

Variable	Observations	Obs. avec données manquantes	Obs. sans données manquantes	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
sigma	28	0	28	0,193	0,369	0,272	0,044
year	28	0	28	1990	2017	2003	8,226

Matrice de corrélation :

	year	sigma
year	**1**	-0,907
sigma	-0,907	**1**

Analyse de la variance (sigma) :

Source	DDL	Somme des carrés	Moyenne des carrés	F	Pr > F
Modèle	1	0,044	0,044	120,693	**< 0,0001**
Erreur	26	0,009	0,000		
Total corrigé	27	0,053			

Calculé contre le modèle Y=Moyenne(Y)

Analyse Type I Sum of Squares (sigma) :

Source	DDL	Somme des carrés	Moyenne des carrés	F	Pr > F
year	1	0,044	0,044	120,693	**< 0,0001**

Paramètres du modèle (sigma) :

Source	Valeur	Erreur standard	t	Pr > |t|	Borne inférieure (95%)	Borne supérieure (95%)
Const	10,09	0,894	11,290	< 0,001	8,260	11,937
year	-0,005	0,000	-10,98	< 0,001	-0,006	-0,004

الملحق رقم (7): تقدير التقارب المطلق *Absolute β–Convergence* بين الدول المغاربية

Statistiques descriptives (Données quantitatives) :

Variable	Observations	Obs. avec données manquantes	Obs. sans données manquantes	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
lgdppcg	84	0	84	-0,071	0,102	0,020	0,029
lgdppc0	84	0	84	7,441	8,483	8,021	0,303

Matrice de corrélation :

	lgdppc0	lgdppcg
lgdppc0	**1**	-0,195
lgdppcg	-0,195	**1**

Analyse de la variance (lgdppcg) :

Source	DDL	Somme des carrés	Moyenne des carrés	F	Pr > F
Modèle	1	0,003	0,003	3,254	0,075
Erreur	82	0,065	0,001		
Total corrigé	83	0,067			

Calculé contre le modèle Y=Moyenne(Y)

Analyse Type I Sum of Squares (lgdppcg) :

Source	DDL	Somme des carrés	Moyenne des carrés	F	Pr > F
lgdppc0	1	0,003	0,003	3,254	0,075

Paramètres du modèle (lgdppcg) :

Source	Valeur	Erreur standard	t	Pr > |t|	Borne inférieure (95%)	Borne supérieure (95%)
Const	0,167	0,082	2,04	0,044	0,004	0,330
lgdppc0	-0,018	0,010	-1,80	0,075	-0,039	0,002